

« بسم الله الرحمن الرحيم »

٢٤٤
٢١٩
٥٦ قس

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا

البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية
السعودية (١٩٨٢ - ١٩٩١)

إعداد

الطالب عمر حمدان الحضرمي

٤٧
٤٩٨٨
كلية الدراسات العليا

إشراف

الدكتور « محمد خير » مصطفى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات برنامج الماجستير في
العلوم السياسية / علاقات دولية بكلية الدراسات العليا
في الجامعة الاردنية

العام الجامعي ١٩٩٢/١٩٩٣

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٣ وأجيزت

التوقيع

اعضاء اللجنة

- الدكتور « محمد خير » مصطفى (المشرف) رئيساً

- الدكتور عبد الله نقرش عضواً

- الدكتور فيصل الرفوع عضواً

- الدكتور زياب مخادمه عضواً

الاهداء

إلى التي أُوحت بهذا الجهد وكان لها .

عُمر

إن الشكر لله أولاً وأخيراً

لا يسعني بعد أن انتهيتُ من هذه الاطروحة ، إلا ان
اسجل الشكر والتقدير لأساتذتي الكرام في قسم العلوم
السياسية الذين لم يتركوا فرصة إلا وأغتنموها لإغناء معرفتي
وشحذ قدرتي على التفكير الصحيح .

كما اسجل الشكر لأستاذي المشرف الدكتور « محمد
خير » مصطفى على الجهد الذي بذله معي في التوجيه والمتابعة ،
وكان أثناء ذلك يتحلى بالصبر والأناة . وكذلك شكري للأساتذة
اعضاء لجنة المناقشة الذين أرجو أن لا يبخلوا علي بالنصح
والارشاد .

ولكل من ساهم معي في إنجاز هذه الاطروحة الشكر
المجزي والتحية الطيبة .

« المحتويات »

الصفحة	
ب	- قرار لجنة المناقشة
ج	- الاهداء
د	- الشكر
هـ	- قائمة المحتويات
ز	- قائمة الملاحق
ح	- الملخص باللغة العربية
١	- الفصل الاول : « نظرية القوة فى العلاقات الدولية » المقدمة
٤	الباب الاول :
٤	- القوة وتوازن القوى
٩	- تعريف القوة
١٢	- محددات القوة
١٣	- وسائل القوة
	- مكونات القوة
	الباب الثانى :
١٦	- القوة والسلوك الدولى الخارجى
١٨	- توازن القوى والسلوك الدولى
	الباب الثالث :
٢٣	- البعد الاقتصادى فى مفهوم القوة
٢٧	- المساعدات والسياسة الخارجية
٣١	- شروط المساعدات
	- الفصل الثانى : « السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها »
	الباب الاول :
٣٤	- مدخل الى ماهية السياسة الخارجية
	الباب الثانى :
٤٠	- محددات السياسة الخارجية
٤٣	- السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها
٤٤	- البعد الجغرافى
٤٧	- البعد السكانى
٤٩	- البعد الدينى
٥٠	- البعد الاقتصادى
٥٢	- المساعدات فى البعد الاقتصادى
٥٥	- البعد التكنولوجى والصناعى
٥٦	- بُعد عامل الشخصية

	الباب الثالث :	
٥٨	- وسائل الدبلوماسية السعودية	
	الباب الرابع :	
٦٧	- النفط والسياسة الخارجية السعودية	
٧٥	- السعودية ومنظمة الاوبك	
٧٧	- السعودية وإيران في منظمة الاوبك	
٧٩	الفصل الثالث : « السعوديه في النظام الاقليمي العربي »	-
	الباب الاول :	
٨٠	- تعريف بالنظام الاقليمي	
	الباب الثاني :	
٨٦	- النظام الاقليمي العربي	
٨٤	- نشوء مصطلح النظام الاقليمي العربي	
	الباب الثالث :	
٨٦	- السعودية في النظام الاقليمي العربي	
	الباب الرابع :	
٩٤	- السعودية وأمن الخليج	
٩٨	- السعودية ومجلس التعاون الخليجي - الامن والاستراتيجية	
	الباب الخامس :	
١٠٣	- السياسة السعودية والازمة العربية (البعد الاقتصادي)	
١٠٤	أ - الازمة اللبنانية	
١٠٦	ب - الحرب العراقية الايرانية	
١١٠	ج - حرب الخليج	
١١٢	الخاتمة	-
١١٥	المراجع	-
١٣٥	الملاحق	-
١٥٩	الملخص باللغة الانجليزية	-

« الملاحق »

الصفحة	
١٣٥	الملاحق رقم (١) - تصريح لمصدر مسؤول
١٤٠	الملاحق رقم (٢) - تطور استهلاك العالم من النفط والغاز م ب ي م
١٤١	الملاحق رقم (٣) - تطور احتياطات دول الخليج والعالم من الغاز الطبيعي
١٤٢	الملاحق رقم (٤) - الانتاج النفطى العالمى مليون برميل يومياً ونسبة المساهمين الاساسيين فيه %
١٤٣	الملاحق رقم (٥) - عائدات دول الخليج - مليون دينار
١٤٤	الملاحق رقم (٦) - نسبة امدادات النفط الخليج للدول الصناعية من استيرادها الكلى %
١٤٥	الملاحق رقم (٧) - نسبة حجم اعتماد دول الخليج على تصدير النفط لمجموع صادراتها
١٤٦	الملاحق رقم (٨) - تطور احتياط النفط فى منطقة الخليج
١٤٧	الملاحق رقم (٩) - سكان المنطقة العربية والدخل الفردى السنوى
١٤٨	الملاحق رقم (١٠) - توزيع قوة العمل بالالاف ونسبة المحليين من الاجمالى
١٤٩	الملاحق رقم (١١) - عدد السكان بالالف وتوزعهم ونسبة المحليين الى الاجمالى
١٥٠	الملاحق رقم (١٢) - حجم التجارة بين دول الخليج والدول الصناعية الكبرى مليون دولار
١٥١	الملاحق رقم (١٣) - شراء السلاح ومصادره الرئيسية لدول الخليج مليون دولار
١٥٢	الملاحق رقم (١٤) - موازنات الدفاع فى منطقة الخليج
١٥٣	الملاحق رقم (١٥) - حجم العمالة الوافدة للأقطار العربية النفطية وتوزيعها النسبى حسب الجنسيات
١٥٤	الملاحق رقم (١٦) - طلبيات ومبيعات الاسلحة الامريكية للمملكة العربية السعودية (٧١-١٩٨٠)
١٥٥	الملاحق رقم (١٧) - قدرات السعودية العسكرية
١٥٧	الملاحق رقم (١٨) - انتاج النفط السعودى والاسعار والسياسات

« ملخص الدراسة »

لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب الكونية الثانية تطوراً أساساً وهاماً في منهجية دراسة السياسة الخارجية للدول . فقد انتقلت هذه المنهجية من أطر محدودة بوظائف القضية الأمنية فقط الى أطر متعددة الارتباطات والوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وحتى المعلوماتية وذلك تبعاً لتطور العلاقات الدولية وتزايد قضاياها . ومن هنا فإن التفسير التقليدي المعتمد على الرصد التاريخي لسياسات الدول لم يعد ذا فائدة كافية لمعرفة السلوك الخارجي لهذه الدول او فهم كوامنه .

لذا فقد ظهرت محاولات لوضع مناهج يمكن بموجبها تفسير السياسة الخارجية . ولما ان كان هدف اية دولة هو الوصول الى درجة من القوة تمكنها من تحقيق مصالحها فإن تحديد هذه المفهوم من حيث معاييرها ومفاصله يغدو ضرورة لإدراك التصرف الخارجي لهذه الدولة لما يحققه مستوى القوة كامنها ومستخدمها من فرصة لتوسيع الخيارات والاخذ بما يتلائم وعملية تحقيق الاهداف . وعليه فإن السياسة الخارجية للدولة تتركز في اصلها على مدى قوة هذه الدولة سواء في القدرة على خلق الخيارات والنجاح في تطبيقها ، وهذا ما يسمى ممارسة السياسة الخارجية او صنع القرارات السياسية . وقد شهد مفهوم القوة اعادة في ترتيب مكوناتها ولعل ابرز التغيرات التي طرأت هو تقدم الفاعل الاقتصادي في ترتيبه على الكثير من هذه المكونات ، فتحوّلت القدرات العسكرية والقدرات البشرية عن دورها في تحديد الدولة الاقوى ، واصبح العامل الاقتصادي يؤكد اهميته في عملية توزيع القوى دولياً .

ولكي تستطيع الدولة ان تحقق اهدافها ارتكازاً على مقومات قوتها فإنها تلجأ الى دراسة هذه المعايير والمقومات وتختار منها ما يكون فاعلاً ومؤثراً ، وتلجأ احياناً كثيرة الى التعويض في استعمال قدراتها فهي ان وجدت ضعفاً ما يصيب قدرتها العسكرية او البشرية او الموقع الجغرافي مثلاً اخذت تتركز على عامل آخر ذي فاعلية كبيرة يمكنها من تحقيق اهدافها .

ونظراً لكون المملكة العربية السعودية هي دولة فاعلة على المستوى العربي والاسلامي والدولي فقد اخذت مثلاً للدرس على مدى هذه الرسالة التي تكونت من ثلاثة فصول ، احتل الجانب النظري الفصل الاول حيث جرى إستعراض نظرية القوة العلاقات الدولية وكذلك توازن القوى مع التركيز على البعد الاقتصادي في هذه نظرية ، حيث برزت اهميته وكيف انه اصبح عاملاً فاعلاً .

أما الفصل الثاني فقد ركز على السياسة الخارجية ومحدداتها وخاصة البعد الاقتصادي ، فكان الحديث عن النفط ومنظمة الاوبك والمساعدات امر اساس في بيافة البحث .

وحتى تستكمل مناقشة الفرضية التي طرحت فقد تطرقت الدراسة في فصلها الثالث الى السعودية في النظام الاقليمي العربي مع التركيز على البعد الاقتصادي في استخداماتها لتنفيذ سياستها الخارجية . واقتضى ذلك التنويه بعلاقة السعودية بأمن الخليج ودورها في مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك ممارساتها في مواجهة بعض الازمات التي مرت بالمنطقة . وفي النهاية جاءت الخاتمة والاستنتاجات اعتماداً على الطروحات التي كانت بين يدي البحث .

الفصل الأول

« نظرية القوة في العلاقات الدولية »

« المقدمة »

صنّف الكثير من المفكرين الدول والانظمة السياسية فيها انطلاقاً من مظاهر السياسة الخارجية لهذه الدول وهذه الانظمة ، معتبرين ان السلوك الخارجى هو المحدد الرئيس الذي يعطى الهوية وهو الاساس فى تقديم هذا النظام او تلك الدولة الى العالم ، وإن نجاحات الدول او فشلها هو نجاح سياساتها الخارجية او فشلها بدءاً .

ولمّا ان كان المجتمع الدولى قد تكون اخيراً من وحدات نشأت بينها علاقات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وفكرية حكمتها مبادئ قانونية وشكلت بالمحصلة نتائج صبّت فى إطار خلق المصالح المشتركة بين هذه الوحدات ، كان من الضرورى ان تقوم العلاقات بين هذه الوحدات « الدول » بشكل مباشر او بشكل غير مباشر . وقد حكمت كل وحدة « دولة » الرغبة فى الوصول الى الهدف المرسوم . فحاولت كل وحدة ان تستعمل قدرتها وكامن قوتها لتحقيق ذلك . ومن هنا كانت دراسة السياسة الخارجية لأية دولة ضرورة هامة لمعرفة سلوكها القادم وتقديره ، وبالتالي توقع قرارها السياسى . هذا مع ادراكنا ما كان من تناقص المسافات بين الدول وتشابك المصالح بينها ، حيث غدا كل اجراء تتخذه دولة ما ينعكس على الدول الاخرى سلباً او ايجاباً ، وأصبحت لكل دولة سياسة خارجية تميزها عن غيرها ، تحددها مقدرات هذه الدولة وما تملكه من عناصر وطاقت وإمكانيات ، او تحكمها علاقاتها مع الاطراف الاخرى .

ولا شك ان كل دولة تسعى الى الوصول الى مرتبة من القوة تمكنها من فرض ما تريد من سياسات وإجبار الآخرين على الاستجابة لمطالبها وتنفيذ رغباتها . ومن هنا جاءت دراسة مفهومي القوة وتوازن القوى . وكيف يؤثران فى خلق المكانة الدولية للدولة .

لقد تغيرت مفاهيم القوة فى العالم ، فبعد ان كانت الدولة الاقوى هي الدولة الاكثر بشراً والافسح مساحة ، تبدل هذا الترتيب لتغدو الدولة الاقوى عسكرياً واكبر مساحة . ثم جاءت متغيرات العقود الاخيرة فأصبحت الدولة الاقوى إقتصادياً هي الدولة الاقوى ، مع إدراك ما يمكن ان تفرزه القوة الاقتصادية من قوة

عسكرية تولد السيطرة الدولية والعكس لم يكن صحيحاً ، فغدا الخلل الاقتصادي يودي بالدولة حتى لو كانت قدرتها العسكرية لا جدال حولها . ومن المفكرين من ينتظر ان تتولد محددات جديدة فتصبح الدولة التي تملك المخزون الأوفر من المعلومات والتكنولوجيا هي الدولة الأقوى والأقدر على التعامل مع المعطيات الحديثة للعصر ، فالصراع القادم هو صراع المعلومة التي توصل الى تحقيق القدرة الاقتصادية والغلبة العسكرية .

وفي هذه الدراسة إتجه الباحث الى دراسة البعد الاقتصادي في السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية من حيث قدرة هذه الدولة الاقتصادية ومن حيث توجيهها الى إستخدام كامن هذه القدرة لتنفيذ سياستها الخارجية ، والتعويض بها عن ضعفها العسكري وشحها البشري . ولتحقيق هذا الهدف من الدراسة بدء بإستعراض مفاهيم القوة وتوازن القوى ؛ ثم الانتقال الى مطالعة معاني ومدارس السياسة الخارجية وقراءة المناهج التي عولج فيها اصطلاح السياسة الخارجية لأية دولة ، وتفسير القوة كمفهوم والسياسة الخارجية كسلوك . وقد شكل كل هذا الاطار النظري للرسالة .

وفي الجزء الذي يلي اخذ الباحث بالمنهج التحليلي فرصد الحركة السياسية السعودية عربياً وإسلامياً ودولياً وذلك من خلال دراسة النظام الاقليمي العربي في إطار نظري اولاً وتمهيداً ، حيث حددت مفاهيم النظام الاقليمي من حيث البعد الاستراتيجي له وشم تحديد موقع السعودية من هذا النظام ، فاعليتها وقدرتها ومصالحها وقوتها داخل هذا النظام وسلوكها فيه . وتوسعت دائرة البحث لتشمل السعودية اسلامياً ودولياً من خلال استعراض تحركات هذه الدولة إنطلاقاً من موقعها في المجال الضيق اولاً (خليجياً) ثم عربياً وإسلامياً ودولياً .

ولتحديد البعد الاقتصادي وفاعليته في السياسة الخارجية السعودية اعاد الباحث الى الذهن عرضاً لمدارس السياسة الخارجية ومحدداتها بشكل عام وبإطار نظري ثم جرى استعراض محددات السياسة الخارجية السعودية ؛ وكيف ان السعودية اعتمدت في تنفيذ هذه السياسة علي معطيات اهمها قدرتها الاقتصادية التي تمثلت في إستخدام ما تملكه من ثروة نفطية وما تقدمه من مساعدات خارجية مع الاشارة الى ضعفها العسكري والسكاني . ثم جاء بحث موسّع حول تلك العلاقة الخاصة التي تربط السعودية بالولايات المتحدة الامريكية والتي كانت من الفواعل الاساس في صناعة السياسة الخارجية السعودية من حيث كونها علاقة تقوم على بعد اقتصادي اصلاً .

وحتى يستكمل الباحث جوانب الدراسة اخذ بعض الاحداث التي شهدتها المنطقة وراقب السلوك السعودي تجاهها لمعرفة مدى مطابقتها هذا السلوك للفرضية الاساس التي انطلق منها ، وهي كون السعودية قد توخّت قدر الامكان عدم الدخول في نواة حلبة الصراع خاصة اذا كان عسكرياً ، والتعويض عن ذلك بإدارتها لعملية مشاركتها نحو استعمال قدرتها الاقتصادية كواحد من محددات سياستها الخارجية . ومن هذه الاحداث الازمة اللبنانية وكيف ان السعودية حرصت كثيراً على عدم التورط في الصراع العسكري المباشر واكتفت بالتعامل مع هذه القضية بشكل غير مباشر معتمدة على استخدام قدرتها الاقتصادية مغيبة الى حد كبير اللجوء الى محددات اخرى . وكذلك الحال بالنسبة للحرب العراقية الايرانية إلا أن تطوراً آخر شهدته حرب الخليج الاخيرة سيأتي ذكره تفصيلاً .

إعتمد الباحث في هذه الرسالة وضع إطار نظري لكل فصل من فصولها ثم وضع الاحداث في إطار منهج تحليلي يصل به وبالقاريء الى فحص المعطيات والعمل على تقدير مطابقتها للفرضية التي وضعت او تباينها معها .

- ولتسهيل معالجة موضوع هذه الرسالة جرى تقسيمها الى ما يلي :
- ١ . إطار نظري جرى فيه عرض لمفهومى القوة وتوازن القوى ودراسة السياسة الخارجية مفاهيمها ومحدداتها ، وأثر العامل الاقتصادي فيها .
 - ٢ . دراسة السياسة الخارجية السعودية إنطلاقاً من :-
 - أ - القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية .
 - ب - مفهوم النظام الاقليمي استراتيجياً والدور السعودي فيه .
 - ٣ . إطار تحليلي جرى فيه دراسة احداث مرّت بالمنطقة وكان للسعودية حيالها دور فاعل اعتمد القدرة الاقتصادية للدولة السعودية وكيف انها اعتمدت هذا المحدد اكثر من غيره في تنفيذ سياستها الخارجية .

وأخيراً فقد ألحق بالرسالة بعض الملاحق التي لم يكن القصد منها الرجوع اليها تفصيلاً او ان تكون محدثة ، وإنما جاءت لإعطاء فكرة معينة عن بعض الحقائق التي مرت بالسبق ، ولهذا لم يشر اليها في المتن عدا الاول منها .

ونرجو من الله التوفيق والسداد .

الباب الاول القوة وتوازن القوى

إن المتتبع لمسيرة المجتمع البشري يرى ان هناك عاملاً واحداً يكاد يكون هو المحرك الاساس للتاريخ وإن اختلفت اشكال هذا المحرك او تغيرت ملامحه ، وذلك العامل هو « القوة » في شتى مظاهرها . ولقد شغلت مشكلة « القوة والاقوى » التفكير الانساني منذ تكون الجماعة البشرية ، ولعل ذلك اسبق في الوجود من اي فكر سياسي او اجتماعي منظم ، وقد سعى الانسان منذ فجر التاريخ الى الوصول الى النفوذ ولم يتأت ذلك إلا بممارسة القوة التي تصل بمن يمتلكها الى موقع السيطرة . وهكذا فإنه وعلى مر التاريخ لم يخل مجتمع بشري من سيادة شكل او آخر من أشكال القوة التي ظلت هي محور البحث والارتكاز (١) ، (٢) .

تعريف القوة :

إن مفهوم القوة هو أكثر المفاهيم تأثيراً على تحديد سلوكيات السياسة الخارجية لأية دولة . كما انه أكثر مفهوم قد اثار جدلاً حوله من حيث معناه وكيفية قياسه . ولقد كان تعريف مفهوم « القوة » في حد ذاته مشكلة جوهرية في العلاقات الدولية ، فهو عند البعض القدرة على التحكم في سلوك الدول الاخرى او حملها علي إتخاذ القرار الذي تريده الدولة القوية رغم ان الدولة الضعيفة لا ترغب في إتخاذ ذلك القرار . هذا الي جانب عدم التمييز بين القدرة على التصرف وبين الممارسة الفعلية للقوة ، إذ قد تمتلك دولة ما جميع معطيات القوة وعناصرها المادية والمعنوية إلا انها لا تكون راغبة او حتى قادرة على الممارسة الفعلية (٣) . فكثير من الدول كانت تحجم عن ترجمة مقدراتها الى نفوذ حتى لو ان الرغبة كانت قائمة لديها لممارسة القوة ، وبذلك تكون القوة هي علاقة ادراكية اساساً . اي ان تدرك الدول الاخرى (التي ستقع عليها الممارسة) ان الدولة « القوية » والتي تملك الامكانيات تملك كذلك الرغبة في إستعمالها ، إذ قد يحدث ان لا تدرك الدول مقدرات الدولة « القوية » إدراكاً صحيحاً ودقيقاً ، ومن هنا يمكن ان تتولد درجة من خطأ التقدير فتتصرف هذه الدول بناءً على الادراك لا بناءً على المقدرة ذاتها (٤) .

ومن جهة ثانية فإن القوة في الأساس هي علاقة نسبية متبادلة أي ان لدى الدولة القوية القدرة والاستطاعة لأن تستعمل قوتها تجاه دولة ما ، بينما لا تملك نفس القدرة او الاستطاعة على ان تمارس ذلك تجاه دولة ثانية ، ويحدد ذلك مثلاً البعد الجغرافي ، فلا تتولد الرغبة لدى الدولة في ان ترسل قواتها الى مناطق بعيدة لا تشكل تهديداً لها . او ان يكون للدولة الضعيفة القدرة على خلق حالة من الفراغ يمكن للدول الاخرى ان تستغله ضد الدولة الكبرى ، وهكذا تكون القوة علامة نسبية متبادلة .

والدولة القوية ايضاً يمكنها ان تمارس استعمال قدراتها على دولة اخرى في قضية ما بينما لا يمكنها ان تقوم بالفعل ذاته في قضية اخرى وذلك لإختلاف مصادر النفوذ ، فتستطيع دولة ما ممارسة العمل على دولة شريكة لها في خلق قضايا الدفاع المشترك بينما تحجم عن هذه الممارسة في القضايا الاقتصادية او العقائدية او في القضايا التي تخص السيادة الداخلية (٥) .

كما تظهر صعوبة تحديد مفهوم القوة في التغير السريع الذي قد يلحق بالوزن النسبي الذي يحدد مدى قوة الدولة ، وكل ما امكن التوصل اليه هو محاولة تعريف القوة اجرائياً وذلك في القول انها قدرة الدولة « أ » على دفع الدولة « ب » للقيام بالعمل « س » (٦) .

أي ان مفهوم القوة قد تمثل في انها تحديد « من يحصل على ماذا ومتى وكيف ؟ » ، وإنطلاقاً من ذلك فإن قياس القوة يجب ان يقوم على اساس تحديد مدى الرضا ودرجته عن الناتج النهائي (out put) للسياسة الخارجية (٧) ، وبالرغم من هذه الحيرة في تعريف مفهوم القوة فإنه يظل مفهوماً مركزياً (٨) .

وإرتكزت نظريات القوة كأساس في تحليلاتها على إعتبار القوة العسكرية رديفاً أساساً لمفهوم القوة ، وامتد بها التحليل الى مختلف العناصر وتعدى الى ادراك ان كثيراً من الدول قد استمدت قوتها من الواقع الدولي (Derived Power) أي ان هذه الدولة قادرة على إحداث تغيير ما إذا ما اتجهت في سياستها الى التحالف مع دول معينة وخلق محاور معها . ولما كان هذا النظام يتكون من دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف بوجود سلطة اعلى منها ، فبالتالي ترى نفسها مضطرة

لان تعمل للوصول الى تأمين مصالحها القومية إما بالتفاوض او بالقتال فتنصب كل سلوكياتها في تأمين هدف الحفاظ على الذات (Self Preservation) كفاية نهائية عليا لا تخضع لأية مساومات او تحفظات .

إن عدم الثقة أمر قائم ومتجذر في السلوك الدولي ، وذلك نابع عن كون الدولة اية دولة لا يمكنها السيطرة على تصرفات غيرها كما لا تملك القدرة على إرضاعها أو إرغامها على التصرف بالاتجاه الذي يؤمن مصالحها . ولذا فإن الدولة لا تستطيع ان تحدد سلوك الدول تجاهها لأنها غير متأكدة مما سيكون عليه سلوك هذه الدول ، وعليه تتوقع الدولة دائماً الاسوأ وتحتاط لذلك فتتهيء إمكانات القوة كافة واجهة خصومها . وهذا ما يؤدي الى ان تقل او تتلاشى قيمة المبادئ الاخلاقية ، إلا ان استعملت لأسباب دعائية او كانت سندا لقوة الدولة ولتنميتها قوتها لا معيقاً . فتغدو اية سياسة تؤدي الى زيادة القوة للدولة هي المرغوبة حتى لو تعارضت مع معطيات اخلاقية عامة . وهكذا تغدو القوة هي تحقيق نتائج مقصودة . وطالما كانت القوة هي الثقل في العلاقات الدولية ونمطها ، فإنه وبالضرورة يصبح توازن القوى هو الاداة العملية التي تنظم مسار صراع القوى دولياً ، وذلك بالتحالفات التي تكون بشكل او بآخر اطرافاً لمعادلات التوازن طالما انه لا يمكن لدولة واحدة مهما كانت قوتها ان تهيمن علي العالم ، وينطبق هذا حتى على الدول محدودة القوة . كما ان نظام توازن القوى كان عاملاً مساعداً في استقرار النظام الدولي ويعمل على تماسكه وعدم تفككه وإنهياره . إلا ان الصراع بين القوى يظل قائماً وحقيقة لا سبيل الى تجنبها وذلك لان عملية التوازن متناهية التعقيد في طبيعتها وتفتقر الى الدقة ولا تثبت على وجه بسبب التقلبات التي تطرأ على علاقات القوة (٩) .

وهكذا فإن الرغبة في الحصول على القوة هي اساس في الصراع الدولي (١٠) ، وهي تعني الوصول الى درجة من الاقتدار للمحافظة على البقاء والاستمرار ، المرهونين اساساً بالقوة ، والتي تعني في نهاية التحليل المقدرة على إجبار الآخرين على السير في الاتجاه المطلوب ويتحقق ذلك إما بالاقناع او الاغراء او المقايضة او الاكراه او بأي الوسائل الرئيسية للقوة القومية المتاحة للدول (١٠) . وتغدو القوة السياسية صراعاً بغض النظر عن اهدافها النهائية البعيدة وهي القدرة

على السيطرة على تفكير الآخرين ومسلكتهم وهي (اي القوة السياسية) علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم ، فهي تمكن الممارسين من السيطرة على ما يقوم به الآخرون من اعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم (١١) ، (١٢) .
مما يعني ان نشوء صراع من اجل الوصول الى حقيقة ثابتة ومستقرة ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً تتحكم بسلوكيات الدول دون اختبار للأوضاع الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية ، وليست السياسات الداخلية والدولية الا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من اجل القوة ، وتختلف اغراضها في المجالين كنتيجة للأوضاع الاخلاقية والسياسية والاجتماعية التي توجد في كل منها (١١) .

تقوم السياسة الدولية وهي عملية توفيق بين المصالح القومية للدول على افتراض وجود صراع مستمر تقل اخطاره عن طريق إتباع الاجراءات الدبلوماسية والتوفيقية ، ومرد ذلك كله الى ان المصلحة القومية هي معادلة موازنة للبقاء الذي هو الهدف الاساس للكيان السياسي والمادي والثقافي والحضاري للدولة ولا يمكن التنازل عنه او المساومة عليه (١١) . وتظل القوة تدور في دائرة الاحتمالية اذ أنها تقوم على مبدأ قيام او احتمال قيام احد الاطراف بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بصرف النظر عن الاسس التي يقوم عليها هذا الاحتمال (١٣) ، (١٤) ، مما يعني تعدد ركائز القوة من حيث كونها القدرة على جعل طرف آخر يقوم بعمل لم يكن يرغب القيام به بغير ممارسة القوة . ويعتمد قياس القوة على حجم التغيير في سلوك الطرف الثاني الذي وقع عليه التأثير مقارنة بسلوكه العادي ورصد مقدار وإتجاه هذا التغيير (٦) ، (١٥) ، أي فرض الرغبة على الآخرين بالرغم من معارضتهم عن طريق التهيب او الردع سواء كان ذلك على شكل مكافئات او على شكل عقاب بقدر ما يشكل هذان الوضعان من جزاء سلبي (١٦) ، (١٧) ، (٢) وعلى هذا فالقدرة على إحداث الآثار غير المقصودة رغم المقاومة افسحت الطريق للقدرة على إحداث الآثار عن طريق الجزاءات السلبية .

وهكذا فإن النظام السياسي يقوم في الاساس على القوة وسلطة اتخاذ القرار وهذا يؤدي الى حقيقة هامة وهي ان الدولة لا تقوم إلا على القوة ، وعلى المفهوم البديهي عن القوة وهو ان « أ » يمارس قوة على « ب » بحيث يستطيع جعله يقوم بعمل شيء لم يكن ليفعله دون ذلك (٦) ، (٢) ، اي ان القوة ما هي إلا عملية التحكم او السيطرة المباشرة او غير المباشرة على اوجه او

بعض اوجه اثاره القضايا السياسية (Issue formation) او في عملية توزيع القيم (Distribution of values) مما يترتب عليه القدرة على التأثير في وضع الامور في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة التي هي في حقيقتها قضية جوهرية للسياسة (١٨) ، (١٩) .

وبالرغم من ان هناك حداً ادنى من الاتفاق حول مفهوم القوة يظهر بين المفكرين إلا ان عدم الاتفاق بينهم يتركز في تعريف القوة بصفة عامة وإن كانت جميع التعريفات تكاد تصب في جوهر واحد هو ان القوة هي القدرة على التأثير في اتجاه معين يرغبه صاحب القوة سواء كان ذلك عن طريق يؤدي الى القيام بعمل معين او منع وقوع عمل معين (١٤) .

وهكذا نرى ان القوة في المفاهيم المتاحة في الفكر الخاص بالظواهر السياسية هي مفهوم « يفترق » بالرغم من تاريخه الطويل افتقاراً واضحاً على المستويات التحليلية الى اتفاق في آراء المفكرين حول معناه المحدد (٢٠) ، (١٩) ، فالقوة في اصلها هي القدرة على العمل او الصنع او التدمير (٢١) ، (٢٢) ، كما انها وسيلة يتم تحقيق النفوذ من خلالها وهي مزيج من قرارات عسكرية واقتصادية وسياسية تمكن الدولة من متابعة اهداف سياستها الخارجية . ويقصد « بالنفوذ » هنا « التأثير » وهو القدرة على إقناع الدول الاخرى بتبني سياسات تساعد على السير في تنفيذ السياسة الخارجية للوصول الى اهدافها او على الاقل ان لا تقف عائقاً في طريقها . كما ان تحقيق الاهداف الى جانب اعتماده مباشرة على توفر عناصر القوة فإنه يتطلب استخدام هذه العناصر بشكل متعقل ، فإبراز القوة اكثر تعقيداً من التباهي بها . وفهم السياسة الدولية يتطلب تقديراً شاملاً لعوامل القوة إذ ان علاقات القوة بين الدول لا تقاس بظواهر الامور فالدولة القوية اقتصادياً او عسكرياً ليس بالضرورة هي الاقوى ، اذ يجب ان يرافق ذلك الرغبة لدى الدولة هذه في استخدام قوتها الظاهرة والكامنة ، هذا الى جانب نوعية القيادة والرغبة الوطنية . كما يمكن ممارسة القوة بأسلوب ايجابي او بأسلوب سلبي فتقوم بعض الدول مثلاً بمنح مساعدات عسكرية او اقتصادية او القيام بدعم سياسى لدول اخرى ترغب في التأثير عليها . اما سلبياً فيتمثل ذلك في التخلي عن الاعتراف بدولة ما او بتلويح الدول المانحة بوقف برامج المساعدات وذلك للتذكير بضرورة الامتثال لسياستها . وتبلغ القوة ذروتها عندما تبدي الدولة القوية رغبتها وتصميمها على

إستخدام مصادر قوتها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية . وتكون قوة الدولة بالغة التأثير عندما تستخدم كأداة للتفاوض بدون تطبيقها فعلياً ، اذ ان التهديد بإستخدام القوة فيه من الغموض ما يترك الدولة الاخرى تتخبط في تقديراتها . اما اذا استخدمت القوة فقد زال ذلك الغموض وقلت اهمية الدولة المهددة (بكسر الدال الاولى) (٢٣) ، (٢٢) . وهكذا نرى ان تعريف « القوة » قد استغرق جهداً كبيراً من الفلاسفة السياسيين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة فاكثروا من تعريفها ثم اعادة تعريفها ثم تحليلها ثم الدخول في مناقشات طويلة حولها . ورغم العدد الوافر من التعريفات للقوة فإنها اختلفت في الصياغة والشكل اكثر مما اختلفت في المضمون . ولقد كان الاختلاف الهام الحقيقي مرتكزاً على مدى سعة وعمومية او ضيق وخصوصية ما يجب ان يشكله المبدأ الاساس للقوة (٢٤) ، (٢٥) .

٤١٩٦١٢

ولا ينكر المفكرون جميعهم اهمية ومركزية السياسات العامة للقوة العسكرية او التهديد بإتخاذ العقوبات ، غير انهم يفضلون تصنيف هذه الاجراءات العسكرية او الاجبار كمتغير وحيد لنوع واسع من العلاقات التي ستعرف بأنها القوة اكثر من تعريفها بأنها التأثير (٢٦) . والقوة في جميع العلاقات التي لها اطراف تتبادل المصالح تنتج تأثيرات متبادلة (٢٦) ، وهي القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات . ومن هنا اثار لينين قبل الثورة الروسية السؤال الكبير الذي يقول « من هو الذي يكون موضع الافعال والاحداث ومن هو الذي يكون هدفها وضحيتها .. تلك هي القوة !! »

محددات القوة :

لقد كان علماء السياسة في الثلاثينات والاربعينات يستدلون على قوة الدولة من الامكانيات المتاحة لها من خلال قياس انتاج كل دولة من الذخائر سنوياً مقارنة بالانتاج الكلي للدولة . اما في بداية السبعينات من هذا القرن فقد اختلف المقياس الذي اصبح يشمل كل النفقات العسكرية للدولة مقارنة بالنفقات الكلية للدولة . ثم توسعت قاعدة القوة فأخذت تشمل مجموع موارد القوة عند الدولة التي تعرف « بقاعدة القوة » نظراً لكون هذه الموارد هي الاساس الذي يعتمد عليه في تحويل القوة المحتملة « الكامنة » الى واقع . وتُعرف قاعدة القوة بأنها « مقدار ما هو تحت السيطرة » والامكانية المحتملة للقوة هي تقدير تقريبي للموارد المادية والبشرية اللازمة للقوة .

ويمكن بطريق غير مباشر استخدامها للإستدلال على مدى نجاح ممارسة الدول لقوتها ، اي البحث عن جوانب للسؤال الذي يتلخص في الى اي حد نجح هذا البلد في تغيير نتيجة ما في العالم الخارجي : ومن ذلك يمكن ان نستدل على وزن قوة هذه الدولة (٢٧) ، (٢٨) . فالسياسة والحالة هذه تتضمن العمل الذي يسمح بإظهار الامكانية ، والقوة في علم السياسة تعني بالتالي تحقيق الغايات من خلال توفير الامكانيات على الرغم من ان هذه القوة قد تصبح غاية في حد ذاتها (٢٩) .

وبعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة لها ، تحول الفكر في العلاقات الدولية من المثالية الى الواقعية ، اي انتقلت من قاعدة القانون والتنظيم الى قاعدة عنصر القوة ، وقد جاء ذلك وكأنه تأكيد لنظرية هيجل الجدلية « حيث يجري تطوير التاريخ من خلال تصارع التناقضات » .

ولقد عرفت فترة الاربعينات العديد من الدراسات في العلاقات الدولية التي ركزت على منهج القوة في الدراسات في العلاقات الدولية . فقد قال مارتن وين « ان ما يميز التاريخ المعاصر في العصور الوسطى هو سيطرة فكرة القوة على فكرة الحق ، وأضحى من الهمية بمكان اطلاق مصطلح القوة بالتحديد لوصف الوجه الدولي لدولة معينة وإعتبار ان السياسات الخارجية هي سياسات قوة » (٣٠) . وهي اي « القوة » المتغير الاصيل في المواصفات الدولية ، وفي غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها ان تتصرف على اساس عمل ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية . ولذا لا يجوز اعتبار القوة مجرد نوع من الشهوة المدمرة بل انها مزيج من الاقناع والاكراه ، اذ ان اولئك الذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق اهدافهم من خلال التهديد بإستخدامها بدلاً من اللجوء اليها فعلاً .

ولا يعني القول ان السياسة الدولية تُعزى الى مفهوم القوة ان الدول تسمى دائماً لزيادة قوتها الهجومية ، وإلا اصبحت كلها عدوانية وتوسعية ، بل ان السعي لزيادة القوة لا يعني بالضرورة ايضاً فرض ضغط على الآخرين بمقدار ما يكون نتيجة دوافع اقتصادية او اجتماعية او نفسية او ثقافية . فالسعي لتحقيق مثل هذه

الاهداف يفرض قيوداً على استخدام القوة السياسية او العسكرية او غير ذلك . بل ان بعض الدول تستخدم جزءاً كبيراً من قوتها لتحقيق المزيد من التنمية الذاتية . كما ان دولاً اخرى تتعامل مع القوة من زاوية مختلفة فبدلاً من ان تستعملها تحاول الابتعاد عنها من خلال عدم التورط او الغربة او الحياد او الاسترضاء او القبول بالدوران في فلك دولة عظمى . ونبذ استعمال القوة هذا نراه واضحاً اذا ما دخلنا في المعتكس السياسي بين الدول العظمى التي وجدت ان التعاون فيما بينها اكثر جدوى من التناحر مع عدم التورع عن اللجوء بإستخدام القوة او التهديد بإستخدامها للدفاع عن المصالح الحيوية ، فعليه تظل الحقيقة الاساس في النظام الدولي هي لامركزية القوة (٢٨) .

لم تصنف القوة كهدف يكتب في حد ذاته بل انها اداة يجري استخدامها لتحقيق الاهداف التي تكون ابعد من ذاتها ، اي من ذات الاداة . وبدون ربط القوة بالاهداف يغدو من الصعب ان نحكم على مستوى ما تحصل للدول من امكانيات القوة القومية ومدى اقتراب ذلك من مستوى الاهداف الخارجية التي تضعها الدولة امام ناظرها . ويخشى احياناً ان تتجاوز هذه القوة حدودها فتصبح نوعاً من الافراط الذي تبدهه ملابسات الظروف التي تحيط بعملية الاختيار (٣١) ، إلا انه وبالرغم من محورية عامل الاهداف الا ان على الدولة ان تدرس تماماً امكانيات القوة لديها ، وان تراجع ارصدة ما يتاح لها من هذه القوة ، اذ ان ذلك له تأثير كبير في تقدير الاهداف واختيارها فكلما قويت الدولة وزاد حجم كوامن قوتها كلما سمت باهدافها ووسعتها والعكس صحيح .

وإختلاف الاهداف الخارجية للدول كونها ظاهرة طبيعية مرجعيتها اختلفت القدرات والاساليب وإختلاف الفواعل الاخرى التي تؤثر في تحديد الهدف كالضغوط الداخلية والخارجية والتفاعلات والتطورات الدولية ، ومن تنوع الاهداف كالرغبة في التوسع والسيطرة على الاسواق الخارجية او الدفاع عن القيم او الدفاع عن المعتقدات القومية او حماية الشرعية الدولية وحقوق الانسان او التأكيد على مبدأ العدالة وحكم القانون (٣١) ، (١٠) .

وسائل القوة :

عادة ما تتبع الدول في تحقيق اهدافها احدى الوسائل الاربع وهي :-

١. الادوات العسكرية
 ٢. الادوات الاقتصادية
 ٣. الادوات الدبلوماسية
 ٤. الادوات الثقافية
- اما الادوات العسكرية فهي التي كانت اكثر شيوعاً في الماضي رغم ان الدول تدرك انها ادوات مكلفة ويكمن فيها عنصر المغامرة . اما بالنسبة للادوات الاقتصادية فربما تكون ابعد نتائج واعمقها تأثيراً و ميزتها انها تعمل على تبديل الامر القائم دون اللجوء الى المخاطرة مما يعني ان التصرف يغدو اقل استفزازاً مما يوفر فرصة اطول للإستمرار .

كما يمكن الاعتماد على ادوات دبلوماسية تصب في خلق ما يعرف بالسمعة الدولية اي ان الدولة تصبح ذات سمعة انها قوية وبذا يمكنها غالباً ما تصل الى اهدافها كونها لا يمكن تحديها الى جانب انها تبدي عدم اكتراث بالمخاطر التي يجلبها استخدام القوة . فقد اعتمدت الزعامة الامريكية مثلاً على السمعة القوية التي لا تقبل التحدي وليس على ممارسة القوة نفسها بصورة فعلية . وعلى الجانب الآخر تقع بعض الدول في شرك التهويل برسم حدود قوتها فتبني ذلك على المظهر وليس على الواقع ، مما يؤدي في النهاية الى تدمير قوتها . وعدم قدرتها على تحقيق اهدافها (١١) . أما الادوات الثقافية فلا تكون عادة منفردة الاستعمال بل تكون رديفاً لادوات اكثر منها فاعلية ولا تظهر قوة الادوات الثقافية إلا اذا تحقق لها قدرات اخرى تمكنها من التأثير .

إن مفهوم القوة يتداخل مع مفاهيم اخرى قريبة منه الى حد التطابق احياناً مثل مفاهيم « السلطان » و « النفوذ » و « قوة الاجبار » . وكما يقول بعض مفكري السياسة انه في « الحقيقة البسيطة هي ان السياسة لا تتجزأ من القوة فالحكومات والدول توجد من اجل ممارسة القوة ... » ففي العالم اليوم نظام توازن القوى يتراوح بين الاستقرار وعدمه بشكل مطلق (٣٢) ، (٣٣) . إلا ان على المرء ان يمايز في مجال ممارسة القوة خارج افعال السلطة او بضمونها بمعنى ان ممارسة القوة ربما يشمل ، الحاليين غير ان هناك فارقاً بين القوة والسيطرة ، فإذا ما اقتصرت القوة على افعال السيطرة ضاق معناها وجاء بالحدود التي تقول ان

القوة « هي اخراج النتائج المقصودة » (٢٤) ، (٢٣) ، وهي القدرة على إخضاع الآخرين الى سيطرة الفرد او الحد من حريتهم (٢٥) . على ان ذلك يؤدي بالفهم ان ارتباط القوة بالعنف امر وارد وإن القوة لا تبرز سلطاتها الا بالعنف وبالتالي فإن السياسة تغدو صراعاً من اجل القوة التي شكلها النهائي هو العنف (٢٦) ، (٢٣) . بينما يرى آخرون ضرورة ان تظهر القوة سلطاتها بالعنف واعطوا لذلك تفسيرات عدة ارتكزوا فيها على تعريفات مختلفة لمعنى مفهوم القوة هذا المفهوم الذي رغم كثرة المحاولات العلمية لإعطائه معنى واضحاً ، لم يقدر المفكرون ان يفسروا تماماً عما يتكلمون عندما يستخدمون مفهوم القوة (٢٧) .

ففي الحقيقة هناك فجوة بين القوة الفاعلة « العملية » في السياسة الدولية وبين القوة كمفهوم . وسبب ذلك ان القوة ظاهرة كلية تصيفها جملة من المتغيرات المتداخلة المتفاعلة مما يجعل الامر صعباً على الدارس كي يتناول مفهوم القوة بشكل واضح ومحيط وخاصة اذا ما اراد رسم هذا المفهوم في مجال دراسة علاقته بصنع السياسة الخارجية للدول (٦) ، (٢٣) . وهكذا ندرك ان مسألة قياس معيار ما للمتغيرات وإختلاف الظروف تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في الوصول الى مفهوم محدد لمعنى القوة (٢٨) ، (٢٩) ، ويشمل ذلك عدداً من الامور منها :-

- ١ . منافسة او نزاع بين مصالح وقيم طرفين او اكثر .
- ٢ . تهديد احد الاطراف للآخر بأنه سيتلقى عقاباً اذا لم يمتثل لأمره .
- ٣ . يعلم الطرف الذي يقع عليه التهديد نتائج العقاب ، فإما ان يطيع فيتحاشي الخسائر ، او ان يرفض فيضطر الطرف المهدد (بكسر الدال الاولى) ان يخلق لنفسه علاقة قوة جديدة بإستخدام القوة فعلياً اي « قوة الاجبار » .

من هنا ندرك الاختلاف بين القوة كونها علاقة وبين القوة بالمعنى العام . وهذا الاختلاف مرده لأن « أ » يتمتع بنفوذ عند « ب » مما يخلق تجاوباً بين سلوك « ب » ورغبات « أ » وذلك لأن « أ » يعرض مكاسب مغرية تقنع « ب » فتدفعه الى الامتثال (٢٢) .

مكونات القوة :

لعل السؤال الكبير الآخر المحير للمفكرين بعد الصراع حول تعريف القوة ، هو مما تتكون القوة ؟ فالسياسة لا تخلو من ممارسة القوة بشكل او بآخر كونها اي السياسة هي علاقة ، وحالة العلاقة هذه تتصف بالمنافسة والتسابق

والتدخل والتهديد وربما تصل الى العنف ، وذلك فى محاولة الدول للوصول الى مراتب متقدمة فى سلم القوة ، الامر الذى اكد للمفكرين الذين يناصرون مبدأ هؤلاء المفكرين ان فى ذلك خللاً ما خلقه تغاضيهم عن النسيج الداخلى لعلاقة القوة وكون مفهوم القوة بشكل كلى لا ينطبق على ذلك النسيج ، مما دعا بعضهم الى استبدال مصطلح القوة بمصطلح « القدرة السياسية » على اساس ان القدرة تعنى الطاقة المترجمة الى فعل ما . ولما كانت القوة بمفهومها المطلق تقود الذهن الى القوة العسكرية وإستثناء المكونات الاخرى للقوة والاشكال المتعددة لها ، لذا رأى بعض المفكرين ان استعمال مصطلح القدرة السياسية بمعناها الواسع اصح من مفهوم القوة (٤٠) .

وبالرغم من ذلك فإننا اذا تمكنا من تحديد المقومات الداخلة فى نطاق القوة المتاحة بالفعل والعناصر المؤلفة للقدرة الكامنة فإننا لن ندرك القوة بمعنى علاقة التأثير بين طرفين او اكثر فهذه المقومات رغم انها جانب من جوانب القوة ولا تكون بدونها ولكن يحتمل ان لا تقوم علاقة تأثير رغم وجود هذه المقومات . وهذا يختلف من حالة التأثير بكل ما هو متاح للدولة لتحقيق اغراضها وذلك لأن طبيعة الاغراض والوضع الدولى وتقدير صانع القرار لمقدار القوة اللازمة كلها ذات صلة فاعلة فى الامر ، فللدولة اغراض ولها قدرات وهذه القدرات هى التى تحدد الاغراض من جهة وكيفية استخدام الدول لقدراتها تشارك ايضاً فى تحديد الاغراض من جهة اخرى . فالدول العظمى مثلاً على استعداد لإستخدام قوتها العسكرية فعلياً ، وهذا يمكنها من تحديد اهدافها ، كما ان لهذه الدول مصالح فى أنحاء اخرى من العالم تتحكم فى تطوير استخدام هذه القدرات وتوجيهها . اى بمعنى آخر ان توفر القدرات لدى دولة ما هو عامل محدد للأساليب المتوفرة للسياسة الخارجية للدولة ، فلما أن كانت اساس القوة السياسية لاية دولة تكمن فى القدرة الاقتصادية والطاقة البشرية والامكانات العسكرية والموقع الجغرافى والسياسى والاجتماعى ، فلذلك فإن قدرة هذه العوامل من حيث الكمية والنوع تعطى السياسة الخارجية فسحة من الخيار لإعتماد اساليب متنوعة لتحقيق اهدافها . فالدول الفقيرة مثلاً لا تستطيع ان تقامر فى الزج بقدراتها فى منافسات لا تقدر على مواجهتها الا ان ذلك لا يعنى بالمطلق ان الدول العظمى تتمكن من استخدام جميع قدراتها دون قيود وبشكل لا يعرف الحدود ، والاسلحة النووية مثال حى على ذلك . كما ان القوة فى جوهرها وحدة لا تتجزأ مما صنف القوة السياسية فى ثلاثة اصناف متداخلة القوة العسكرية والقوة الاقتصادية

وقوة التحكم بالأراء . واعتبر ان اية ممارسة للقوة تقوم بها الدولة ترتبط بشكل او بآخر بالحرب مع وعى الدول ان الحرب آخر وسيلة متاحة لها . وهذا يعنى ان السياسة الخارجية لدولة ما ترتبط بصورة او بأخرى بالاستراتيجية . اى ان اهداف الدولة تكون محددة بقوتها العسكرية ، إلا ان هذه القدرة اى القدرة العسكرية تتداخل بصورة قوية بالقوة الاقتصادية ، وعادة ما يأخذ صناع القرار السياسى فى حساباتهم القدرة الاقتصادية لدولهم ، هذه القدرة التى تمكنهم من ترجمة قوتهم الكامنة او الفعلية الى قابلية عسكرية وسياسية .

تختلف مقومات القوة من دولة لأخرى نسبياً ، كما ان العلاقة النسبية بين المقومات ذاتها تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ، وخير مثال على ذلك قولنا ان القوة الاقتصادية والتجارية والصناعية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى كانت اكثر واقوى مما كانت عليه الدول الاوروبية . إلا ان سياسة العزلة التى جاءت حسب مبدأ مونرو قد فوتت على الولايات المتحدة فرصة القدرة على التأثير فى حين نرى ان قوة بريطانيا وفرنسا كانت اقل بكثير من قوة امريكا (٢٣) ، إلا ان تأثير هاتين الدولتين على العلاقات الاقليمية والدولية كان يفوق ما لديها من قوة ، علماً بأن المتغيرات التى تتحكم فى قياس التأثير تكاد تنحصر فى :-

- ١ . كمية ونوعية القدرات التى تمتلكها الدولة .
- ٢ . المهارة فى تجنيد هذه القدرات للوصول الى الاهداف .
- ٣ . قابلية الاستجابة للتهديد والمكافئة .
- ٤ . درجة الاعتماد والاستقلال .
- ٥ . مدى التجاوب فى الدولة المتعرضة للتأثير .

فنجاح محاولة دولة « أ » للتأثير على دولة « ب » يعتمد على قدرات « أ » مضافاً اليها احتياجات « ب » لدولة « أ » مضافاً اليها ايضاً مستوى تجاوب دولة « ب » مع دولة « أ » مما يؤدي الى احتمال نجاح دولة « أ » على « ب » ، فمثلاً فى علاقة المانيا الغربية بدولة افريقية بشأن قضية الاعتراف بألمانيا الشرقية ، جاء من حقيقة ان القدرات الالمانية الاقتصادية تمكنها من تقديم المعونات للدولة الافريقية فتؤثر بالتالى عليها ، وكلما كان اقتصاد الدولة الافريقية ضعيفاً كلما زادت قوة التأثير والعكس صحيح (٢) .

الباب الثاني

القوة والسلوك الدولي الخارجي

كما رأينا فإن كلمة القوة هي من أكثر المفردات استعمالاً واستخداماً في

العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص ، ولعل ذلك مرده الى :-

١. ان كل دولة او وحدة سياسية او تحالف يسعى الى تحقيق مصالحه الخارجية بتنمية قوته الذاتية .

٢. ان غياب المؤسسات الدولية التي يمكن ان تكلف بحل النزاعات في العلاقات

الدولية يؤدي الى ان تسعى كل دولة الى ضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية

وعليها ان تنظر بحذر الى قوة الدول المجاورة لها . فالسياسات الدولية صراع

على القوة التي تصبح والحالة هذه غاية ووسيلة وهي تعني السيطرة على

اعمال الآخرين (٤١) ، (٢٨) ، وتصبح السمة الأبرز في العلاقات الدولية هي سمة

الصراع وليس التعاون . وعليه فإن الدول تبقى لأنها اما قوية أو لأن دولاً

أخرى تؤمن حمايتها . ولكي تضمن الدولة بقاءها عليها ان تجعل هدفها الأول

في سياستها الخارجية الحفاظ على قوتها او زيادة هذه القوة ، فالهدف النهائي

للدولة هو الحفاظ على ذاتها وتحقيق مصالحها اما بالحرب او بالمساومة وهذا

محكوم عادة بفقدان عنصر الثقة في العلاقات بين الدول (٤٢) . ولذا فعلى كل

دولة للحفاظ على استقلالها ان تتنافس مع الدول الأخرى ، والعمل على القضاء

على اي تهديد محتمل وعليه فإن النظام الدولي يبقى ما بقي استقلال الدول

محفوظاً وهذا يؤدي الى خلق توازن في القوى الذي هو افضل وسيلة لإدارة

استخدام القوة الذي يوصف احياناً بأنه سياسة تستهدف وضماً معيناً ، وهو في

حقيقته توزيع متساوي الى حد ما (١٢) . وهكذا فإنه لا يجوز استعمال القوة في

فترة ما مع تغييب عامل القوة وإحلال بدائل اخلاقية وقانونية لتحقيق اهداف

السياسة الخارجية وذلك مرده الى ان ذلك مسألة طبيعية وحتمية (٤٣) ، تحكمها

ظروف الوضع الدولي وطبيعة موقع الدولة وطبيعة القوة وممارستها ، فبدون

هذه الممارسة يغدو من الصعب اقامة النظام السياسي او الحفاظ عليه . فالقوة

اداة حماية للمجتمع من الفوضى رغم ما تؤدي اليه من استبداد وعنف وسحق

للحريات . وإن الصراع الدولي يُعزى في اساسه الى اسباب تنبع بشكل اساس

من دافع القوة وان القيود سواء الدينية منها او المتأفيزيقية التي لعبت دوراً

في فترة معينة في تقييد صاحب القوة قد انهارت ولكن على صاحب القرار لتحقيق اهداف سياسته الخارجية ان يوازن بين الهدف وبين الوسائل المتاحة اليه (٤٤) .

وهكذا نرى ان العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع وان مراكز الوحدة السياسية يحددها المدى الذي يمكن فيه تحقيق حسن استخدام الوسائل الكفيلة بالوصول الى الاهداف (٢١) ، بينما القوة السياسية تعني القدرة على الامر واستجلاب الطاعة ، ويتم ذلك عن طريق استخدام القوة في تفاعل احتمالات التمثيل والامتثال والتأييد (٤٥) . وتصنف القوة السياسية حسب العديد من الانظمة المعقدة وذلك بما يتعلق باشكال القوة وتحليلها ، إلى أربعة مظاهر وهي :-

- القسر Coercion
- الاغراء Inducement
- الاقناع Persuasion
- السلطان Authorities

أما القسر فيعني استعمال العقوبات او التهديد بإستعمالها ضد الاطراف التي تحاول عدم الانضباط اما مادياً او معنوياً ، ولكن تحرص الدول القوية على ان تلوح بإستعمال القوة دون استعمالها حقيقة ، لأن الاستعمال الحقيقي للقوة يفسدها . والقوة القسرية هي قوة خطيرة دائماً إلا انها الى جانب ذلك تكون ضرورية لإحتواء الاحداث المعقدة . ويتمثل الاغراء في تقديم المكافئات او الوعود بما يضمن التأثير على سلوك المتلقي ووسائله متنوعة اكثر من وسائل القسر ويفقد الاغراء قدرته وفاعليته ان كانت هناك مصالح متضادة بين الاطراف او إن عجزت احدى الدول عن تقديم ما يغري الدولة الاخرى . وما ان تقوى الدولة او تمتلك وسائل الاغراء فإنها تجد نفسها في مرحلة اقرب الى اتباع وسيلة الاقناع لجعل دولة ما تتصرف بما يلائم مصالحها ، وعادة ما تتبع الدول وسيلة الاقناع اذا ارادت ان تمرر عقيدة معينة او مذهباً محدداً الى دولة اخرى ، وذلك لتوسيع نطاق نفوذها او لإحتواء هذه الدولة .

وبما انه لا يمكن لأي دولة ان تمارس حكماً ما دون وجه من وجوه الشرعية فإنها ترجع الى السلطة السياسية لتتخذ منها قوة شرعية تبرر وجودها ، فأية دولة لا تقنع الآخرين بشرعيتها غالباً ما تعتمد وبشكل تام على وسائل القوة والقسر ومن هنا ولد في الفكر السياسي القديم ما عُرف بالحق الالهي او السلطان (٤٦) ، (٢٥) .

توازن القوى والسلوك الدولي :

ان نظرية توازن القوى هي من النظريات المعروفة قديماً دون ان تكون ذات بناء متكامل وبالرغم من ان مصطلح توازن القوى هو مصطلح حديث إلا انه كان يمارس منذ العصور الوسطى دون ان يأخذ التسمية ذاتها . ويرتبط مفهوم توازن القوى بمفهوم التوازن في الكون وبشكل عام إلا ان تعريفه قد اثار العديد من الاشكالات فهو :

١. التوازن او عملية التوازن
٢. الهيمنة او البحث عنها
٣. الاستقرار والسلام المبنيان على القوة
٤. عدم الاستقرار والحرب
٥. سياسات القوة بشكل عام
٦. القانون العام للتاريخ
٧. النظام والدليل السياسي

وبالرغم من عدم وضوح توازن القوى إلا انه يشير الى وضع الاتجاه او القانون العام لسلوك دولة معينة وهو يعنى ترتيباً او وضعاً تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة الى حد ما ، اما كونه يشير الى قانون عام فإنه يصف احتمالاً ويساعد على التنبؤ بظهور عنصر التوازن كبروز دولة تسعى للهيمنة مما يعنى خلق تحالف لمواجهة هذا الامر . اما كون توازن القوى نظاماً ، فإن ذلك يعنى وجود مجتمع متعدد الاطراف والقوميات يحاول كل طرف المحافظة على هويته واستقلاله ووحدة اراضيه من خلال عملية التوازن ، اما اذا تحدثنا عن اهداف توازن القوى فإننا نجد انها تكاد تنحصر في :

- أ - الحيلولة دون هيمنة كلية .
- ب - الحفاظ على العناصر المؤسسة لنظام توازن القوى وعلى النظام نفسه
- ج - تأكيد الاستقرار والامن المشترك في النظام الدولي
- د - تدعيم وإطالة امد السلام في الحرب الرادعة

أما المفهوم الرئيس لتوازن القوى فهو التأكيد على الحيلولة دون تحقيق دولة من الدول مركزاً مهيماً مع عدم الاخلال او المس بحق الدول في ان تسعى نحو زيادة قوتها شريطة ان يتم ذلك من خلال السبل التي تحفظ التوازن .

وكل المفاهيم السياسية فقد وجه العديد من الانتقادات لمفهوم توازن القوى من حيث عدم قدرته على تفسير السلوك الدولي بشكل كافٍ . فالدولة عادة تكون معنية بالتوازن او عدم التوازن طبقاً لمصلحتها ولا يهتما التوازن بمقدار ما يهتما امتلاك القوة القادرة على مواجهة اعدائها المحتملين . وتدرك الدول ان امكانية الحركة عندها مرهونة بعدم وضع الضوابط على تنمية قوتها ، وتغدو السياسة الخارجية لدولة معينة فعالة وايجابية بمقدار اتساع هامش القوة الذي تستطيع ان تستخدمه في الواقع الدولي . كما فشل هذا النظام في الحفاظ على استقلال عدد من الدول منذ القرن الثامن عشر ، هذا الى جانب ان التحالفات لمواجهة سعي دولة ما للهيمنة الدولية وتحقيق التوازن في القوى كان يتم عن طريق شن حروب باهظة التكاليف .

إن استخدام توازن القوى يتطلب درجة عالية من المرونة في صناعة القرارات وإنغماس صانعي القرار في حسابات دائمة للقوة مع الاستعداد للتدخل او الانضمام بشكل فوري للتحالفات وذلك للحفاظ على التوازن بغض النظر عن اية اعتبارات عقائدية او مصالح اقتصادية او رأي عام داخلي (٤٧) .

وإنطلاقاً من اهتمام الدول بأمنها كونها وحدات سياسية يضمها نظام دولي فإنها تنهج نحو إقامة توازن للقوى وتحاول كل دولة ان تثبت ان قدرتها الدفاعية تمكنها من الصمود امام الدول الاخرى ، وإنطلاقاً من توازن القوى ايضاً فإن الدول تخلص الى اقامة المعاهدات وبناء التحالفات .

إن مفهوم توازن القوى هو اصطلاح تقليدي ليس له تعريف محدد او ثابت (٤٨) ، (٤٧) ، ويعتقد بعض الدارسين انه اصبح مفهوماً غامضاً وغير ذي فائدة في تحليل العلاقات الدولية بينما يرى الكثيرون ان سياسات توازن القوى تظل هامة وأساسية رغم التغيرات الجذرية التي شهدها العالم .

إن الاصطلاح يمكن ان يكون اكثر خدمة لدراسة العلاقات الدولية اذا ما قُصد به وضعاً معيناً (Situation) او نمطاً من السياسة (Kind of Policy) (٤٩) . ولا يعني توازن القوى توزيع القوة ومصادرها ولكن يعني بالاضافة الى ذلك توجهات السياسة الخارجية . ولكثير من الاسباب فإن سياسات توازن القوى لها دور كبير في

السياسات الدولية ، وذلك إنطلاقاً من المفهوم القائل بأن كل دولة تركز قوتها اتساقاً مع قوة جاراتها من الدول او انطلاقاً من القناعة بأن كل احتمالات العدوان الخارجي تظل واردة ، هذا مع العلم ان جميع القرارات السياسية التي تتخذ في هذا الوضع يجب ان تكون صادرة عن كل دولة بما يتفق ومصالحها القومية . ولذا فإننا نقول ان الهدف الرئيسي والتقليدي لسياسات توازن القوى يتركز في حرص الدولة على صيانة استقلالها لذا تقوم كثير من الدول بين حين وآخر بمراجعة توازن القوى بين بعضها بعضاً وتحرص مثلاً على الابقاء على قوة متوازنة لديها مع الدولة المجاورة كما تحرص الدول على ان تظل جميع القوى في وضع متوازن . ومن جهة اخرى تحرص الدولة القوية على صورة من صور توازن القوى حتى لا تهدد دولة ما هذا التوازن .

من الواضح ان سياسات توازن القوى لا تعني بالضرورة منع الحرب . وكقاعدة فإن منع الحرب لم يكن هدفاً اساسياً لتوازن القوى بل هدفت سياسات توازن القوى الى منع الهيمنة اكثر من تجنب الحروب ، مع التأكيد على ان الوصول الى تجنب الحروب لا يتأتى إلا اذا ادركت الدول ان انتصارها في الحرب شيء مستحيل ويتجلى ذلك في توازن الرعب النووي .

لقد تم تناول مفهوم توازن القوى بالتفسير من رؤيا مختلفة ووجهات نظر تكاد تكون متباينة ، فبينما كان توازن القوى خلال القرن الماضي من القضايا المتحركة اي سهولة ان يتغير الحليف الى عدو والعكس صحيح وذلك لعدم الاستمرارية في مفهوم المصلحة آنذاك ، اصبح في الحاضر يميل الى الثبات نسبياً وذلك حين بدأت الدول المتصارعة تكوّن مفاهيم واضحة وثابتة للمصالح . ولا شك ان مفهوم التوازن يثير العديد من القضايا المتعلقة بالنتائج عن التوزيع المتساوي للقوى بين الدول والتوزيع غير المتساوي بينها والتوازن المتأتي من سيطرة دولة على غيرها ، وهذا يثير قضايا الاستقرار النسبي والسلام ، وكل ذلك يقتضي اولاً وجود وحدات سياسية متعددة وذات سيادة ، وثانياً غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات ، وثالثاً عدم وجود توزيع متساوي بشكل نسبي لإمكانات هذه الوحدات ثم الصراع والمنافسة بينها ، واخيراً حرص الدول الكبرى على توزيع القوى بحيث تظل الفائدة تعود عليها وذلك بإنتهاج اساليب مختلفة تؤمن لها المصلحة القومية (٥٠) .

يرتبط مبدأ توازن القوى (Balance of Power) بنظرية القوة فى السياسة الدولية إرتباطاً وثيقاً وذلك لكونه الاداة التى تستطيع بواسطتها الدول ان تنظم صراعات القوة فيما بينها وذلك لضمان ان يستمر النظام الدولى على مبدأ التعددية (Mualti-State System) ولضمان استمرار الدول بالمحافظة على استقلالها وللحيلولة دون قيام قوى دولية بإبتلاع كيان دول صغيرة او ضعيفة .

ولما ان كانت سياسات التوسع والميل الى العدوان التى يخلقها فانض تراكمات امكانات القوة على متطلبات حماية الامن القومى ، لا يمكن الوقوف بوجهها وردعها ، إلا بإستخدام اسلوب القوة المضادة مساوٍ لها او متفوق عليها ، فإن الدول المستهدفة تحاول المجابهة بتفوقها الذاتى ، وإلا فإنها تجد نفسها مضطرة للدخول فى تحالفات مع غيرها لعلها تستطيع ان تجمع من القوة ما يمكنها من ردع المعتدى او رفع درجة المخاطرة عنده الى درجة غير مقبولة لديه .

ومن هنا فإننا ندرك ان توازن القوى يستلزم بناء تحالفات وتحالفات مضادة وذلك استجابة لظروف الواقع الدولى الذى تخلقه تذبذبات القوة وتقلباتها . وعليها ويعتمد صنع التوازن ومؤشراته ، التى تتحكم فى حركة الانضمام الى تلك التحالفات او الخروج منها او فى اسلوب إعادة صياغة هذه التحالفات او تكوينها ، على كيفية تحقيق سبل تطبيق سياسات توازن القوى كالتسلح والتدخل . إلا ان اسلوب التحالفات يظل اكثرها فاعلية وهو مظهر العمل الرئيس لتوزيعات القوة وتقسيماتها . وعادة تتم عملية التحالف اعتماداً على قرارات تتخذها الدول طواعية وإنطلاقاً من تقديراتها النابعة من مصالحها القومية . وبناءً عليه فإن التوازن الدولى يكون مرغوباً فيه بقدر ما يحفظ للدول استقلالها ويتيح لها فرصة التعبير عن نفسها ، ولا يكون هدفاً بحد ذاته ، بل يصبح الحل الطبيعى الذى تحمى به الدول مصالحها فى علاقات دولية يتحكم فيها قانون الصراع ونزعات القوة .

قال ارنولد توينبى « ان توازن القوى هو نظام من الديناميكيات السياسية التى تتفاعل فى المجتمعات التى يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة وبطريقة تهدف الى الابقاء على مستوى محدد من هذه الدول لتجاوز ذلك المستوى المحدود المسموح به ، تتولد ضغوط تلقائية

تدفع الآخرين الى مقاومة ذلك التهديد وتكون هذه الضغوط اعنف ما يكون بالنسبة للدول التي تشكل محور هذا التوازن وتقع في مركزه منها بالنسبة للأطراف التي تقع على هامشه ، (٤٩) .

والحالة هذه يغدو توازن القوى بناءً (Structure) من علاقات القوة التي يشير اى تدخل فيه لتغييره رد فعل مقاوم فى اتجاه اعادة تنصيبه فى صورته الاصلية . بينما يرى آخرون ان اتوماتيكية الميل الى التوازن هو تنفيذ لقانون الحفاظ على الذات (Self - Reservation) وعليه يكون توازن القوى عملية ارادية موجهة ومقصودة تقوم بها الدول عن طريق اتخاذ سياسات فيها مصالحها (٤٩) .

ويتمثل مفهوم توازن القوى فى بذل الدول جهوداً مدروسة للحفاظ على التوازن بينها وبين دول اخرى او كتكتلات او احلاف معارضة ، ويهدف من توازن القوى منع هيمنة نظام دولى او نظام فرعى ممثل بدولة واحدة او معسكر معين او حلف ما ، ومفهوم توازن القوى ليس مفهوم ميكانيكى يتم بشكل تلقائى بل انه يتطلب جهداً عالى الكفاءة لتحقيقه .

إن توازن القوى ليس حلاً مثالياً لمشكلة الحفاظ على السلم العالمى رغم انه فى احسن الاحوال طريق فعال للحد من الصراع بين القوى الرئيسة عن طريق تجنب المخاطر لعدم التأكد من نتائج الصراع . وبغض النظر عن محدودية مفهوم توازن القوى ونقائصه فهو قائم فى اذهان صانعى السياسة واصحاب القرار ، وإن اية محاولة لإتخاذ اية مبادرة سياسية لا بد من اخذه بعين الاعتبار (٥١) ، (٢٢) .

الباب الثالث

البعد الاقتصادي في مفهوم القوة

لقد اكد المفكرون المتقدمون بأن طبيعة عناصر القوة هي عسكرية وجغرافية وديمقراطية وقد تكون اقتصادية او سياسية . ولقد استطاعت الدول القوية عسكرياً فيما مضى ان تفرض ارادتها على الدول الاخرى فحققت في ذلك ربحاً اقتصادياً وعسكرياً وعليه تميز التنافس بين الدول في ذلك الاثناء الى الركون الي الحرب . لكن ما ان بدأت مرحلة التكافؤ والتقارب في القوة النووية بين اقطار العالم العسكريين حتى وجدت حقائق في العلاقات الدولية غيرت في اولويات القوة فحيّدت الحروب النووية مقدرة وتفوق وتميز العديد من الدول ، إلا ان التنافس لم ينته تماماً ، إذ ان التوازن في الاسلحة النووية لم يمنع استخدام القوة العسكرية بشكل مطلق فشهدنا عام ١٩٧٩ ان الاتحاد السوفياتي قد استخدم القوة العسكرية في أفغانستان وكذلك استخدام القوات البريطانية والامريكية في لبنان ، وأخيراً استعمال قوة السلاح ضد العراق في حرب الخليج . إلا ان السمة الغالبة لهذه الحروب هي السمة الدبلوماسية السياسية ويعني ذلك ان العامل الاقتصادي اخذ يبرز بقوة كبيره في السياسة الدولية . وقد قال هيلموت شميدت في خطابه في إجتماع حلف شمال الاطلسي عام ١٩٧٥ « ان عدم الاستقرار الاقتصادي يجلب معه توتراً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي » (٥٢) ، ويعني ذلك ان البعد الاقتصادي اصبح ذا اهمية متناسبة بشكل متزايد ، وذلك نظراً لأن الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية تسعى للوصول الى درجة من النشاط الاقتصادي الذي يوفر الامدادات لمواطنيهم وهذا احد اهم شروط الاقتصاد السياسي (٢٢) .

ويمكن تقسيم القوة وفقاً للوسيلة التي تتبع في التأثير او على اساس نوع التنظيم الذي تمارس فيه القوة او عن طريق استعمال العقبات او المكافأة وهذا ما يعرف بالقوة الاقتصادية (٣٤) ، (٢) ، (١٩) ، ومن هنا نأتي الى تمييز تعريفين « ما يعرف بالقوة التقليدية » و « ما يعرف بالقوة المكتسبة » . فالقوة التقليدية هي التي تدعمها قوة العادة وهي ليست في حاجة لكي تبرر وجودها في كل وقت وربما تكون مصاحبة لعقيدة دينية ، وبعد ذلك يبدأ اعتمادها على الرأي العام ويطلق على هذه القوة التي لا تعتمد على هذه

التقاليد القوة السافره (Naked Power) ، وتختلف خصائصها عن القوة التقليدية او غالباً ما تعتمد على القوة العسكرية فتأخذ صورة الاستبداد والتسلط . اما القوة الاقتصادية فتحتل موقعاً هاماً في هذه القوة ، إن لم يكن اهم المواقع فمثلاً رد الماركسيون كل شيء في المجتمع الرأسمالي الى المبدأ الاقتصادي ، بل ان المبدأ الاقتصادي عندهم هو خالق القوة السياسية ومستعبدتها في الوقت نفسه (٥٣) .

وقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت وسائلها حتى انها أصبحت مقياس قوة وسيطرة ، وبعد ان كانت ضرورة حياة أصبحت مقياساً للقوة على اطلاقها . ويزخر التاريخ بمختلف الحروب التي تفجرت من أجل السيطرة الاقتصادية والبحث عن الثروة في مختلف البلدان . اذ ادركت الدول ان تملك القوة الاقتصادية يؤدي وبالضرورة الى تسهيل تملك القوة العسكرية والسياسية (٢) . وحتى تتمكن دولة ما من ممارسة القوة لا بد لها من ان تمتلك مصادر تلك القوة وركائزها ومقوماتها ، وقد اعتبر ان القوة الاقتصادية هي عنصر اساس ورئيس في إمتلاك القوة . وقد وصل القول بالبعض مثل بريش في وصفه لأهمية هذه الركيزة ، الى القول بأن الركائز الاخرى للقوة هي تنويع وإضفاء شرعية للوضع الاقتصادي (٥٤) ، (١٤) .

ولقد لاحظ الكتاب منذ ارسطو اثر العامل الاقتصادي كركيزة من ركائز القوة ويرى بعض المفكرين ان بيرناف هو اول من تحدث عن الركيزة الاقتصادية بطريقة واضحة ومباشرة حيث قال قبل ماركس بسبعين عاماً « ستبقى القوة حيث تكون الثروات » ، وقال « ان توزيعاً جديداً للثروة يؤدي بالضرورة الى توزيع جديد للقوة » (٥٥) ، (١٤) . وتؤدي حيازة القوة الاقتصادية الى امتلاك القوة العسكرية او قوة الدعاية بيد ان العكس قد يحدث ايضاً ونفس القدرة من الاحتمال وفي الظروف البدائية تكون القوة العسكرية عادة مصدر الانواع الاخرى من القوة فيما يتعلق بالعلاقات بين البلاد المختلفة (٥٦) . وان السياسات الاقتصادية التي تبحث لقيمتها والسياسات الاقتصادية التي هي ادوات لتحقيق سياسة ما كلها تندرج تحت اسم السياسة وغايتها كلها الوصول الى هدف السيطرة على سياسات الدول الاخرى (١٢) .

ولا يغيب عن الذهن القول ان جميع السياسات الاقتصادية لها اعتبارات سياسية ، وإن القوة الاقتصادية لا يمكن ان تنجز في العلاقات الدولية دون ان تكون قد صممت لتكون وسائل للسيطرة على الدول الاخرى . ولما كان من الضروري جداً التفريق بين امتلاك الوسائل والقدرات وبين استعمالها كفاية لذاتها فإن القوة الاقتصادية تختلف عن ذلك فهي وسيلة لتخفيف الاستقلال والسيطرة وتخفيض المكانة الدولية سواء أن حُشدت وسواء ان استعملت . إذ أن جل اهتمام الدول هو الوصول الى الهيبة وإن وسائل ذلك تتركز في القوة الاقتصادية . ولا يغفل في كتابه المذكور المكونات الاخرى للقوة المتمثلة بالقدرة العسكرية والمهارات الادارية والولاء ، إلا انه يؤكد ان كل ذلك محكوم للمكون الاقتصادي (٥٧) .

تعد العوامل الاقتصادية من المرتكزات الاساسية في تفسير سلوك كثير من الدول وتصرفاتها وعلاقاتها الدولية ، كما صبغت الوان القرار السياسي . فالدول عادة تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناءً على موقعها في النظام الاقتصادي . وقد تزايد الاهتمام بالدور الاقتصادي في العامل السياسي وذلك بسبب تزايد تداخل الدول بعضها مع بعض في العلاقات الاقتصادية الخارجية ، كما تراقق ذلك انتهاء مرحلة الحرب الباردة حيث تحول الاهتمام الى التركيز على العلاقات الاقتصادية ، حيث اصبحت المعايير الاقتصادية تلعب دوراً مركزياً في إختيارات السياسة الخارجية وغدت الطاقات والقدرات الاقتصادية والامكانات المساندة هي التي تصبغ القرار السياسي بلون معين وتحدد الخيارات امام هذا القرار . فبهذه القدرات يمكن ان يصادر هذا القرار ، وبهذه الامكانات يمكن ان يفرض قراراً ما على دولة ما . فالدولة ذات القدرات المحدودة لن تستطيع بحال من الاحوال ان تلعب دوراً فاعلاً في تقرير سياستها الخارجية او التأثير على محيطها الاقليمي او الدولي كما تفعل الدولة الكبرى او الدولة العظمى ذات الامكانيات غير المحدودة وخاصة الاقتصادية منها (٨) .

ومن جهة ثانية فإن اية محاولة للفصل بين نواتج العوامل الاقتصادية والسياسية الامنية على صنع السياسة الخارجية ستكون لا شك مواجهة للكثير من المصاعب . فالادوات الاقتصادية تستخدم عادة في تحقيق غايات واهداف سياسة امنية . وفي الدراسة التي اجريت عام ١٩٧٤ حول التغلغل السوفياتي في الصين

خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ توصل الباحثون الى نتيجة مماثلة (٥٨) ، حيث تبين ان ما هدف اليه الاتحاد السوفياتى فى الصين تعلق اولاً وأساساً بمصالح امنية . إلا ان الاتحاد السوفياتى لجأ الى توظيف العوامل والادوات الاقتصادية للوصول الى هذه الغايات الامنية (٥٩) . أى ان الدافع الامنى السياسى قد تحقق من خلال استعمال الفواعل الاقتصادية ، ولم يكن العكس . وبالرغم من ان الامن القومى هو العامل الاساس الذى يكمن وراء تحديد هوية الكثير من التصرفات الاقتصادية ، إلا ان كثيراً من المناهج السياسية التى تمرر على اساس هذا الهاجس الامنى انما هى سياسات ترسمها المصالح الاقتصادية . كما ان النشاطات التى كانت تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات فى تنفيذ سياسات الدول المنتمية اليها او تلك الموجودة فيها قد ساهمت الى حد كبير فى تعزيز النظرية التى تركز على المحدد الاقتصادى فى رسم السياسة الخارجية . ومن ذلك ايضاً ان الدوافع الحقيقية القائمة خلف سياسة المعونات الخارجية هى لحماية المصالح الامنية اكثر من كونها دفاعاً عن المصالح الاقتصادية (٨) . كما ان الدول كانت ترسل معوناتها الى تلك الدول التى تربطها معها مصالح امنية اكثر . فقد وجد الباحثان مثلاً ان الولايات المتحدة قد اعطت ليوغسلافيا الشيوعية (بين عامى ١٩٤٦ - ١٩٥٠) مساعدات ضخمة لتشجيعها على الاستقلال عن الاتحاد السوفياتى وقد كانت هذه المساعدات تساوى مجموع ما قدمته الولايات المتحدة الى دول امريكا اللاتينية مجتمعة . كما ان قوة الحرب الباردة قد تناسب طردياً مع أهمية هذه الدول فى العملية السياسية الدولية (٦٠) .

وهكذا يلاحظ ان الامكانية الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة فى السياسة الدولية ، فالقوة الاقتصادية تعتبر مفسراً اساساً لكثير من ظواهر العلاقات الدولية . فالظاهرة الاستعمارية مثلاً كانت فى احدى مظاهرها صورة للتفوق الاقتصادى لدولة ما على حساب دولة اخرى (٥٠) ، وتعد الامكانيات الاقتصادية عنصراً من عناصر القوة الوطنية ، فمدى الزيادة او الوفرة النسبية فى الموارد الطبيعية ومدى الوفرة او الندرة النسبية فى الكوادر الفنية والتقدم التكنولوجى كل هذه العوامل تعد عنصراً من عناصر القوة الوطنية (٥١) .

وبالرغم من ذلك فإن قضية تقدير القوة القومية للدولة تظل قضية متعددة الجوانب وليس من السهل حسابها او تقديرها ، فهى مسألة نسبية من جانب ، ومن جانب آخر فإن عناصر القوة ليست ثابتة وهى قابلة للتغيير . وعادة من تنهج الدول

اساليب متعددة في استخدام القوة القومية منها ما يتمثل بأساليب الاقناع او اسلوب فرض العقوبات او التهديد باستخدام القوة العسكرية او باستخدامها فعلاً . وهناك اساليب تركز على تقديم الاغراءات ويتمثل هذا الاسلوب في تقديم المساعدات الاقتصادية كوسيلة من وسائل تحقيق اهداف السياسة الخارجية . ويدخل في اسلوب تقديم الاغراءات وضع شروط تتجاوز العلاقات الاقتصادية لتصب في اهداف سياسية وهذا امر شائع في العلاقات الدولية (٥٢) .

إن القدرة او القوة السياسية هي قدرة الدولة على استخدام جميع عناصر كامن القوة لديها افضل استخدام يمكنها من تحقيق مصلحتها . وعناصر القوة القوية في الاساس متداخلة فالدول التي تشكل قوة اقتصادية تشكل ايضاً قوة عسكرية . إلا ان التحول عن نفوذ القوة العسكرية يكون بقرار من الدولة ذاتها تفرضه مصالحها القومية ، وهذا ما يقودنا الى بحث موضوع المساعدات كأحد مرتكزات صنع السياسة الخارجية للدول سواء المانع منها او المتلقى .

المساعدات والسياسة الخارجية :

لقد اثبتت تحولات النظام العالمى الجديد ان الاعتبارات الاقتصادية هي عوامل هامة في صنع السياسات الخارجية للدول . فكل الدول غنيها وفقيرها مضطرة ان تزن بحذر شديد المضامين الاقتصادية لأى مظهر او تغير في سياستها . فما ان اتخذت الادارة الامريكية قراراً بحظر مبيعات القمح للإتحاد السوفياتى حتى قام المزارعون الامريكيون بضغط واضح على هذه الادارة لتغيير سياستها هذه ، بعد ان لحق بهم ضرر كبير . وقد اضطرت الادارة الامريكية بالفعل الى تغيير هذه السياسة . وهذا ما تقوم به كل الدول ذات المنافع التجارية الكبيرة التى تسعى للمحافظة قدر الامكان على اموالها التجارية من الخارج ، بل تكون مضطرة الى توسيع هذه الاسواق باستمرار . وعلى نفس المنهج نقول ان على الدول التى تتلقى المساعدات الاقتصادية وتعتمد عليها إلا تبتعد عن الدول المانحة ، لانه من الصعب الفصل بين الجوانب الاقتصادية وبين الجوانب السياسية عند رسم السياسات الخارجية للدول ، فكثير من الدول تعتمد فى تمرير سياساتها على المساعدات والقروض والهبات فى سبيل الاستحواذ على القرار السياسى للدولة المتلقية . إذ عادة ما تكون للمساعدات الاقتصادية مجموعة شروط مرتبطة معها سواء كانت ضمنية او كانت واضحة ، فهي تهدف الى الانتقال من سيادة الدول المتلقية التي

تبحث في الغالب عن موارد اقتصادية تساعدها في بناء قاعدة للتطور . وتمثل الشروط هذه عادة في السعى الى زيادة نفوذ سياسى . وحتى رأس المال الذى تقدمه المصارف والدول يعتبر سلعة تصديرية عالية القيمة لأن اقتراضه يتم بمعدلات اعلى من القيمة العادية وتعود الفائدة الى مصدرها . وقد انتهت احدى الدراسات الى ان التنمية الحقيقية التى تقدمها المساعدات كانت على مستوى متدنى يكاد لا يذكر بينما تآثر البناء السياسى والاجتماعى للدول المتلقية بشكل عكسى ، وذلك يرجع الى ان مدفوعات الفائدة على القروض التى تقدم للدول النامية كانت كبيرة بالنسبة للعائدات الضريبية والمال المكتسب من التبادل الخارجى (٦١) .

ولما كانت كل الدول تعتمد فى تحقيق اهداف سياساتها الخارجية على استعمال عناصر قوتها فإنها تحرص على استعمال اكثر المكونات تأثيراً . ولعل القوة الاقتصادية قد تقدمت على كثير من عوامل قوة الدولة ، فالمحافظة على وجود قوة عسكرية فاعلة يعتمد على وجود قدرة اقتصادية قوية . وكذلك الحال بالنسبة للقوة السياسية التى تدعمها القوة الاقتصادية ممثلة فى تقديم المساعدات او القروض او تلقيها او التجارة المتبادلة ، وكل ذلك يعتمد على القدرة الاقتصادية .

إن الدول العظمى تنفق مبالغ ضخمة على برامج المساعدات الخارجية المختلفة هادفة بذلك الى إقامة نفوذها السياسى او زيادته لدى الحكومات التى تتلقى تلك المساعدات . وتبرز هذه الاعتبارات عند بحث الدول الغنية لبرامج مساعداتها الاقتصادية . فقد قامت الولايات المتحدة مثلاً بمنح مساعدات اقتصادية لمحاربة التمرد اليسارى فى السلفادور ولدعم الدول الصديقة بأمريكا الوسطى (٦٢) ، كما قامت لجنة خاصة رأسها وزير الخارجية الامريكى الاسبق هنرى كيسنجر بتقديم تقرير الى الرئيس الامريكى فى شهر كانون الثانى عام ١٩٨٤ ، اوصت بموجبه بتبنى برنامج مساعدات عسكرية وإقتصادية لدول امريكا الوسطى على مدى خمس سنوات بقيمة ثمانية بلايين دولار (٦٣) ، وذلك لإحداث تغيير فى التطور السياسى فى تلك المنطقة .

ورغم ان هذه المبالغ تثير الذهول فى التفكير خاصة ان الاقتصاد الامريكى كان يعانى من عجز لم يسبق له مثيل فى الميزانية ، فإن قرار اقحام المساعدات قد جاء بعد دراسة مستفيضة للمصروفات العسكرية الهائلة التى كان يمكن ان تتكبدها الميزانية الامريكى لو انها قدمت اولوية استعمال عنصر القوة العسكرية .

وقد يترتب على استعمال القوة سواء الاقتصادية او السياسية او العسكرية نتائج عكسية اذا لم يتم استخدامها بشكل فعال ، فالترسانة النووية التي قدستها كل من الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة تعتبر مثالا واضحا على تجاوز القوة العسكرية حد المتطلبات الاستراتيجية . اى ان القوة هذه حيدت نفسها وخرجت من معترك التنافس الدولى . ويزيد الامر سوءا اذا ما اخذت الدولة تتحيز الى جانب عنصر من عناصر قوتها على حساب العناصر الاخرى كان تسخر قدرتها الاقتصادية ومواردها لدعم قدرتها العسكرية كما حدث فى ايران ايام الشاه . وكما حدث فى الاتحاد السوفياتى مؤخراً ، الامر الذى ادى الى سقوط الشاه وإنهيار الاتحاد السوفياتى . إذ ان كليهما - الشاه والاتحاد السوفياتى - لم يصحبا انفاقهما على الاسلحة انفاقاً موازياً على البرامج والتنمية الاقتصادية (٢٢) .

وما شهدته الاتحاد السوفياتى ودول اوربا الشرقية من انهيارات كانت مؤشراً واضحاً على ان هذه الدول قد انكفأت على نفسها فى محاولة للوصول الى مرتبة الدول العظمى استراتيجياً فوظفت كامل اقتصادها لخدمة القطاع العسكرى ، اعتماداً على ان ممييزة القوة كانت محكومة بالقدرة العسكرية وقد رافق هذا ازدياد أهمية القوة الاقتصادية وذلك نتيجة لنمو الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول ، وما اثمر ذلك من ممارسات دولية كان من نتيجتها ان ادركت الدول الفاعلة ان اللجوء الى العامل الاقتصادى كان ذا فاعلية اكثر . وأصبحت الادوات الاقتصادية تمكن الدول من إثابة الدول الاخرى او معاقبتها وبالتالي تمكنها من التأثير فى سلوكها السياسى الخارجى . والمتتبع لدوران التاريخ السياسى يرى ان الحكام القدياء فى الصين مثلاً كانوا يفرضون اتوات على الاقاليم التابعة لهم ، ويقول ولسون « لقد كان من المعتاد فى القرن الثامن عشر عرض مكافئات مالية ضخمة على السياسيين مقابل عقد الاحلاف او التوصل الى نتيجة معينة للمفاوضات » (٦٤) ، (٨) . غير ان تقديم المساعدات واستعمالها كمحرك للسياسة الخارجية وموجه لها لم يأخذ شكله الواضح إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأت تمارس الضغوطات على الدول المستقبلية للمعونة لإتخاذ مواقف معينة ، ومن ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية عندما لوحت لهولندا بقطع المعونة الاقتصادية التى ستقدم لها فى إطار مشروع مارشال إن لم تسو مشكلتها مع العناصر الوطنية فى إندونيسيا . وفى عام ١٩٥٦ ضفطت الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف عدوانها على مصر وذلك بالتهديد بوقف المعونة الاقتصادية

والاستثمار الامريكى الخاص والهبات الخاصة (٦٥) . كما اننا قد واكبنا تلويح الولايات المتحدة الامريكية الاخيرة فيما يتعلق بضمانات القروض لإسرائيل . وكذلك ما قامت به امريكا من فرض للعقوبات على كوبا بعد ثورة كاسترو وعلى الاتحاد السوفياتى بعد تدخله فى افغانسات (١٩٧٩) وعلى ايران إثر استيلاء الحرس الثورى الاسلامى على السفارة الامريكية فى طهران . ولقد خلق هذا التوجه نوعاً من الاهمية لفاعل المعونة الاقتصادية رغم انه لم يؤت اكله كما يجب ، ونتائج لم تكن ايجابية كما كان يتوقع منها (٦٦) ، (٦٧) . اما النفط ومساعدات الدول النفطية فقد احتلا جانباً كبيراً من التأثير على السياسات الخارجية لكثير من الدول وخاصة العربية ، سيأتى شرح ذلك فى الفصول القادمة .

إن هناك تصنيفات يعتمدها السياسيون للدوافع الكامنة وراء المساعدات الخارجية ، الاول منها ان الدول المانحة تقدم مساعداتها من اجل استقرار احد الانظمة الصديقة او الحليفة او التابعة لمساعدته على الصمود امام اخطار تحيط به ، ومردود هذا النوع من المساعدات هو توسيع النفوذ السياسى . اما التصنيف الثانى فهو قيام الدول المانحة بإعطاء قروض للدول المتلقية مشترطة عليها شراء منتجاتها اى منتجات الدول المانحة الصناعية او الزراعية او غير ذلك (٦٨) ، ويخلق ذلك توسعاً بشبكة من العلاقات تمتد احياناً حتى الى القطاع الخاص مما يعنى توسعاً آخر لنفوذ السياسى إذ يجرى هنا ربط كامل بين اقتصاديات الدول المتلقية من جهة والمانحة من جهة اخرى ، هذا الى جانب ان كثيراً من الدول تستعمل مساعداتها الخارجية اعتماداً على ما تتوصل اليه من خلال تحليلاتها وقراراتها فى كيفية استعمال البعد الاقتصادى فى القوة ليوفر لها تحقيق الهدف دون ان تضطر ان تزج بقوتها العسكرية فى معركة غير معروفة النتائج وغير معروفة التكلفة (٢٢) .

حقيقة ان هناك غموضاً فى كيفية قياس المساعدة ، فهناك قاعدتان تبرزان : قياس التكلفة الحقيقية للدول المانحة ، وقياس الفائدة الحقيقية للدولة المتلقية ، وهما ليس بالضرورة توأمان انما عمل متداخل .

وهكذا ندرك ان المساعدات الاقتصادية لها فى الاساس هدف سياسى بالرغم من انه من حين لآخر تجرى هناك محاولات لتبرير ذلك فى مصطلحات اقتصادية ، كأعادة البناء والتنمية التي ارتبطت بإسم البنك الدولي فى معاهدة

بريتون وودز عام ١٩٤٤ فى محاولة لإعادة بناء سوق الرأسمال العالمى الذى انهار فى الثلاثينات من القرن الحالى . وكالمحاولات التى ما اظهرت الحاجة فى دعم رأس المال على قواعد القروض وذلك فى الدول النامية (٥٧) .

وأخيراً ، لا بد من القول ان المشاكل السياسية تتنامى فى عملية توزيع المساعدات ، وذلك حين تركز الدول الغنية فى مساعداتها على دول صغيرة بحثاً عن خلق جو للتأثير عليها . ولقد ادركت بعض الدول ان العامل السياسى الكامن وراء المساعدات يمكن ان يتعرض للإنخفاض او الارتفاع ، وأول وسيلة لذلك هو توزيع المساعدات على العديد من الدول وليست لدولة بذاتها ، حيث انه كلما ازداد عدد الدول المتلقية للمساعدات كلما قل الاثر السياسى لهذا المساعدات .

شروط المساعدات :

يقول الاقتصاديون السياسيون بأن شرعية المساعدات يمكن ان تقاس فقط بكيفية استثمارها ، ويبدو ان هذا فيه فساد سياسى ، فالبنك الدولى ومشروع مارشال مثلاً ، قدما مساعدتهما للدول دون هدف سياسى ظاهر ، ولكن ما ان درست الابعاد الاقتصادية لهذه المشاريع بعناية حتى تبين ان هذه المساعدات قد تمثلت فى مواد استهلاكية وليست فى أموال سائلة ، فتكون المساعدات قد وجهت بطريقة صحيحة (٥٧) ، إلا انها حملت اهدافاً سياسية كامنة وراءها ، لذا فإن البحث فى قضية المساعدات الخارجية يتعرض من الوجهة النظرية الى ثلاثة امور هى :

١. التعريف والمواصفات

٢. منح المساعدات

٣. قياس التأثير

فقد جاءت النظرة مركزة على تحميل مفهوم المساعدات الخارجية بعداً سياسياً ، حيث وصف الذين يدافعون عن مبدأ المساعدات الخارجية بالقول بأنه حجر الزاوية فى تكوين الانطباع حول السياسة الخارجية للدول ؛ وقد رأى آخرون ان المساعدات الخارجية هي اهدار للثروة الوطنية ومن ضمان المردود ، وقد تعمق هذا الخلاف فى الدوائر السياسية حيث قال البعض بضرورة ان تعطى المساعدات من منطلق انساني ، بينما يرى الطرف الآخر ان لا بد ان تجني الدولة المانحة من وراء هذه المساعدات ما يدعم مصالحها الوطنية (٦٩) ، (٧٠) .

أما إذا ارادت الدولة معرفة طبيعة المساعدات الخارجية ، فإن ذلك يرتبط بديهيأً بالتعريف الذي تضعه لمفهوم هذه المساعدات ومدى ما تحققه من مردود سياسي او خدمة لمصلحتها القومية . ويظل هاجس المقارنات يسيطر على ذهن المحللين السياسيين عندما يبحثون البعد الاقتصادي (المساعدات ، القروض ، والهبات) في صنع السياسة الخارجية وذلك من عدة زوايا :

- ١ . تكاليف المساعدات مقارنة بتكاليف العمل العسكري او استعمال المكونات الاخرى للقوة .
- ٢ . مدى تقبل الدول المتلقية لهذه المساعدات ووعيتها لأهدافها .
- ٣ . قدرة الدولة المانحة على مواجهة متطلبات المساعدات .
- ٤ . دراسة عمق التأثير الذي تخلقه المساعدات الاقتصادية في رسم الدولة المتلقية لسياستها الخارجية فيما يتناسب ومصالح الدولة المانحة .

وفى جدول وصفه بالدوين يبين مدى التفاوت فيما كانت تنفقه الولايات المتحدة على قواتها العسكرية مقارنة بالمساعدات التى كانت تمنحها الدول ، وكان معدل ذلك حوالى العشرة اضعاف ، وقد اطلق بالدوين فى نهاية تحليله لهذه الارقام سؤالاً كبيراً تلخص فى : هل حققت الولايات المتحدة اهدافها القومية بعد ان انفقت كل هذه المبالغ على الاعداد العسكري ؟ (٧٠) .

استثمرت الدول الغنية المساعدات الاقتصادية فى تمكير سياساتها الخارجية بما يؤدى الى وصول هذه الدول الى اهدافها وغالبأً ما عملت الدول على إقامة مشاريع ظاهرة للعيان يقصد من ورائها خلق جو فى ذهن الرأى العام للدولة المتلقية يفهم منه ان الدولة المانحة هى من مصادر تنمية وبناء دولة « وانه فى غاية البساطة والوضوح ظهور تأثير الوسائل الاقتصادية فى العلاقات الدولية ، ومعنى هذا ان للمساعدات تأثيراً مباشراً على ذهن الدولة المتلقية وبالتالي تبدأ الدولة المانحة بتمير السياسات التى ترغب « (٧١) ، (٧٠) . إلا ان ذلك لا يتم الا فى وجود توافق بين اهداف المساعدات التى تقدمها الدولة المانحة وبين قبول الدولة المتلقية لهذه المساعدات ، اى بمعنى انه يجب ان لا يوجد هناك تضارب بين الدول المانحة واهدافها وبين الدول المتلقية ورغباتها فى هذه المساعدات . وعكس ذلك يتولد نوع من انواع الصراع يتمثل في ان تهدد الدولة المانحة بقطع المساعدات عن الدولة المتلقية ، او ان تحاول

الدولة المتلقية ان تتحرر من سيطرة المساعدات الواردة من الدولة المانحة . ويركز في هذا السياق على ما يعرف في الولايات المتحدة بتعديل هكسن لوبير الذي يجبر الرئيس ان يعلق المساعدات الخارجية للدول التي تقوم بمصادرة اية ممتلكات امريكية . وفي هذا المعنى تستعمل الدول المانحة المساعدات في تطبيق سياساتها الخارجية بما يكفل تحقيق مصالحها القومية .

ومن جهة اخرى فقد شاع اعتقاد على مدى واسع ان الولايات المتحدة قد قدمت المساعدات الى اوروبا الغربية كما قامت الثانية بتقييم مساعدات الى دول اخرى تحت هاجس محاربة الشيوعية والحد من تغلغلها ومحاولة احتوائها ، وقد كانت دول الغرب تخشى ان تنقلب الدول الى دول شيوعية فلذلك كانت تسعى للقيام :

- ١ . بتقديم كميات هائلة من المساعدات والقروض ، وذلك تعويضاً عن استعمال القوة العسكرية لكبح جماح التقدم الشيوعي او بدلاً منها .
- ٢ . بمحاولة الدول المانحة العمل على ربط اقتصاد الدول المتلقية باقتصادها حتى تتمكن من السيطرة عليها بطريقة غير مباشرة ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق استخدام امثل للقدرات الاقتصادية للدولة المانحة في سبيل تمرير سياستها الخارجية . وذلك لأن الدول النامية تبحث عن المساعدات أنى كان مصدرها : ولذا فإن اية غفلة عن أية دولة يمكن ان توقعها في يد دولة عظمى تكون هي السابقة في تقديم المساعدات . هذا اذا ادركنا ان كثيراً من الدول المتلقية ما ان تحصل على المساعدة حتى تتنكر للدولة المانحة وتزيد احياناً عن معاداتها (٧٢) .

وهكذا تفاعلت اهمية العامل الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية للدول ، كما اصبحت القوة القومية وليدة الندرة الاقتصادية بشكل واضح وواسع ، وعليه فإن دراستنا للعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية سيكون امراً مبرراً وهي دراسة شاملة لقراءة سريعة لدور السعودي في النظام الاقليمي العربي وحدود هذا الدور ، ومن اين يستمد قوته ، إضافة الى دراسة محددات السياسة الخارجية السعودية وكيف انها استخدمت في جميع تصوراتها وقراراتها البعد الاقتصادي .

الفصل الثاني

«السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها»

الباب الاول مدخل الى ماهية السياسة الخارجية

إن أية محاولة لتعريف السياسة الخارجية انطلاقاً من حقائق ملموسة لن تكون ناجحة ، إذ أن دراسة المعطيات التي تكون السياسة الخارجية هي عملية مساعدة في فهم القرار السياسي لدولة ما . وما السياسة الخارجية إلا شيء اقل من مجموع كل السياسات التي لها تأثير على علاقة الدولة بالدول الاخرى ، كما انها اكثر من تصرف تقوم به الدولة لمواجهة حدث ما وأشمل من ذلك . فالسياسة الدفاعية تصبح سياسة خارجية عندما تبدأ القوات العسكرية بالعمل عبر الحدود او تظهر نوعاً من التهديد . والتجارة الخارجية تصبح ايضاً سياسة خارجية اذا ما توقفت هذه العلاقة بين الدول على طبيعة التواصل بينها . وكذلك سياسة المساعدات او الاستثمارات او الاتصالات الدبلوماسية ، ويدخل في ذلك ولا شك تقدير الامكانيات وقراءة التاريخ وإستطلاع الوضع الدولي الى غير ذلك (٧٣) .

ولقد شهدت فترة النصف الاول من القرن العشرين دراسات معمقة لمناهج بحث السياسة الخارجية واعدادها . وقد اخذت هذه الدراسات بمنهج البحث العلمي من حيث وسائله وأدواته . وقد انعكس ذلك على السياسة الدولية والعلاقات الخارجية ، كما جرت محاولات جادة للأخذ بأساليب حديثة تناولت السياسة الخارجية من منازير عدة . فبينما ابقت الدراسات المذكورة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي فقد خاضت في مضامين السياسة الخارجية واهدافها وابعادها والعوامل المؤثرة فيها ، وارتكزت بذلك على مناهج تحليلية وأخذت بأسباب المنهج المقارن والتفتت الى عوامل انسانية وأيديولوجية ذات تأثيرات واضحة على عملية رسم السياسة الخارجية لدولة ما . فوضعت نظريات جديدة كمنظرية اتخاذ القرار ونظرية التوازن ونظرية القوة ونظرية عامل الشخصية ونظرية الرأي العام . كما درست السياسة الخارجية من ناحية الظروف التي تخلقها كوامن القوة لدى الدولة واستطلاع البنية الداخلية والمحيط الخارجي . اي ان المناهج التحليلية والايديولوجية والمقارنة قد وضعت تحت تصرف دراسة السياسة الخارجية للدول (٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) .

وهكذا بينما نرى ان تعريف السياسة الخارجية تقليدياً قد أكد على انها ذلك الامتداد للسياسة الداخلية للدولة الذي يحقق الاهداف القومية مع اختلاف وسائل التطبيق . كما ركز على إعطاء الاولوية للسلوك الخارجي للدولة في التأثير ومنها الوضع الداخلي ذاته دون الاخذ بالاعتبار اهمية العوامل التي تخلف هذا السلوك ودون الالتفات الى ان هناك ابعاداً وأهدافاً لكل من السياستين الخارجية والداخلية تتلاقى احياناً وتتفارق احياناً ... وما ذلك الارتباط الذي يقوم بين النظام السياسي واهدافه وبين السياسة الخارجية إلا من نواتج تفاعلات الوضع الدولي . وعليه فإن التفسير التقليدي للسياسة الخارجية قد قام على دراسة بعض الظواهر السياسية المدروسة بشكل مبسط ، ومن مثل ذلك تأثير السياسة الخارجية الفرنسية في الجزائر على إنهاء الجمهورية الرابعة ومجيء الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول عام ١٩٥٨ ، وما شهدته الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٢ حيث كانت السياسة الخارجية السوفياتية اثناء حكم خروتشوف احد العوامل الهامة التي ادت الى اعادة النظر في تنظيم القيادة العليا في الكرملين (٧٧) . نقول بينما كنا نرى ذلك غدت السياسة الخارجية تفسر حديثاً مَيْلاً الى كونها خطة ترسم العلاقات الخارجية لدولة ما مع غيرها من الدول . وهذا يقتضي تخطيطاً واضحاً في السياسة الخارجية يختلف بشكل واضح عن تخطيط الدولة لسياستها الداخلية ، وذلك لكون السياسة الخارجية تشمل انواعاً من التعامل تمتد على المستوى الدولي وهذا يعني انتهاج وسائل مختلفة وقراءة اخرى للإمكانات والقدرات . كما ان صنع السياسة الخارجية تحكمه قاعدتان ، الاولى هي قاعدة حساب المصالح الذاتية والثانية قاعدة حساب المصالح المشتركة ، وهذا يؤدي الى رسم سياسة خارجية تتصف احياناً بالتعاون وتتصف احياناً اخرى بالصدام والعدوان ، ويعتمد ذلك على هدف الدولة ومقدرتها وطبيعتها وعلاقتها الدولية (٧٨) .

تتجسد طبيعة السياسة الخارجية في خطة الدولة التي ترسم علاقاتها مع غيرها من الدول سواء كانت هذه الدولة صديقة ام عدوة ، وتتجسد كذلك في ماهية الوسائل التي يتطلبها تنفيذ هذه الخطة لتحقيق الاهداف المرجوة من ورائها . وعليه فإن دراسة اية سياسة خارجية لاية دولة تقتضي النظر في تقاليد السياسة الخارجية وفي عملية صنع السياسة الخارجية وفي ماهية السياسة الخارجية .

ونعني بالتقاليد عقلية الشعوب وطبيعة حياتها وظروفها وحضارتها ، ويشكل ذلك ركناً أساساً لا بد من دراسته اذا اردنا ان نرسم صورة سياسة خارجية دولة ما . كما لا بد من دراسة الموقع الجغرافي وحجم الموارد الطبيعية والعامل البشري كما لا بد من دراسة العامل السياسي بما في ذلك دراسة النظام السياسي والسلطة وشرعيتها ومعرفة المرجعية في الحكم ، اذ ان هناك عادة وعلى اختلاف الانظمة والظروف جبهتين رئيسيتين تصنعان السياسة الخارجية هما الجبهة الرسمية (الحكومية) وغير الرسمية (غير الحكومية كالحزب وجماعات الضغط واصحاب المصالح والرأي العام ووسائل الاتصال المتاحة للدولة) .

اما دراسة ماهية السياسة الخارجية فتعني دراسة الجوهر الذي تقوم عليه . ومن ذلك تحديد اهداف الدولة وظروفها والوسائل المتاحة لتنفيذ ذلك . وبالمحصلة فإن سلوك الدول إزاء بعضها البعض يختلف باختلاف قدراتها وظروفها وامكانياتها فتكون اما سلوكيات متوافقة او متضاربة ، وملتقبة او مختلفة ، ومتقاربة او متباعدة . فما يحيط بالدولة عادة من ظروف يفرض عليها انتهاج سياسة خارجية معينة ، وهو ما يعني قدرة الدولة سواء كانت هذه القدرة عسكرية او سياسية او اقتصادية او تكنولوجية ولا يعني هذا التواتر ترتيباً للأولويات ولكن جاء لأغراض البحث ، حيث تغيرت هذه الاولويات بشكل كبير ولكنها ظلت واردة في ذهن صاحب القرار السياسي عندما يريد ان يتخذ قراره (٧٨) .

وهكذا تكون السياسة الخارجية في معناها الواسع هي عبارة عن الوسائل التي تختارها الدولة لتحقيق اهدافها على الساحة الدولية . ومن هنا تكون جميع الدول معنية بمخاطر السياسة الخارجية بحثاً عن حفظ الذات والامن وتحقيق الاكتفاء وبناء النفوذ والهيبة القومية . كما تدور السياسة الخارجية في هذا السياق حول محور تقديم افضل السبل التي يمكن انتهاجها للوصول الى الغايات . وتغدو السياسة الخارجية مرادفة للأهداف . وهي ايضاً حزمة من النشاطات التي لها اختصاص بالخارج حيث تجري عملية تفاعل داخلية مع معطيات واوضاع دولية ، أو هي حزمة من النشاطات التي لها اختصاص بالخارج او مجموعة القرارات التي تتخذها دولة ما تجاه قضية معينة او دولة ما او منظمة دولية يستهدف من ورائها او بواسطتها تغيير ظروف وحقائق معينة خارج حدود هذه الدولة (٧٩) ، (٨) .

وقد عرّف الكاتب السياسي الأمريكي ليبمان السياسة الخارجية بأنها العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما وبين ما تملكه من قوة تلزم لتنفيذ هذا الالتزام . ويعرف الالتزام الخارجي بأنه اي واجب تضعه الدولة على عاتق نفسها خارج حدودها ، ويرى ليبمان ان محور السياسة الخارجية هو تفوق القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي على حقيقة ما يتطلبه هذا الارتباط (٨٠) .

إن تقرير السياسة الخارجية لدولة ما يخضع لتأثير العديد من العوامل تختلف باختلاف الدول والملابسات والزمان . إلا ان الاساس في رسم اية سياسة خارجية لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار الاهداف التي تنشدها الدولة والوسائل التي تستعين بها وحالات القصور في هذه الوسائل . فعليه تكون السياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من التفضيلات والخطط المتنوعة التي توضع لتحقيق الهدف الذي تنشده الدولة . ويجب ان ندرك ان على السياسات ان تهيه نفسها لإحتمالات التقلب والتغيير ، وإلا تكون ذات مفهوم جامد . على ان لا يكون هامش التغيير واسعاً لان ذلك يضر بتماسك وفاعلية السلوك الدولي للدولة . وكثيراً ما تحتاج الدول عند اتخاذها قراراً سياسياً ما الى الدخول في مرحلة صعبة من التنسيق والتوفيق بحيث لا تأتي قراراتها متضاربة او ذات طبيعة متناقضة ، ومرد ذلك الى ان اجهزة صناعة السياسة الخارجية ودواثرها متعددة وذات اساليب متنوعة ، فهناك على سبيل المثال وزارة الخارجية والدفاع والسلطة التشريعية والاحزاب وجماعات الضغط ، فكل هذه النظم الفرعية تشارك بصورة او بأخرى في صنع السياسة الخارجية ، التي ما هي إلا محصلة لتفاعل كل هذه النظم الفرعية ، أخذين بعين الاعتبار ان اية دولة او اي نظام سياسي لا بد له ايضاً من استرجاع ذاكرته في القرارات او التصرفات التي اتخذت في مواقع واحداث سياسية مشابهة (٨١) .

ومما استعرضنا نرى ان هناك تعقيداً في دراسة السياسة الخارجية لاية دولة لعل مرده الى كون العلاقات السياسية الدولية ذات طبيعة ديناميكية مما لا يسمح بوضع تصور او افتراض بعيد المدى ، فالعلاقات بين الدول متغيرة بتغيير مصالحها . والاختلال بنمط العلاقات وارد تبعاً لتغير استراتيجيات الدول .

ولا تقل عملية إتخاذ القرار تعقيداً عن ظاهرة السلوك الخارجي ، إذ انها عملية متشابكة الابعاد تساهم في خلقها معطيات كثيرة ذات نواتج متضادة احياناً . إذ لا بد على صانع القرار ان يقوم بدراسة طبيعة الحدث وظروفه ونوعية القيم المتنافسة وعلاقاتها بالمؤسسات التي تتخذ القرار ، وتقدير العوامل الداخلية والخارجية وقراءة الاهداف واستطلاع القدرات وقياس معيار الرغبة في تحقيق الهدف والاهداف البديلة ، ودراسة الوسائل والوسائل البديلة (٨٢) ، وكل هذا يشكل اسس وماهية عملية بناء السياسة الخارجية للدولة علماً بأنه لا يوجد هناك عناصر ثابتة مطلقة وهذا ما يجعل محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية أمراً صعباً كما اسلفنا ، إذ ان القرار السياسي يتخذ عادة انطلاقاً من عدة اعتبارات متميزة ومتباينة ، وهذه اما ان تكون عسكرية او اقتصادية او عقائدية او جغرافية او ديموغرافية او جميعها مرة واحدة . ولا شك ان الدول لا تضع لنفسها نهجاً سياسياً جامداً ، وإنما تترك الامور مرهونة بتطورات الحدث ، رغم ان الربط بين الاحداث غالباً ما يضطر الدولة الى اتخاذ قرار سياسي تعرف هي انه في غير مكانه الصحيح ؛ فلم يكن من الضروري مثلاً ان تتدخل القوات الامريكية في كوريا لو ان الادارة الامريكية في واشنطن قد اخذت الحدث بصورة مستقلة ، اذ ان قرار ارسال القوات هذا جاء تنفيذاً لمفهوم الربط التي اتخذ في تقويم النظام الدولي ، وذلك ان الولايات المتحدة كانت قد اتخذت انذاك موقفاً يتسم بالاحتكاك مع الاتحاد السوفياتي في اوروبا (٨٢) .

إلا انه من غير الممكن التوصل الى حقائق ثابتة ونتائج دقيقة للمبادرات السياسية وذلك انطلاقاً من عدم القدرة على معرفة استجابات الدول الاخرى من حيث قوتها واتجاهها ، وهذا متولد اصلاً من عامل الشك الذي يحكم ذهنية الدول في مساراتها نحو اتخاذ القرار السياسي . وغالباً ما يؤدي ذلك الشك الى الخوف من تكون سياسات جديدة تتسم بعنصر المقاومة للتغييرات في السياسات القائمة ، كما يخلق خوفاً لدى الدول من الوقوع في مجازفات متهورة لا تكون بمستوى الهدف المراد تحقيقه . إلا ان ذلك لا يمنع من القول ان بعض الاحداث تكون ذات طبيعة تفرض على دولة ما اتخاذ قرار سياسي ليس امامها خيار في إتخاذ غيره . اي ان السياسة

الخارجية لأية دولة تكون عادة محصلة لظروف داخلية ودولية تخضع للتقويم ومن ثم اتخاذ القرار الذي يقود الى تحقيق الهدف . ولا شك ان حساب الكلفة والمكسب هو جزء هام في عملية الاخذ بالخيار الامثل (٨٤) . وهذا يفسر ما سبق ذكره بأن دراسة السياسة تقتضي دراسة المعطيات كافة والاعتبارات حيث ان السياسة الخارجية بمطلقها محكومة هي بكل هذه او ببعضها ولذا فلا بد من معرفة محددات صنع السياسة الخارجية لأية دولة ، وهي محددات تختلف من دولة الى اخرى . إلا ان هناك قواسم مشتركة تتكرر في عملية صنع كل سياسة خارجية الى جانب خصوصية كل دولة كما ذكرنا .

الباب الثاني محددات السياسة الخارجية

إن المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية تكاد تنحصر في ثلاثة عوامل :

أولاً : عوامل ومحددات تتعلق بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية للدولة ، وهذه محدّدات تتصف بصفة الديمومة بشكل نسبي .

ثانياً : عوامل ومحددات مادية ولكن ليست ذات ديمومة طويلة ومنها القوة الصناعية او القوة العسكرية للدولة .

ثالثاً : عوامل ومحددات ترتبط بالبعد الانساني كنوعية القيادة والايديولوجية والاعلام وأولها وقبل كل شيء العامل السكاني .

فتقرير السياسة الخارجية لدولة ما يخضع وبالضرورة الى هذه المحددات بشكل عام ، إضافة الى بعض الخصوصيات التي تتمتع بها كل دولة على حده ، فهذه العوامل والمحددات هي التي تفرض على صاحب القرار هوية اجرائه او صورة قراره ، كما ترسم بشكل او بآخر المركز الدولي الذي يمكن للدولة ان تتمتع به وبالتالي تكون لديها القدرة على تحقيق اهدافها . فالدول تتحرك وهي بصدد وضع سياستها الخارجية داخل اطار يشكله مجموع هذه الضوابط والمحددات (٨٥) . وهذا يعني ان هناك علاقة وثيقة بين امكانيات الدول وبين طبيعة سياستها الخارجية .

ولا ننسى في غمرة هذا التحديد ان نلتفت الى بعض المحددات الاخرى غير المباشرة التي سبق الإشارة اليها والتي اصبحت ذات فاعلية واضحة في المساهمة في صناعة السياسة الخارجية للدول مثل الاحزاب والجمعيات وجماعات الضغط ، هذا الى جانب ما اخذ يتولد في ذهن المجتمع الدولي من دعوات الى تطبيق مفاهيم جديدة تعتمد ضرورة اقامة العلاقات الدولية على اساس من التكافؤ واستخدام الوسائل السلمية في فض المنازعات والاحتكام الى مبادئ القانون الدولي واحترام حقوق

الانسان والشرعية الدولية وحق تقرير المصير . هذه المفاهيم التي اصبحت تمثل رفاً قوياً ومحدداً هاماً خلق انظمة جديدة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، حيث حكمت المجتمع الدولي افكار التكتلات والاحلاف على المستوى الاقليمي . كما لا تنسى الدول في سياق بناء سياستها الخارجية العودة الى التاريخ ، ونعني بذلك قراءة ما سبق اتخاذه من قرارات وما استعمل من وسائل تضطر الدولة الى ان تبدأ بتبني مناهج جديدة او معدلة تخلق لديها المزيد من الخيارات (٨٤) التي تهدف الى تعزيز المصالح الوطنية بشكل ينسجم مع قدرة الدولة وكوامن قوتها وبطريقة لا تؤدي الى خفض القوة او التأثير على الهيبة (٢٢) . ولتنفيذ سياستها الخارجية تسعى الدول الى استخدام الوسائل المتاحة لها كافة بدءاً بالعمل الدبلوماسي وإنهاءً بالاجراء العسكري ، اي ان تنفيذ السياسة الخارجية للدولة يتطلب قبل كل شيء تطوير استراتيجية متابعة الاحداث (٢٢) . ولا بد من القول ان حجم قوة الدولة اقتصادياً او عسكرياً او تكنولوجياً او كلها مجتمعة يضطر هذه الدولة لان تأخذ على عاتقها - وحفظاً على مصالحها وهيبتها بدءاً - تنظيم شؤون العالم وهذا يعني وبالضرورة ان تكون هذه الدولة ذات سياسة خارجية حرة ، والعكس صحيح فالدولة الضعيفة اقتصادياً او عسكرياً او تكنولوجياً غالباً ما تكون دولة ذات قرار سياسي مصادر (٤٥) .

لقد كانت النظريات السياسية تؤكد ان الدول ذات النفوذ هي الدول واسعة الارجاء وصاحبة الكثافة السكانية الكبيرة ، واصبحت بالتالي محددات السياسة الخارجية لا تخرج عن هذا الطوق . إلا ان تطور الاحداث وإختراع المزيد من الاليات العسكرية جعل محدداً جديداً يدخل في العملية السياسية ويرسم معالم القوة للدولة . ودخلت في الفكر السياسي نظريات ذات طبيعة عسكرية كمنظرية التوازن ونظريات الاستقطاب الدولي وما تلا ذلك من نظريات الردع وتوازن الرعب ونظريات الوفاق الدولي . فأصبحت الدولة التي تملك ترسانة عسكرية كبيرة ليست هي الدولة القوية ، إذ ان هذه الدولة ستواجه دولاً اخرى لها امكانيات عسكرية وأسلحة استراتيجية تحدد من خياراتها (نظرية الردع) ، وبالتالي تحيد العامل العسكري الى حد ما في مجال تسمية الدولة العظمى أو الدولة الكبرى . واخذت هناك محددات

اخرى تبرز اهمها العامل الاقتصادي والعامل التكنولوجي (التقني والمعلوماتي) .
فكما كان هناك استراتيجية عسكرية اصبحت هناك استراتيجية اقتصادية واخرى
تكنولوجية واستراتيجية اعلامية واخرى دعائية ثقافية الى غير ذلك (٧٨) .

إن محددات السياسة الخارجية لأية دولة تضع الاطار العام الذي يمكن ان
تتحرك فيه هذه الدولة ويكون ذلك مترافقاً مع دراسة :

- ١ . اختبار قدرات الدولة وامكاناتها .
- ٢ . دراسة المحيط الدولي .
- ٣ . تحديد الاهداف والاهداف البديلة .
- ٤ . تصور النتائج وتقديرها (٨٣) .

وتسمى الدول جاهدة الى استخدام كامن قوتها في سبيل الوصول ، وبأقل
التكاليف ، الى المحافظة على أمن رعاياها وتماسك اقتصادها وتكريس مركزها
الدولي . ومن هنا نرى ان الدول تحاول دائماً السعي الى تنظيم جميع عوامل قوتها
بصورة متوازنة اذ ان اي خلل في ذلك قد يؤدي بالدولة لأن تقع في مأزق يوصلها الى
الارتباك ثم الانهيار (٤٥) ، اذ ان هدف اية سياسة خارجية لأية دولة هي المحافظة على
الاستقلال والأمن وحماية المصالح الاقتصادية وحفظ الهوية القومية ، وما ان يتهدد
احد هذه الاهداف حتى يبدأ صاحب القرار بدراسة حالة التهديد ثم استطلاع كوامن
قوته وتفحص مدى قدرته على استعمال هذه القوة ثم يأخذ بوضع الخيارات لمواجهة
التهديد ويعكف على المفاضلة بينها والاخذ بأقدرها ، أخذاً بالاعتبار حساب الكلفة
والنتيجة ، ويجري ذلك كله على ضوء الامكانيات المتاحة للدولة اضافة الى
امكانيات الحلفاء ، وعلى ضوء دراسة وافية لإمكانيات دولة المواجهة وطبيعة النظام
الدولي (٨١) . وبناء على ذلك فإن السياسة الخارجية تكون في هذا السياق هي تلك
القرارات التي تتخذها الدولة متفقة مع قدراتها المتاحة ومواردها المتوفرة ، وعادة
ما تتسم هذه العلاقة بقابلية التغيير وذلك خضوعاً للظروف التي تستجد . إلا ان ذلك
لا يعني بالضرورة تغييراً في السياسة الخارجية إلا بالقدر الذي تفرضه التغييرات في
القدرات او في النظام الدولي . وهذا ما نشهده حديثاً في تغير الاولويات والمحددات ،

فبينما كانت القدرة العسكرية هي الفيصل في ترتيب الدول اصبح العامل الاقتصادي هو المؤثر وربما جرى تغير آخر حسب القراءات الجديدة يضع العامل التكنولوجي والمعلوماتي على رأس هذه المحددات ويصبح الصراع بين الدول محكوماً بالحاسوب او بالمقدار الذي يتوفر للدولة من معلومات بعد ان كان محسوماً بالقدرة العسكرية او بالقدرة الاقتصادية . ولا شك ان الدول تحرص دائماً على ان تكون قادرة على توفير قوة مضافة الى باقي مصادر قوتها بالشكل الذي يمكنها من خدمة اهدافها ، وعليه يدرك الباحثون حقيقة ان كثيراً من السياسات المتبعة في الدول ما هي في جوهرها إلا صراع من اجل السيطرة على الموارد ، ومن ثم استخدام هذه الموارد في سبيل تحقيق الغايات والاهداف (٨٦) . وذلك ادراكاً ان الدولة التي بحوزتها وفرة من الموارد الاقتصادية تستطيع ان تتحكم بموقعها الدولي اولاً ثم تستطيع ان تفرض نمط العلاقات بينها وبين الدول الاخرى ، وقد سبق ان ذكرنا عملية التحول الدولية التي طرأت على ترتيب اولويات مكونات القوة وكيف ان العامل الاقتصادي اخذ يؤثر بصورة مباشرة على سلوكيات الدول سلباً او إيجاباً .

السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها :

بدءاً يجب ان ندرك إن السياسة الخارجية للدول النامية هي ذات طبيعة مختلفة عن سياسة خارجية الدول المتقدمة ، وذلك لإختلاف جوهري في المحددات والاهداف والقدرات . وإن دراسة سياسة خارجية دولة نامية تضطر الباحث الى الأخذ بأسباب مجموعة معضلات السياسية الخارجية وأهمها :

- ١ . ضرورة معرفة المصادر الداخلية للسياسة الخارجية .
- ٢ . دراسة قدرات الدولة وكامن قوتها وخاصة العسكرية منها والاقتصادية .
- ٣ . معالجة عملية التحديث والتغير الاجتماعي .
- ٤ . دراسة النظام السياسي وإرتباطاته ، والمكانة الدولية للدولة .

وبمعرفة مجمل هذه المعضلات يستطيع الدارس ان يقرأ معالم السياسة الخارجية للدولة ، إلا ان هذا يقتضي عند دراسة النموذج السعودي في السياسة الخارجية ان نعود الى تفصيل محددها وعوامل التأثير فيها ، ومن ذلك :

البعد الجغرافي :

تحتل المملكة العربية السعودية ما يقارب ٨٠٪ من جملة مساحة شبه الجزيرة العربية ، اي ما يعادل ثلث مساحة الولايات المتحدة الامريكية وثلاثة اضعاف فرنسا (٨٧) . ولديها حدود مع اكثر من دولة عربية كما ان لها اتصال مع شرق الخليج العربي . وقد حمل هذا الموقع المملكة العربية السعودية اعباء ومسؤوليات سياسية كبيرة وذلك لكونه موقعا ذا ميزة استراتيجية هامة ... فالسعودية جغرافياً هي :

١. عضو في منطقة الخليج العربي ويعنى ذلك سياسياً ضرورة الالتزام بعملية امن الخليج والتحرك بمقتضاه والسمى الحثيث الى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة .

٢. واقعة على تخوم ايران مما يضطرها الى نهج سياسة خارجية تقوم على ضرورة خلق توازن ايجابي والبعد عن اثاره اية مطالب تاريخية او استراتيجية تؤدي الى تصعيد التحدي وزيادة التوتر مع ايران القوة الاقليمية الكبيرة في منطقة الخليج ، وذلك مع ادراك ان ايران تشارك في السيطرة على المنفذ الرئيسي للبتروال القادم من دول الخليج وخاصة بعد ان احكمت سيطرتها على جزر ابو موسى وطنب الصفري وطنب الكبرى (٨٨) ، (٨٩) .

إن الجوار السعودي لإيران خلق تنافساً مستمراً ومتصاعداً بين الدولتين في قيادة المنطقة ، وحتى في تعريف أمن الخليج ، حيث كان الشاه يراه ينبع من عقد معاهدة اقليمية مما يعنى ان تدخل فيه ايران والعراق وتركيا فتظل ايران في هذه الحالة صاحبة القوة والنفوذ في هذا الاتفاق بينما كانت السعودية تراه في تصور آخر يتمثل في صيغة من صيغ الحلف الاسلامي (٩٠) ، (٩١) ، وهذا يعنى ان يكون الثقل سعودياً كونها الدولة ذات المرجعية الاسلامية من حيث نظام الحكم الذي قام على المبدأ الوهابي السلفي كما ان فيها اقدس الاماكن الاسلامية . هذا وما ان قامت الثورة الايرانية حتى تصاعد التنافس الايراني السعودي على قيادة منطقة الخليج ، اذ اخذت ايران الثورة تطرح نفسها قوة اسلامية الى جانب كونها قوة عسكرية تضاهي الثقل السعودي الاقتصادي ، وهي بذلك تعتمد الى اضعاف التميز السعودي كون اعتبار السعودية نفسها الدولة الحامية للإسلام . ومن هنا يمكن أن نفسر الدعم السعودي المكثف للعراق اثناء حربه مع ايران ، إذ جسد هذا الدعم سياسة سعودية تهدف الى اضعاف

القدرة العسكرية الإيرانية وعدم تمكينها من أن تصبح هي القوة المسيطرة على الخليج سياسياً وعسكرياً . غير متناسين المحاولات الإيرانية المستمرة لتطوير فكرة تصدير الثورة الى المنطقة المجاورة ومناداة إيران بالمطالبة ببعض اجزاء الخليج كالبحرين وبعض الاجزاء الشرقية من السعودية التي تعتبرها إيران من اراضيها ، وخاصة إن هناك اتجاه مذهبي واحد بين ايران وهذه المناطق .

٣. مطلة على منطقة البحر الاحمر مما جعل الحكومة السعودية تضع في اولويات اهتماماتها التنسيق مع النظم العربية والافريقية المشرفة على هذا البحر . ومن هنا جاءت اهتمامات المملكة العربية السعودية بالوضع السياسى فى هذه المناطق فأخذت تقدم المزيد من المعونات المالية للعديد من الدول وذلك فى مواجهة التغفل السوفياتى اليها . كما انشأت السعودية خط انابيب لنقل البترول من بقيق فى المنطقة الشرقية الى ميناء ينبع على البحر الاحمر ، وذلك لتوزيع عملية تصدير البترول السعودى بين الخليج والبحر (٩٢) ، وذلك بحثاً عن امن هذه الخطوط من جهة ولبناء علاقة اقتصادية مع الدول القائمة على حدودها الغربية .

٤. ملاصقة للدولة اليمنية مما ولد خلافات حدودية (كما هى مع كثير من الدول المجاورة) بين البلدين ، خاصة بعد قيام الثورة اليمنية (ايلول ١٩٦٢) ودعم مصر لها مما جعل السعودية تركز على ضرورة مقاومة قيام دولة قوية على حدودها وذلك بشكل اكثر عداءً من الموقف الذى اتخذته السعودية حيال استخدام عمان لقوات ايرانية لتتمركز على اراض الجزيرة لمواجهة ثورة ظفار فى بداية السبعينات (٩٣) ، (٩٤) ، وذلك لان السعودية رأت فى وجود هذه القوات دعماً لأحد الانظمة القريبة منها . وهكذا يكون الموقع الجغرافى للسعودية قد فرض عليها ان تنهج سياسة معينة مع اليمن والثورة المدعومة من مصر التى كانت تقود الخط الليبرالى العربى وتنازع السعودية زعيمة الخط المحافظ على قيادة العالم العربى .

٥. واقعة على الحدود الاردنية مما يجعلها مشاركة بشكل مباشر او غير مباشر فى عملية إدارة الصراع العربى الاسرائيلى ، ولذا فإن السعودية قد رسمت كثيراً من سياساتها وقراراتها على اساس انها دولة لها مساس بالصراع فى

المنطقة ... وقد اتسمت هذه السياسة بضرورة عدم التورط في صراع عسكري ، وحاولت جهودها ان تقصر دورها في المساهمة الاقتصادية والدعم المالي لدول المواجهة وللمنظمة التحرير الفلسطينية ... وبالرغم انها ارسلت بعض قواتها الى الاردن وسوريا إلا ان هذه القوات لم تشارك بأية عمليات عسكرية ، كما انها سارعت الى سحبها خوفاً من الاضطرار الى التورط في يوم من الايام ، وخوفاً من تسرب بعض الافكار السياسية الليبرالية الى ذهن قادة هذه القوات خاصة تلك المباديء التي كانت يعوج بها الشارع السوري . وفي عام ١٩٨٠ عندما طرحت فكرة الجهاد على مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الطائف ، وتحدثت القادة عن فكرة الصحوة الاسلامية سارعت المصادر السعودية وخاصة وزارة الخارجية الى الاعلان بأن الجهاد لا يعني بالضرورة ، المنازعة العسكرية وإنما هناك الجهاد بالمال والجهاد بالكلمة والجهاد بالمقارعة السياسية ، وفي مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في اندونيسيا في بداية عام ١٩٩٢ اعترضت كثير من الدول - ومنها السعودية - على استعمال كلمة الجهاد في البيان الختامي للمؤتمر وبالفعل تم تحاشي ذكرها .

وهكذا نرى ان الموقع الجغرافي للسعودية قد القى عليها عبء السيطرة على رقعة واسعة من الارض يسكنها عدد قليل نسبياً من السكان ، وعبء حماية حدود مترامية وخلق الامن والاستقرار على هذه الحدود مما يعني اما خلق قدرة عسكرية ضخمة او البحث دائماً عن حماية خارجية وكانت دائماً غير عربية . وعلى كلا الحالين فإن هذا يعني ضرورة تأمين مورد لا ينضب من التمويل العسكري اي خلق حالات من التفاهم المستمر مع الدول المصدرة للسلاح .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن السعودية مضطرة لأن تبني علاقات مع كثير من الدول المجاورة أولاً والقوية ثانياً ، وهذا لا يتحقق إلا اذا حذبت السعودية على بناء علاقات حسن جوار مع كل الدول المحيطة بها والارتباط بعلاقات متميزة مع دولة قوية التي كانت أولاً بريطانيا ثم الولايات المتحدة الامريكية . وقد ادى الهاجس الامني لدى السعودية الى ارهاق كاهل السياسة السعودية فهي مضطرة الى بناء العلاقة المتميزة التي ذكرنا مع الولايات المتحدة ومضطرة ايضاً الى الابتعاد عما يمكن ان يثير عليها المساءلة العربية والداخلية كون الولايات المتحدة هي الدولة

الحليفة لإسرائيل ، التي تمثل عدواً خطراً للدول العربية . ولذا فإننا رأينا أن القرار السعودي كان دائماً مشدوداً بين تحقيق أهداف الدولة قطرياً وتوظيف كامن قوتها لتحقيق ذلك (٩٥) ، وبين حساب الربح والخسارة ومدى تقبل الاطراف الاخرى لفكرة إنشاء علاقة سعودية - امريكية ذات طبيعة خاصة .

البعد السكاني :

يؤثر العامل السكاني في سياسات كثير من الدول ، وذلك من حيث العدد والمستويات الاجتماعية والثقافية والتنموية السياسية والمستوى الاقتصادي ومستوى الانتماء ومشاركة السكان في بناء القرار السياسي في دولتهم .

أما بالنسبة للسعودية فإنها دولة واسعة المساحة قليلة السكان ، مما خلق خوفاً في ذهن صاحب القرار السياسي من الخلل الذي يمكن ان يخلقه هذا التنافر بين الحجم والكثافة السكانية ولذا فلم تصدر ارقام دقيقة لعدد السكان في المملكة العربية السعودية ، بل وردت ارقام بينها كثير من الخلاف ولم يستطع مصدر ان يوثق عدداً للسكان بشكل رسمي ، ولعل ما جاء به الدكتور محمد النطفي هو اوثق ما نستطيع الوصول اليه وذلك في دراسته التي اعتمدت على الاستنتاج اكثر من اعتمادها على ارقام رسمية (٩٦) ، (٩٧) .

والحديث عن البعد السكاني وأثره على القرار السياسي السعودي يعني وبالضرورة الحديث عن :-

١. ان السعودية شحيحة عدد السكان ، وهي بالتالي شحيحة بالمهارات الوطنية الامر الذي يجبرها على استيراد هذه الحاجة من الخارج مما يعني بالضرورة ورود افكار وإنتماءات مختلفة مدركين ان حوالي ٤٧٪ من سكان السعودية هم بسن دون ١٥ عاماً كما ان ١١٪ فقط من عدد السكان هم بأعمار فوق ٥٠ عاماً ، بينما تبلغ نسبة السكان النشيطين اقتصادياً حوالي ٣٠٪ اما النساء فيشكلن حوالي ٤٩.٤٪ من عدد السكان وهو جزء معطل الى حد كبير فليس مسموح للمرأة ان تعمل إلا في مجالات محدودة جداً (٩٨) .

٢. يعيش في السعودية اقلية شيعية تقدر بحوال ١٢٠ ألف نسمة ، وتسكن في المنطقة الشرقية من السعودية (اي المواجهة لإيران) ، ولم يكن لهذه الفئة اثر

سياسي لمدة طويلة ، ولكن بعد قيام الثورة الإيرانية فقد نشطت هذه الفئة حيث أخذت إيران تتصل بهم في محاولة لتثويرهم على النظام السياسي الذي يعيشون فيه (٩٩) ، الأمر الذي أثار قلقاً لدى الحكومة السعودية بعد أن أصبحت هذه الفئة تمثل بشكل أو بآخر قوة قابلة للتفجر في أية لحظة . وهذا مؤشر آخر لتفسير الدعم السعودي الذي قدم للعراق في حربه مع إيران ، إذ إن السعودية تحاشت قدر الامكان الانزلاق في خضم التصادم مع النظام الإيراني حتى بعد أن هددت إيران في خريف عام ١٩٨٥ بقطع الملاحة في الخليج .

٢. إن هجرة العمالة أصبحت قوة سياسية سواء من قبل الدولة المستقبلة لهذه العمالة او المصدرة لها . إذ انها أداة ضغط سياسي لكلا الطرفين ، وذلك لترابط وتداخل المصالح الاقتصادية بينهما . حيث يسمى كل بلد (المصدر للعمالة او المستقبل لها) الى حل مشاكل الاختناقات التي تواجهها عملية التنمية لديه والى تعظيم المنافع القطرية (١٠٠) .

وهكذا تكون المسألة السكانية هي من المشاكل الداخلية التي تقلق النظام السعودي وذلك لأن لهذه المسألة انعكاسات خارجية هامة وهي تنصدر كافة التحديات التي تواجهها الدولة السعودية وذلك :

١. لأن قلة السكان المحليين تجعل الدولة بحاجة الى المزيد من قوة العمل والبشر القادرين على الدفاع عن الدولة .

٢. لأن هذه المسألة قد أثارت قضايا تتعلق بالبعد الاقليمي ومن ثم القومي الذي يجب ان لا تهمله السعودية والذي بدأ يحمل الكثير من الطروحات السياسية التي يجب على الدولة ان تجيب عنها او ان تستجيب لها ، وذلك سواء على المستوى الخارجي او المستوى الداخلي ، ومن ذلك ان الضمان الوحيد للحفاظ على الهوية القومية للسعودية هو العودة الى العمق القومي ، وإن على الدولة السعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام ان تتبع اسساً سليمة لإستقدام العمالة العربية وتوطينها وإحلالها محل العمالة الاجنبية .

٢. إن ما تعانيه السعودية ودول المنطقة من ضعف في النسيج الاجتماعي قد شكل خطراً ليس على الهوية القومية ولكن على الانظمة ايضاً ، ولا تستطيع الاجراءات الامنية الصارمة او النفقات الباهظة التي تصرف على التسلح ان تحل المشكلة (١٠١) .

تبعيد الديني :

إن تمتع السعودية بوضع ديني خاص قد تركز في الامور التالية :
إن السعودية كمشروع سياسي نشأ اعتماداً على حركة ابن سعود السياسية مع الدعوة الوهابية وهي حركة دينية ، تبادل معها نظام الحكم الذي كان تحت التشكيل لمصالح على ان تعطيه الشرعية الدينية وأن يعطيها هو الحماية والمكاسب ويلتزم بمبادئها وتظل هي المرجعية الدينية لهذا النظام .

إن السعودية وقد كانت مهد الرسالة الاسلامية أعطيت مجالاً هاماً لأن توظف هذا التمييز في عملية تمرير كثير من سياساتها الخارجية ، ففي منتصف الستينات مثلاً ركزت على فكرة خلق الحلف الاسلامي وذلك لمواجهة فكرة القومية العربية وإحتواء الآثار الناجمة عن الوجود المصري في اليمن ، إلا ان هذا التوظيف تقلص الى درجة ملحوظة حين خففت القيادة المصرية من استخدام الشعارات القومية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

وقد ظهر العبء الديني واضحاً على كاهل النظام السعودي ، فقد حاول النظام المصري ان يخفف من تميز السعودية بالقيادة الاسلامية مستخدماً مكانة الازهر ، ومحاولاً ان يؤكد ان اجراءاته الاشتراكية لا تتناقض مع الاسلام بل وإنها نابعة منه (٧٧) ، (١٠٢) . وبعدها اخذت السعودية تحاول تأصيل الفكرة الاسلامية وتجديدها وإعطائها بعداً سياسياً ، فنادت بشعار التضامن الاسلامي نافية عنه كونه حلفاً ، وسعت الى تطويره حتى انبثق من ذلك فكرة انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي (٧٨) .

٣. بالرغم من ان البعد الديني قد اعطى للسعودية اسباباً كثيرة للتفوق والتميز إلا أنه ارهقها سياسياً خاصة حين برزت ايران كدولة اخرى تعلن انها ذات مرجعية دينية ، بل وإنها طرحت الخط الليبرالي للفكر الاسلامي في الحكم . مما اضطر السعودية ان تجهد كثيراً في سبيل تجاوز هذا الوضع وأن تتجاوز هذا التضاد دون ان تدخل في صدام من اية درجة مع ايران ، متحاشية ايضاً مواجهة ازمة داخلية بسبب الفئة الشيعية من بين سكانها .

وهكذا فإن السعودية قد إرتبطت كموقع ونظام حكم بالعقيدة الاسلامية ، فأخذت تحاول جهدها بالتنسيق بين انتمائها العربي ومرجعيتها الدينية ، فلذا جاء سلوكها الخارجي متأرجحاً بين البعدين مع عدم اغفال تنمية علاقاتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية . ومن هذا التوجه بدأت السعودية بتصعيد تنافرها مع الاتحاد السوفياتي كونه مهد الشيوعية (٧٦) . وقد اشترطت السعودية عودة علاقاتها بعد ان يعيد النظر في سياسته وأيديولوجيته .

إلا إن هذا الموقف جاء توظيفاً لبعدي ديني في خدمة هدف سياسي اتفق مع الموقف الغربي والامريكي المعادي للإتحاد السوفياتي ، وقد ثبت ذلك اذا رأينا ان المملكة العربية السعودية قد سارعت الى إعادة علاقاتها بالاتحاد السوفياتي [الذي لم يعد النظر في سياسته وإيديولوجيته كما كان الشرط السعودي لإعادة العلاقات معه] بل وقدمت له مساعدات عاجلة إبان أزمة الخليج ، فالسعودية طوّعت مرجعيتها الدينية في سبيل تحقيق الهدف السياسي . وفي هذا السياق يمكن ان نفسر العلاقة السعودية - الامريكية والعلاقة السعودية - الغربية رغم مواقف التأييد والدعم الذي تبديه هذه الدول تجاه إسرائيل .

أي ان السياسة الخارجية السعودية قد ارتكزت على البعد الديني حتى تستطيع ان تحقق مزيداً من الشرعية السياسية ، ولكي تعود اليها في تفسيرها للسلوك الخارجي الذي تقوم به إن إحتاجت الى ذلك .

البعد الاقتصادي :

تعتمد السعودية بشكل مطلق في إقتصادها على مورد واحد - على الاقل في الوقت الراهن - وهو النفط ، وقد اثر ذلك على كثير من ملامح السياسة السعودية وذلك :

١. إن البترول قد نقل الاقتصاد السعودي من المرحلة البدائية حيث كان الاعتماد جله على عوائد الحج او الصيد او الاتجار البسيط الى مرحلة الاقتصاد التي تقوم على عوائد ثروة هائلة نشطت القطاع النفطي وإتسمت بشمولية القطاع التجاري وتغلغل القطاع التنموي (١٠٣) .

٢. إن صناعة البترول تعتمد في اكتشافها وإستخراجها وصناعتها وتسويقها على الخبرة الاجنبية ، وقد ربط ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة الاقتصاد السعودي بالاقتصاديات الرأسمالية الامريكية والغربية ، بل اعتبرت الولايات المتحدة أن أمن السعودية هو احد الركائز الاستراتيجية لسياستها .

٣. لقد اعطت العائدات النفطية للمملكة العربية السعودية مركز الصدارة في التأثير على المجرىات السياسية لدى كثير من الدول ، وذلك إما عن طريق التعامل الاقتصادي المباشر او عن طريق المساعدات الاقتصادية التي اعتمدها الحكومة السعودية كأحد ادواتها السياسية . ولقد ادركت السعودية اهمية هذه الاداة منذ منتصف الستينات ، وإعتمدت بشكل واضح في إجتماع قمة الخرطوم (أب ١٩٦٧) حيث اقرت صيغة المعونات العربية بصفة جماعية ، كما ظهرت في حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبعدها ، وأصبحت السعودية الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم المساعدات الخارجية مقارنة مع ناتجها القومي .

إن هذا يعني ان البعد الاقتصادي هو عامل مهم في توجيه السياسة الخارجية السعودية ، وقد كان لهذه القدرة اثر كبير في التأثير على نمط العلاقات بين السعودية من جهة وبين دول العالم من جهة اخرى ، وذلك اتساقاً مع ما سبق وأن ذكرناه من ان العامل الاقتصادي في كامن القوة للدولة اصبح هو الالم في إعطائها مكانتها الدولية ، خاصة اذا احسنت استخدام هذا البعد (١٠٤) . والسعودية هي من اكثر الدول التي افادت من هذا التشكل الجديد في اولويات التاثر والتاثير في العلاقات الدولية ، وذلك كونها دولة قد اخذت كثيراً من قدرتها السياسية من قوتها الاقتصادية ، وإن افراد بحث خاص حول كامن القوة للدولة السعودية هو امر اساس في إستكمال هذه الدراسة ، وهو الثروة النفطية التي شكلت محور الاقتصاد السعودي .

المساعدات في البعد الاقتصادي :

لقد سبق وأن رأينا ان تعريفات المعونات والمساعدات الخارجية قد اختلفت وذلك باختلاف اشكالها واهدافها وشروطها . اما اهميتها فتأتت من مدى مساهمتها في عملية التنمية للدول المتلقية ومما ترمي اليه الدول المانحة من اهداف . ولعل اكثر المعونات قرباً من البعد الانساني المطلق هي تلك التي تخلو من اهداف عسكرية او سياسية او اقتصادية . وهذا امر يكاد يكون اقرب الى المثالية منه الى الواقع الذي أصبح يؤكد ان تقديم العون يخضع لإعتبارات سياسية بحثة (٧٦) .

إن المساعدات المالية التي هي شكل من اشكال التعاون الاقتصادي الدولي هي اداة من ادوات السياسة الخارجية . وتعمل الدول عادة علي دراسة نواتج مساعداتها وقروضها وإستثماراتها ومدى تأثيرها على توجيه السياسات الخارجية للدول المتلقية (١٠٥) ، حيث ان المساعدات تقدم عادة لأهداف سياسية اولاً ثم اقتصادية (٩٢) . اما الاعتبارات الاخلاقية فإنها لا تفسر سوى جانب محدود من غايات التدفقات المالية ، كما لا تمثل الاعتبارات الاقتصادية جانباً هاماً ، اذ ان الدول المانحة لا تأمل كثيراً في تطوير علاقات تجارية هامة مع الدول المتلقية او تسعى الى فتح اسواق جديدة لها كفاية بحد ذاتها . فلذا يظل العامل السياسي هو الذي يلعب دوراً حاسماً في تفسير نمط التدفقات المالية الميسرة ويفسر ايضاً التساؤل الذي يثار حول توجه الدول المانحة الى تقديم مساعداتها على اساس ثنائي وذلك للرجبة في بناء علاقات سياسية خاصة مع الدول المتلقية او الدول المؤثرة ، والابتعاد عن التعامل مع التجمعات والتكتلات . وقد حاولت بعض الدول المتلقية ان تستند الى صيغة المشاريع المشتركة واتفاقيات الوحدة الاقتصادية كأحد الوسائل التي تستطيع من خلالها جذب المساعدات للمشاركة في تنميتها الاقتصادية (١٠٦) .

أما في حالة السعودية التي انتقلت بعد اكتشاف النفط فيها من دولة فقيرة الى دولة غنية تبحث عن مركز دولي تحتله ودور عالمي تلعبه ، فقد خلق شيء من التوازن بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية وذلك لكون السعودية والدول النفطية الخليجية الاخرى تمتلك اكبر احتياطي من النفط في العالم (١٠٠) .

وقد اختطت هذه الدول وخاصة السعودية اعتماد مبدأ تقديم المساعدات والمعونات حيث هي من اكبر الدول تقديماً للمساعدات من حيث القيمة المطلقة بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، هذا اذا اخذنا نسبة المداخيل الى حجم الدولة . ولقد كانت السعودية تهدف من وراء ذلك زيادة نفوذها السياسي بين دول الخليج اولاً ثم احتلال موقع متقدم بين الدول العربية الاخرى . وقد اتسعت دائرة اهدافها لتشمل الاهتمام بقضايا الامن في منطقة البحر الاحمر . ولعل أزمة الخليج والحرب العراقية الايرانية قبلها والدور الذي نقلت صورته المداورات الدولية حول دور السعودية في تقديم المساعدات الى رجال الكونترا . لعل كل هذه الامور قد نقلت الاهتمام السعودي الى الاطار الدولي . فالسعودية تتصرف في سلوكها الخارجي على اساس ان الاستقرار الاقتصادي الغربي يعنى بالضرورة استقراراً لإقتصادها ، ومن ثم فهي ترى انه لا بد من دعم الاقتصاد الغربي ومساندته كجزء هام من استراتيجيتها المرتكزة على :-

١. الوقوف امام خطر امتداد النفوذ السوفياتي الى منطقة الشرق الاوسط والقرن الافريقي وذلك انطلاقاً من كون هذا الاعتبار احد الاسس الاستراتيجية الامريكية والاوروبية في المنطقة وإنتلاقاً من كون السعودية كما اسلفنا مرتبطة مع دول الغرب .

٢. العمل على دعم الانظمة المعتدلة في المنطقة وما حولها سواء في الجوار العربي او في منطقة البحر الاحمر او في القرن الافريقي .

٣. تأمين طريق سالم محمي للبترول وهذا يعنى ان حماية المصالح الحيوية للسعودية تعتمد على معطيات قوتها . ولما ان كان الاعتماد على القدرة العسكرية لحماية هذه المصالح امراً غير وارد ، اعتمدت السعودية على مبدأ تقديم المساعدات الخارجية كأداة من ادوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ففي سنة ١٩٧٦ مثلاً قدمت ما لا يقل عن ٣ . ٠١ مليار دولار ومثل ذلك حوالي ٥ . ٧ % من الناتج القومي الاجمالي (١٠٧) .

ولقد خلقت حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وضعاً استراتيجياً جديداً في منطقة البحر الاحمر ، وقد عنى ذلك بالنسبة للسعودية تزايد الدور المصري في امكانية القدرة المصرية الجديدة على تشكيل قوة اقليمية في مواجهة قيام اي نظام راديكالي في المنطقة ، وما رافق ذلك من اعادة فتح قناة السويس ، ومن هنا اخذ صانع القرار

السعودي يسعى جاهداً لزيادة المساعدات السعودية لمصر في محاولة للحفاظ على قبول القدرة السعودية من جهة ، ومن جهة أخرى وهي الأهم ممارسة احتواء النظام المصري . كما توالى المساعدات السعودية لدول المنطقة كالسودان والأردن واليمن والصومال ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكل هذه المساعدات كانت تصب في هدف خلق دور سعودي مؤثر في المنطقة ، وقد زاد ذلك تقبلاً وتأثيراً كون معظم دول المنطقة بحاجة إلى العون السعودي الذي ترتبت دوافعه حسب موقع السعودية الدولي . أما بالنسبة للعالم العربي فقد كان الدافع السياسي والثقافة الدينية هما اللذان يكمنان خلف سياسة المساعدات التي انتهجتها السعودية بالنسبة له كونها تحتل موقعاً متميزاً بين دول هذا العالم (١٠٨) . فهي تعتبر قوة سياسية معتدلة في مجالها الإقليمي ، ويحتاج هذا وطبيعة الدولة الاستمرار في البحث عن إستقرار اقتصادي وإجتماعي في المنطقة . وهذا يقتضي بالضرورة تنمية اقتصادية . ومن هنا حرصت السعودية على المساهمة في تنمية اقتصاديات دول المنطقة ، كما سعت السعودية إلى دعم مراكزها في المحافل الدولية من خلال مساهماتها في المؤسسات المالية الدولية الكبيرة (١٠٨) .

ولقد ابدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة قلقاً متزايداً بالنسبة لآمنها . فكانت تشكو من العراق وتتوجس خيفة من اليمن الديموقراطية الشعبية وتفزع من التحرك السوفيياتي في إفريقيا ، إلى جانب ما حدث في أفغانستان ، واثار خوفها ما يجري في إيران ، كل ذلك دفعها نحو العمل على تطوير هيكل آمني داخلي وآخر يعتمد على القوة الأمريكية . إلى جانب ذلك سعت إلى خلق استقرار في منطقة الشرق الأوسط تركز على الدور التوسطي السعودي ، والبحث عن التسويات ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي . إذ أدركت السعودية أن هذا الصراع سوف يولد ضغوطاً عليها لا تحتمل . كما أن استمرار هذا الصراع سيعزز القوى الراديكالية العربية . ومن هنا انتهجت السعودية دبلوماسية تعتمد احتواء الدول المحيطة عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية التي أصبحت سمة من سمات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، فاقتمت مع الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة من حيث حجم المساعدات التي تقدمها . حيث بلغ ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات إنمائية غير مستردة وقروض ميسرة للدول

الاسلامية خلال خمسة عشر عاماً انتهت بعام ١٤٠٩ هـ حوالي ٧٧ الف مليون ريال (الدولار ٣.٧٥ ريال) . كما غطت المشروعات التي شاركت فيها او ساهمت في تنفيذها ٣٥ دولة اسلامية (١٠٩) .

لقد شهدت عملية تدفق المعونات من الاقطار العربية النفطية وخاصة السعودية الى الاقطار العربية غير النفطية ، زيادة ملحوظة وذلك عائد لسببين :

- ١ . الطفرة التي طرأت على اسعار النفط وعوائده في خريف عام ١٩٧٣ .
- ٢ . ازدياد احساس الدول النفطية ، بما قدمته دول المواجهة وخاصة مصر في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد ارتفعت نسب المساعدات والقروض التي قدمتها هذه الدول الى دول العالم الثالث لتصل الى ٦١٩.٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ . وكان نصيب المملكة العربية السعودية قد ارتفع من ١.٧١٪ الى ٦٪ من معدل الناتج المحلي الاجمالي . اي بمعنى ان السنوات اللاحقة لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ شهدت زيادة في تدفق المساعدات المالية وكان ذلك يشكل عنصراً مهماً من عناصر السياسات الاقتصادية الخارجية للأقطار العربية النفطية ، وفي ذلك مؤشر الى قيام هذه الدول - بإستخدام المكون الاقتصادي من قوتها لتدعيم مركزها في النظام الاقليمي العربي . اذ تقول بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في احصائياتها التي صدرت في باريس من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٧ ان السعودية قد قدمت مساعدات وقروض ميسرة ما قيمته ٥٣٣٧.٢ مليون دولار (١١٠) . إلا ان الملاحظ ان معظم هذه التدفقات قد جاء بصفة عامة على اساس ثنائي ، ومعنى ذلك ان الدول النفطية وعلى رأسها السعودية قد فضلت ان تتعامل مع المنطقة العربية بشكل ثنائي اكثر من تعاملها بشكل جماعي مما يؤمن لها سهولة التعامل والقدرة على المناورة السياسية والاقتصادية . ولعل هذه السياسة قد سبغت دبلوماسية الدول الغنية بشكل عام .

البعد التكنولوجي والصناعي :

رغم ان القدرة الصناعية السعودية قد ارتكزت في اساسها على النفط إلا انها عملت على تطوير صناعات اخرى وذلك في محاولة للتحرر من اقتصاد المورد الواحد ، كما انها نشطت القطاع الزراعي لتحقيق قدر كبير من الامن الغذائي .

أما في مجال التكنولوجيا فقد اتجهت السعودية الى بناء برامج لنقلها من الدول المتقدمة . إلا ان ذلك شهد تراخياً كبيراً بسبب ما توفر لدى المملكة من تسهيلات للوصول الى مخرجات التكنولوجيا الغربية بسهولة . كما ان الدول المتقدمة قد حرصت هي من جانبها على عدم فتح مخزونها التكنولوجي امام السعودية كي تظل بحاجة لهذه الدول .

بُعد عامل الشخصية :

لقد كان لعامل الشخصية اثر كبير في بناء السياسة الخارجية في الدول النامية التي لم تكن تعرف الشيء الكثير عن بناء المؤسسة في الحكم . فأعتمدت انظمتها السياسية الى حد كبير على نوع الحاكم وشخصيته ، وهذا لا يعني ان عامل الشخصية لا اثر له في دول المؤسسة السياسية ، ولكن الفرق جاء في المقدار . ففي الدول النامية نرى ان النخبة السياسية منتسبة الى القائد وهو في حال السعودية الملك الذي هو شيخ القبيلة ، وامام المسلمين ورأس الهرم اي ان جميع مقدرات القرار السياسي بيده . وأن السياسة الخارجية السعودية قد صنعت - الى حد كبير - ضمن إطار ضيق اساسه نظام حكم العائلة ، فلم تبرز هناك فواعل سياسية كالأحزاب او جماعات الضغط او الرأي العام او الاعلام ، حتى العلماء وشيوخ الدين انحصرت مهمتهم في التبرير الديني للتصرفات السياسية للنظام الذي يحاول أن يخرّج ذلك بالقول ان كثيراً من القيادات او النخب السياسية في العالم هي التي ترسم السياسة الخارجية للدولة (١١١) ، (١١٢) . غير ان النخبة السياسية في الدول المتقدمة لم تصل الى مركزها القيادي إلا بعد المرور بعملية ديموقراطية وتثقيف سياسي عالي . وعادة تتمتع هذه النخب بقدر عال من التنمية السياسية والقدرة على قيادة الامور الى جانب انها معرضة دائماً الى الإقصاء اذا هي حاولت الاستئثار بالسلطة وإستغلالها او الفشل في إتخاذ القرار الذي يؤدي الى تأمين المصلحة العامة .

ولعل عملية الاستقراء هذه لجميع محددات السياسة الخارجية السعودية وأبعادها نرى ان هناك تمييزاً واضحاً للبعد الاقتصادي حيث ان جغرافية السعودية خلقت لها مازقاً بلد مترامي الاطراف ضعيف عدد السكان ، وهذا يطرح البعد الثاني وهو السكاني جانباً في ان يكون مصدر قوة للدولة السعودية .

أما البعد الديني فوجدنا ان هناك قراءات سياسية جديدة سواء داخل السعودية او خارجها وضعت البعد الديني في مرجعية السياسة الخارجية السعودية في مرتبة ليست متقدمة كما كانت في بدايات تكون الدولة السعودية . إضافة الى قيام الثورة الايرانية التي اخذت بطرح مفهوم جديد للقيادة الاسلامية .

أما البعدان التكنولوجي والصناعي فهما لم يمثلتا كبير تأثير على صنع السياسة الخارجية السعودية وهما لم يكونا إلا تابعين لعملية البناء الداخلي وكذا عامل الشخصية .

وهكذا فإن إدراكاً واعياً قد تشكل في أن البعد الاقتصادي تحديد مسار السياسة الخارجية السعودية تاريخياً وفي الوضع الدولي الحالي . ومن هنا جاء التركيز على دراسة ذلك البعد وتقصيه في كل مراحله .

الباب الثالث وسائل الدبلوماسية السعودية

إن وسائل الدبلوماسية للدول وأدواتها تختلف عادة باختلاف اوضاع الدولة وذلك تبعاً لما يتوفر لها من امكانيات وقدرات ، فالدولة ذات العمق الجغرافي او السكاني تتحرك في سلوكها الدولي بشكل يختلف تماماً عن تلك الدولة محدودة المساحة او قليلة السكان . والشيء نفسه ينطبق على الدولة الفقيرة والدولة الغنية ، وتلك المتقدمة تقنياً والاخرى المتخلفة . فالدول تضع في حسابها عادة الوسيلة الامثل لتحقيق اهدافها ، فمنها من يأخذ بالوسائل الدبلوماسية ومنها من يركز على الوسيلة الاقتصادية ومنها من يلجأ الى الوسيلة العسكرية ، واخرى تعتمد قوتها الاعلامية او قوتها العقائدية او تستند الى هيبتها الدولية ويختلف استخدام الدول لهذه المعطيات باختلاف الظروف او المحيط الدولي او القدرة على التحكم بالنتائج . كما تعتمد بعض الدول الى الانتقال من وسيلة الى أخرى او الاخذ بوسيلة او اكثر في نفس الوقت .

وبالنسبة للدولة السعودية فإن عملية إتخاذ القرار السياسي تظل مرتبطة بقرار الملك الذي هو رأس السلطة . وهذا رجع صدى لمقولة الرئيس الامريكي ترومان « انا الذي اصنع السياسة الخارجية » (١١٣) رغم ما يظهر في النظام السياسي من مظاهر المشاركة المتمثلة في صلاحيات مجلس الوزراء ومجلس الشورى الذي شكّل مؤخراً (١١٤) . وقد حكم السياسة الخارجية بعض المعطيات منها :

١. أن السعودية قد حرصت على عدم الدخول في صراعات عسكرية تنوء عنها قدرتها ، وأخذت تدعم التوجه نحو استعمال الوسائل الدبلوماسية ، وإتخاذ مواقف التأييد والمساندة التقليدية فأخذت بطرح المبادرات والمشاريع الجزئية (٧٦) .

٢. اخذت الدول بأهمية الفاعل الاقتصادي في تنفيذ سياساتها سواء على المستوى الخارجي او الداخلي . وذلك منذ تكون الكيانات السياسية . وقد مثلت القدرة الاقتصادية الرافد الاهم في صناعة السياسة الخارجية لاية دولة فهي التي تعطي القرار السياسي كثيراً من استقلاليته وهي التي تصادره فتتقص من سيادة

الدولة . ولقد ادركت السعودية اهمية المحدد الاقتصادي فأخذت تستخدم ذلك في سبيل تحقيق اهدافها السياسية . وكذلك كانت تفعل كثير من الدول فالولايات المتحدة الامريكية تعتبر الدولة الاولى من بين دول العالم التي تستخدم قوتها الاقتصادية في سبيل تحقيق اغراضها السياسية ، ولم يغفل الاتحاد السوفياتي عن هذه الوسيلة في سبيل تحقيق النفوذ .

٣. تعتمد الدول في سبيل ضمان حسن استخدام المعطيات المتوفرة لها الى التعويض عن الخلل في بعض مكونات قوتها فتلجأ الى تغيير اولوياتها بالقدر الذي يقتضيه تنفيذ سياستها وتحقيق اهدافها ولقد وظفت السعودية قدرتها الاقتصادية من مساعدات وغيرها للتعويض عن ضعف قدراتها العسكرية التي حرصت على عدم استعمالها لما في ذلك من خطورة تتعرض لها وذلك كوسيلة للضغط والمساومة وتحقيق اهدافها . وان اية مساعدات خارجية لا يمكن النظر اليها بمعزل عن الاهداف السياسية (٣) ، فالسعودية سعت الى تمرير مساعداتها الى دول لا يستطيع السعودية مجابتهها او الى دول تربطها معها مصالح مشتركة ، وذلك لتحقيق الامن والاستقرار او لتكريس قيادتها لبعض التكتلات القومية (العالم الاسلامي) او اقليمية (مجلس التعاون الخليجي) . ولا تخلو السلوكيات السعودية من محاولة توظيف هذا الكامن في سبيل احكام سيطرتها على مجريات الاحداث ومن ثم تطويعها لتتماشى مع سياستها الخارجية . ومن هنا نفسر ما اتخذته السعودية من مواقف من الدول التي لم تتفق مع اجراءاتها ابان حرب الخليج او قبل ذلك حيث تسارع الى إصدار كشوفاتها التفصيلية للمساعدات التي قدمتها لهذه الدول او تلك (١١٥) .

٤. ان المملكة العربية السعودية وهي التي لا ترغب في اللجوء الى القوة العسكرية لتحقيق اهدافها (٧٦) ، تدرك انها بالرغم من إنفاقها بلايين الدولارات على قواتها العسكرية في مشاريع متعددة (١١٦) ، غير قادرة على اللجوء الى استخدام العامل العسكري لتنفيذ سياستها وبالتالي الوصول الى اهدافها ، او حماية اراضيها ، فلذا لجأت الى إنتهاج اسلوب التعويض فاستخدمت - كما اسلفنا - قوتها الاقتصادية في سبيل تنفيذ سياستها الخارجية ، وذلك لأن الدول عادة ما تتخذ مثل هذا الاجراء فعلياً إن لم تحسن قراءة كوامن

قوتها (٧٦) ، ولما ان كانت السياسة الخارجية لآية دولة تقوم اساساً على ضرورة معرفة القدرات وموضوع صياغة الاهداف وسبل تحقيقها بشكل لا يترك مجالاً للإجتهد أو التخمين ، والسعودية في سبيل ذلك أدركت ان عليها :

أ - دراسة تاريخها الحديث وإرتباط ذلك بالفكر الاسلامي الذي هو مرجعية لشرعية نظام الحكم فيها .

ب - مراعاة انها دولة ذات مساحة واسعة وإنها بلد له ثمانية حدود مع دول مجاورة الى جانب وقوعها على بحرين (الاحمر و الخليج) .

ج - استغلال قدرتها الاقتصادية التي ولدها تفجر ثروة النفط وذلك لرسم سياسة خارجية لها خصوصيتها ، ولذا فإنها نهجت سياسة تقديم المعونات الاقتصادية وذلك يهدف دعم المصالح الذاتية (٩٥) ، (١١٧) .

خاصة واذا علمنا ان هناك احصائية تقول ان ٦٥٪ من سكان العالم هم بحاجة الى مساعدات اقتصادية (٣) . وان المساعدات التي تقدمها الدول الغنية - ومنها السعودية - لا تصل الى الدول الاقل نمواً رغم انها الاكثر عدداً بل تصل الى الدول التي تخلق مناطق نفوذ للدول المانحة او تكون سبيلاً لتحقيق مصلحة قومية . وقد اكدت المملكة العربية السعودية وهي تنفذ سياستها الخارجية على رغبتها في اتباع دعوة التعاون في العلاقات الدولية ، ففي الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٥) أعلنت انها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية (١١٨) ، « وإنما تستنكر استعمال اسلحة التدمير وأن ادوات القتل والتدمير التي تمتلكها الدول العظمى قد بلغت من قوة الفعل وشدة الاثر ما يجعلها قادرة على دك معالم الحضارة ، لذا فإن الواجب هو الاستمرار للحيلولة دون ذلك ودعم السلام العالمي » (١١٨) .

٥. حرصت السعودية على إظهار ايمانها بسياسة احترام الغير وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ونبذ مبدأ توسع بعض الدول على حساب الدول المجاورة (١١٩) ، رغم انها احتلت اجزاء من شمال اليمن وهي لا تزال تعاني من آثار ذلك الى اليوم (١١٧) .

٦. اخذت السعودية ومنذ عام ١٩٦٧ في انتهاج سياسة اصلاحية لامنّها للسيطرة على منطقة الخليج وذلك ببناء علاقات متميزة مع الدول الغربية والولايات المتحدة .

٧. لقد بنت السعودية سياستها الخارجية على اساس لعب دور معتدل ضمن المنطقة العربية لا يصل الى درجة عالية من الاندفاع نحو الانصهار أو الإندماج . فلذا نراها قد اعطت تفسيراً خاصاً بها لمفهوم الوحدة العربية ، ورأت ان المفهوم يجب ان يركز على اساس التعاون بين الدول مع احتفاظ كل كيان سياسي باستقلاله وسيادته . وهذا مذهب اخذت به معظم دول الثروة العربية . كنا ان السعودية رأت في التجمع الاسلامي مظهراً يسمو على التقارب العربي . وهذا ما نهجته الدولة السعودية منذ تأسيسها حيث كان الملك عبد العزيز يركز على العلاقات التعاونية بين اقطار المجموعة العربية دون الاقتراب من منطقة الالتقاء او التكامل او الوحدة .

٨. لقد عملت السعودية على خلق توازن في سياستها الخارجية بين تأكيدها ان لها موقعاً متميزاً في العالمين العربي والاسلامي وبين رغبتها في ان تكون دولة لها هويتها السياسية الخاصة بها . وقد اعطتها الثروة المتنامية هامشاً واسعاً من التحرك والتحكم في علاقاتها مع الدول المجاورة . وقد استثمرت السعودية قدرتها الاقتصادية لتنفيذ المزيد من سياستها الخارجية ، ففي مؤتمر الخرطوم (أب ١٩٦٧) ساعدت على تمرير قرار دعم كل من مصر والاردن ، كما استغل الملك فيصل الوضع المصري وعرض على الرئيس عبد الناصر دعمه اقتصادياً مقابل ان يسحب قواته من اليمن ومقابل ان يوقف حملته الاعلامية ضد السعودية والملكيات العربية الاخرى . وفي حرب عامن ١٩٧٣ استثمرت السعودية سلاح البترول ليكون بديلاً لمشاركتها العسكرية رغم ما سيرد من وجهة نظر أخرى حول الموقف السعودي هذا .

وفي عام ١٩٧٦ ركزت الحكومة السعودية على تحسين علاقاتها مع اليمنيين وذلك عن طريق استعمال المساعدات المالية متحاشية التلويح بأية اجراءات عسكرية فقدمت لليمن الشمالي ما قيمته حوالي مئتي مليون دولار كمساعدة سنوية ،

وذلك بغية ضمان ولاء دولة مجاورة وخلق دولة حجاب بينها وبين اليمن الجنوبي الذي كان يحكم بنظام يساري . كما حرصت السعودية على ان تتحاشى اي تماس عسكري مع حكومة عدن فقام الامير فهد في ١٠/٣/١٩٧٦ بعقد عدة لقاءات مع وزير خارجية اليمن الجنوبي انتهت بإعلان تطبيع العلاقات بين البلدين وقد تضمنت الاتفاقية تقديم مساعدات سعودية لليمن الجنوبي (١٢٠) .

وهكذا فقد هيات الثروة الهائلة للمملكة العربية السعودية مركزاً مؤثراً رغم انها تحتل من ناحية القدرة العسكرية مراكز متأخرة .

٩ . لقد عملت السعودية على خلق نوع من العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية وقد صاحب هذا دمج للإقتصاد السعودي مع اقتصاديات هذه الدول فأقيمت اللجان المشتركة (١٢٠) . وتنشطت المشتريات العسكرية والدخول في مشاريع مشتركة . ولا شك ان العلاقة السعودية الامريكية هي علاقة متميزة اثرت في عملية صناعة السياسة الخارجية السعودية تأثيراً واضحاً ومباشراً . وفي هذا الصدد تؤكد السعودية على ضرورة أن تكون ثمة مساندة قوية من جانب الولايات المتحدة الامريكية لها الى درجة المناداة بأن تصبح العلاقة الامريكية السعودية قضية داخلية الى جانب كونها قضية خارجية من قضايا السياسة الامريكية (١٢١) ، (٧٦) . كما تعتبر السعودية ان علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية هي احد الاركان الاساس في تفهم السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية . كما انها عنصر حاسم في اية علاقة عربية قومية تجاه الولايات المتحدة (١٢٢) .

وقد تنامت العلاقات السعودية الامريكية قوّة بعد ان زادت الحاجة الغربية للنفط العربي من جهة ، وتعاضمت من جهة اخرى احجام التبادل التجاري بين البلدين فعلى سبيل المثال لا للحصر تجاوزت واردات السعودية من امريكا في منتصف الثمانينات ٢١ بليون ريال سعودي ، هذا مع تجاهل احتساب قيمة واردات الاسلحة والمعدات العسكرية والتي سجلت ارقاماً مذهلة (١٢٣) ، كما ان الاموال السعودية المودعة في البنوك الامريكية ، والاستثمارات داخل الولايات المتحدة تصل هي الاخرى الى احجام كبيرة (٧٦) . وسيطرت الخبرة الامريكية

على صناعة استخراج النفط السعودي وتخزينه وشحنه وتسويقه ؛ الى جانب ما قامت به السعودية من الضغط على منظمة الاوبك لتتخذ قراراتها بشكل لا يضر بالمصالح الامريكية وحرص السعودية ايضاً على تغطية اي عجز في إنتاج النفط بسبب الاحداث التي شهدتها المنطقة .

إن العلاقة السعودية الامريكية كانت احدى المؤثرات الهامة في الدبلوماسية السعودية كما انها ساهمت في تعرض هذه الدبلوماسية الى المساءلة العربية والاسلامية داخلياً وخارجياً . فبينما ترى السعودية ان من الضروري لامنها وإستقرارها تنمية العلاقة مع الولايات المتحدة فإنها ترى ان عليها التزاماً اسلامياً وعربياً لإتخاذ موقف ما من الصراع العربي الاسرائيلي الذي تشكل الولايات المتحدة فيه احد الركائز الهامة نظراً للعلاقات الاستراتيجية بينها وبين اسرائيل ، كما ان على السعودية ان تتوجه نحو دعم الفلسطينيين لكون ذلك ضرورياً وإلا فإنها ستخرج من دائرة المفهوم القومي .

وفي الازمة اللبنانية - كما سنرى - فإن السعودية قدّمت دعماً للمليشيات اللبنانية وحركة المقاومة ، بينما لم تظهر هناك ملامح واضحة لفعل سعودي في الضغط على الولايات المتحدة لتجبر اسرائيل على وقف اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ ، فيما عرف بالحرب الخامسة في الشرق الاوسط (١٩٤٤) .

ولا يغرب عن البال ان اهمية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة يعود الى :-
١ - ان السعودية تملك اكثر من ربع مخزون النفط العالمي . كما انها الدولة الاكبر في منطقة الخليج الفني بالنفط ايضاً .

٢ - أن السعودية تقع في منطقة متوسطة بين الشرق الايراني والاتحاد السوفياتي المصدر للشيويعه التي كانت محاربتها هاجس الاستراتيجيه الامريكه ، وتشرف غرباً على منطقة أمن اسرائيل .

٣ - ان السعودية ستظل بحاجة للغطاء الامني الامريكي ، وهذا ما ترغب فيه الولايات المتحدة ذاتها . وهي - اي السعودية - لا تفكر في الابتعاد عن الفلك الامريكي او الاستغناء عن تواصل المصالح بين الطرفين .

فالولايات المتحدة تخشى اذا ما قويت السعودية ان تتمرد وبالتالي تصبح مصدر قلق لإسرائيل . والسعودية تدرك ان امنها الخارجي يعتمد الى درجة كبيرة على بقاء الاستقرار الاقتصادي العربي وعلى الدعم الامريكي (١٢٥) . ويعزو السعوديون تواصل علاقاتهم مع الولايات المتحدة ليس للمصالح الاقتصادية المشتركة فقط بل ويقولون انها تقوم على قناعة لديهم بأن هذه الدولة العظمى هي التي تستطيع ان تحفظ السلام وان تحقق الاستقرار في المنطقة (١٢٦) .

٤ - اما من الناحية السياسية فإن للولايات المتحدة اهتماماً بالسعودية كونها دولة ذات نظام تقليدي يسهل التعامل معه رغم انها تفتقر للديموقراطية التي تنادي بها امريكا .

لقد استكملت العلاقات السعودية الامركية في بداية التسعينات عقدها السادس وتطورت من كونها علاقات نفطية الى علاقات ذات شمولية اوسع . فهي ذات تأثير واضح على عملية الاستقرار الاقليمي في المنطقة العربية ، بل وتؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على نمط العلاقات الدولية ، وعلى ميزان توزيع القوى ، ومن هنا نقول - ما بدأنا به - ان العلاقات الامريكية السعودية هي عامل اساس في رسم السياسة الخارجية السعودية (١٢٧) . ففي اجتماع للجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي (صيف ١٩٧٣) اشار جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الامركي لشؤون الشرق الاوسط وجنوب آسيا - آنذاك - الى الخليج العربي ووصفه بأنه منطقة تمتلك فيها الولايات المتحدة مصالح سياسية استراتيجية واقتصادية خطيرة جداً ، ولضمان حماية هذه المصالح يرى سيسكو ان تقوم الاستراتيجية الامركية على :-

- ١ - دعم الجهود الرامية الى تحقيق الامن الجماعي والاقليمي وتوفير الاستقرار في المنطقة .
- ٢ - التأكيد على الحلول السلمية للمنازعات الاقليمية وغير الاقليمية والحرص على إستمرار الاتصال بين دول المنطقة .
- ٣ - ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة وكميات كافية للولايات المتحدة واصدقائها وحلفائها .
- ٤ - الحرص على ضمان حماية المصالح المالية والتجارية الامريكية في المنطقة (١٢٨) .

وإننا لنذكر أهمية العلاقات السعودية - الأمريكية إذا علمنا ان النفط سوف يظل يحتل في المستقبل المنظور المرتبة الاولى ضمن مصادر الطاقة . اذ يتوقع المراقبون ان تكون نسبة مساهمته عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٩٪ من إنتاج الطاقة في العالم . لأن تكاليف الوصول الى بدائل كبيرة ويستغرق انتاجها بمعدلات اقتصادية وقتاً طويلاً . كما ان الولايات المتحدة سوف تظل تعتمد بشكل متصاعد على النفط المستورد من الخارج (١٢٩) . وقد وصل الأمر بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ إن ركزت الولايات المتحدة استراتيجيتها على ضرورة استمرار الوصول الى النفط ولم تعد تستبعد إمكانية القيام بعمل عسكري ضد الدول المنتجة له ، اذا ما هدت سياسات هذه الدول بعرقلة الحركة في العالم الصناعي (١٢٠) . وما حرب الخليج الأخيرة وأسبابها إلا دليل على صدق هذه الفرضية .

ورغم كل هذا فإن هذه العلاقة لم تخل من شيء من الارتباك والمساءلة خاصة بعد ان وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد حيث رأينا ان السعودية قد وقفت مع أنظمة عربية راديكالية ضد مصر التي وقعت الاتفاقية مع اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة والغرب وهما الصديقان التقليديان للسعودية ، ولعل تفسير ذلك يأتي من كون ان الثقل في المواجهة العربية - الاسرائيلية كان ملقى - الى حد كبير - على مصر التي خرجت بعد الاتفاقية من الصف العربي اي خروج الخيار العسكري . وعليه اخذت الدول العربية تتطلع الى السعودية كطرف العربي الوحيد القادر على تعديل ميزان القوى نسبياً مع اسرائيل ، الامر الذي يرتب على السعودية التخلي عن المبدأ الذي يعتمد كلية على نظرية عدم خلط النفط بالسياسة . وهكذا فإن السعودية قد وقعت في حالة من التناقض إذ أن وقوفها في الصف الراديكالي يعني استمرار الضغط عليها لإستخدام النفط وسيلة لإنتراع تنازلات اسرائيلية ، مما يعني خلق وضع تصادمي مع الولايات المتحدة وهذا احد مقتضيات تسلم الدور القيادي الذي خلا بخروج مصر من الصف العربي (١٢١) . وهكذا فإن المظهر الاساس في إرباك العلاقة السعودية الأمريكية هو مسألة الصراع العربي الاسرائيلي ليس لكون هذه القضية ذات مساس بكل دولة بصورة مختلفة ولكل اسبابه في معالجتها . ولكن لأن الطرفين السعودي والامريكي قد أدركا أن استمرار الفشل في إيجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي يمثل سبباً هاماً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة .

ولذا فإن السعودية توقعت من الولايات المتحدة ان تتحرك بقوة نحو ايجاد حل لهذا الصراع وذلك لأن الاستقرار السياسي في المنطقة ينعكس ايجابياً على استقرار الدولة السعودية (١٣٢) ، كما ان علاقة الدولتين قد بنيت على المصالح المشتركة بينهما (١٣٣) . وهذا يقود الي مقولة أن هناك علاقة معقدة بين الثروة والقوة ، فالثروة لا تعني اولاً القدرة الاقتصادية بالمفهوم الذي تفسر به مكونات القوة وهي بالتالي لا تعني بالضرورة القوة . فقد تنشأ هذه الثروة دون ان تؤدي الى خلف قوة ، لأن القوة هي تركيب فيه جوانب متعددة لا بد وأن تتفاعل كحجم البشر وحجم الموارد وحجم عملية الانتاج مما يؤدي بالتالي الى خلق قوة وهيبة تحميها في كثير من الاوقات قوة عسكرية . وما ان تبدأ حسابات التكاليف تتفوق على مردودات النواتج حتى تبدأ عملية الانكماش . والتاريخ فيه شواهد كثيرة لتباين العلاقة بين الثروة والقوة ، فدولة مثل الصين او فيتنام ذات تعداد بشري ضخم وموارد قليلة ، إلا انه في مقدور كل منهما بناء قوة مسلحة مؤثرة ، وهناك المانيا واليابان دولتان ذاتا تعداد سكاني كبير وموارد هائلة ولكنهما لأسباب تاريخية وسياسية غير مشغولتين ببناء قوتهم العسكرية . وهناك بعض دول الخليج وبروناي مثلاً هي دول قليلة السكان ومتخمة بالثروة إلا انها لا تستطيع بناء قوة عسكرية مهما سعت الى ذلك . وهناك دول قليلة السكان ضعيفة الموارد إلا انها استطاعت ان تستغل قدرتها على بيع قوتها لأطراف اخرى مما خلق عندها قوة مؤثرة كالاردن وإسرائيل . اما نموذج السعودية فإنها دولة ذات تعداد بشري متوسط وتملك وفرة كبيرة من الموارد وقد حاولت بناء قوة عسكرية إلا انه اخفقت في الوصول الى درجة الدولة القوية رغم ما صرف على بناء هذه القوات العسكرية وسيرد تفصيل لذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وفي أزمة الخليج الاخيرة ظهر كثير من هذه النماذج خاصة بعد ان اصبح مفهوم التهديد والحماية مفهوميين سياسيين كثيري التداول ، فضمن هذا المفهوم او ذلك جاءت الولايات المتحدة وحلفاؤها الى المنطقة ، وذلك تنفيذاً لمفهوم الحماية . وقياساً عليه نستطيع ان نفسر ظهور مجلس التعاون الخليجي في فترة الحرب العراقية - الايرانية ، إذ ان الدافع الرئيس لإنشاء هذا المجلس كان امناً بالنسبة للنظم السياسية الحاكمة في الخليج (١٣٤) .

الباب الرابع النفط و السياسة الخارجية السعودية

لقد أثر اكتشاف النفط خارج الولايات المتحدة على توجه استراتيجيات العالم بأجمعه ، وغالباً ما أصبحت السياسات الدولية تتحدد معالمها بموجب قربها من دائرة النفط او بعدها عنها .

وقد شهدت السنوات الخمس والثلاثون الماضية كثيراً من الازمات كان سببها الاساس النفط ، ووصل ذلك ذروته ابان أزمة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حيث حاولت الدول العربية التهديد بعرقلة تصدير النفط الى امركيا والغرب ، كما شهد العالم أزمة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ابان تفجر الثورة الايرانية ثم اندلاع الحرب العراقية - الايرانية وبعدها جاءت حرب الخليج التي كان دافعها النفط . وهكذا فإن تاريخ النفط في الشرق الاوسط قد شهد زخماً كبيراً تعيشه الدول المنتجة والمستهلكة في تبادل المصالح بين الطرفين . فالولايات المتحدة والدول الغربية ترى مصالحها ان يستمر التواصل مع الدول الغربية وامريكا كون ما لديها من مخزون كبير هي بحاجة الى تسويقه . وهكذا فلا بد من ان يقوم هناك نوع من التوازن وان يبني هناك نوع من النظام المقبول بين الاحتياجات الانية والمصالح طويلة المدى سواء بسواء عند الطرفين ، وهذا ما اطلق عليه اصطلاح « تدويل النفط » فبالمحصلة فإن الدولة المنتجة للنفط وتلك المستوردة له لا بد وأن ترسم استراتيجياتها وسياساتها حسب هذا المنطق ، فلاتك التي تصدره قادرة على التخلي عن اسواق الاستيراد ولا تلك المستوردة تستغني عن النفط المتدفق من اراضي الدولة المنتجة (١٣٥) . وإعتماداً على ذلك فإنه من الصعب ان تفصل الدول الكبرى بين دور النفط الاقتصادي وبين دوره السياسي ، فقامت الاستراتيجية الامريكية بخلق نوع من التنظيم الجماعي للدفاع ضد اي تهديد يمكن ان تتعرض له منطقة الشرق الاوسط ، وذلك بخلق منطقة حماية يصعب النفوذ منها الى منابع النفط .

وبحلول عام ١٩٧٣ زادت اعتمادات الولايات المتحدة على بترول الشرق الاوسط بشكل فسرته العرب بأنه زيادة في قدرتهم على الضغط على السياسة الامركية وأوروبا واليابان والتاثير فيها ، إلا ان الدول العربية ما أن حاولت التلويح بذلك

حتى وجدت نفسها غير قادرة نظراً لأن اقتصادها وإستثمارها قد ارتبطا بشكل وثيق بالاقتصاد الغربي والامريكي فلم تستطع ان تملك حريه التحرك السياسي ، هذا الى جانب ان الدول المستوردة قد توحدت في جبهة يصعب اختراقها (١٣٦) . كما ان استعمال النفط كأداة سياسية فيها من المحاذير ما يضطر الدول الى التروي في ذلك ، فاهمية الامكانيات النفطية لا تكمن في قيمته كسلاح بل تتعدى ذلك الى طبيعة استخدامه . ويأتي ذلك من كونه مادة استراتيجية منعها يخلق ذعراً جماعياً عالمياً وإضطراباً في العلاقات الاقتصادية والاضغاع المالية الدولية ، وذلك انطلاقاً من تحقق الترابط والتكامل الاقتصادي والتنمية الصناعية بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة وخاصة ذات القدرة التكنولوجية العالية . فهو سلاح ذو حدين وإستعماله له نتائج تكون احياناً غير محدودة ، بمعنى ان الدول لا تستطيع تقدير رد الفعل الناجم عن منع تصديره او منع استيراده فهو مادة تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية للدول المنتجة والتي تركزت مواردها في النفط ، الى جانب ان صناعة النفط وإستخراجه وتسويقه لا تزال مرتبطة بالدول المستوردة والدول المتقدمة بشكل خاص .

وقد أدركت السعودية هذه الحقيقة ووعتها وهكذا كانت مواقفها المختلفة من قضية استعمال النفط في الصراع العربي الاسرائيلي (١٣٧) ، فبالرغم ما للنفط العربي من أهمية اقتصادية إلا ان ذلك لا يعني انهم يستطيعون التحكم بالسياسة النفطية العالمية ، فهم بحاجة الى الاسواق المستهلكة (المشترين) وهم ايضاً بحاجة الى التكنولوجيا للإستمرار في تتبع عملية استخراجه وتصنيعه ، كما ان الدول العربية المنتجة للنفط لا تزال تعتبر الدول المستوردة وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا مصدراً اساساً من المصادر التي تؤمن لها احتياجاتها الاستهلاكية . ويضاف الى ذلك ان بعض الدول العربية المنتجة قد اعتمدت في سد متطلباتها الامنية على الغرب والولايات المتحدة الامريكية - مما يعني ان هذه الدول وخاصة الاخيرة قد اصبحت مقبولة بل ومطلوب منها البقاء في منطقة النفط (١٣٨) . ولا يغرب عن الذهن ايضاً ان البلدان الصناعية الكبرى تملك بيدها بعض زمام الموقف فيما يتعلق بالنفط وذلك من خلال :

- ١ . تحكمها في تخفيض حجم الطلب العالمي .
- ٢ . تحكمها في حجم المعروض من خلال سياسات التخزين الواسعة النطاق (١٠٠) .

اما بالنسبة للسعودية فإنه الى جانب ان النفط قد وُلد فيها نوعاً من النمط الاستهلاكي ، فإنه اثر في سلوكها السياسي الخارجي حيث اضطرت الى بناء علاقة مع امريكا والغرب مما واجه نوعاً من الضغط الداخلي حاول النظام السياسي السعودي تلافيه بفتح ابواب الرزق الميسر امام المواطنين وإرسال مجموعة من الشباب لتلقي العلم في الخارج وما ان ابتدأت هذه المجموعات بالعودة حتى اخذت تشكل نوعاً من الصحوة الفكرية والسياسية ، وإرتفعت المطالبات بضرورة المشاركة في إتخاذ القرار السياسي ، مما يعني ان على الدولة ان تجمع سياستها الخارجية بين :

١. حرصها على بقاء المجتمع السعودي محافظاً .
٢. وبين مجارة القيادات الفكرية الجديدة التي أخذت بالترسخ .

ولخلق توازن بين هذين الامرين عادت السعودية مرة ثانية لإستخدام العامل الاقتصادي ، فإلى جانب فتح باب الاستثمار اخذت تفتح حواراً مع الدول العربية التي كانت توصف بأنها متقدمة ، فقدمت لها المساعدات والقروض ، والتي وجدت مصدراً مالياً مريحاً اعتمدت عليه دون ان يكلفها ذلك الجهد الذي كان متوقعاً . كما اخذت السعودية على عاتقها تمرير سياسات الدول الكبرى المحتاجة الى النفط وذلك كمرجعية امنية لها . وأية قراءة لجدول انتاج السعودية من النفط تدل على ان السعودية لم تقطع نفطها عن الولايات المتحدة او عن دول الغرب بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ رغم الاعلان عن ذلك . وإن حاولت تخفيفه فنجد مثلاً ان معدل الانتاج اليومي السعودي عام ١٩٨٢ قد بلغ ٦٠٠١٦٠٢٠٠ برميل يومياً ، وفي عام ١٩٧٣ ارتفع الانتاج الى ٧٠٠٩٦٠٢٠٠ برميل يومياً ، وفي عام ١٩٧٥ بلغ ٧٠٠٧٥٠٤٠٠ برميل يومياً (٧٦) ، (١٣٩) .

لقد اعتمدت السعودية على النفط كونه العنصر الاساس في رسم الاقتصاد السعودي وبالتالي رسم السياسة السعودية وذلك :

١. فقد دمج النفط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد الدولي وخاصة الامريكي والغربي -كما أسلفنا - وتمثل ذلك في ان غالبية الانتاج السعودي من هذه المادة يصدر الى الخارج ولا تستهلك منه السعودية إلا جزءاً محدداً ، وبذلك مثل الناتج القومي الاجمالي السعودي مؤشراً اساساً للنشاط الاقتصادي الدولي للمملكة العربية السعودية .

٢. أن السعودية تعد نموذجاً واضحاً لإقتصاد المنتج الواحد المندمج كلياً في النظام الاقتصادي الدولي . وإنطلاقاً من هذه الحقيقة فقد اتجهت السعودية الى اتباع سياسة اقتصادية تعتمد على مبدأ تنويع مصادر الدخل للدولة ، وقد بدأ ذلك في الاشارات التي تضمنتها خطة التنمية السعودية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) ، حيث وضعت اسس تحقيق تطوير شامل لقوة العمل السعودي وتطوير قاعدة صناعية واسعة ، وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي وخلق هوية اقتصادية تكون فاعلة على المستوى الدولي . إلا ان هذا التوجه لم يظهر بعد كبديل للنفط ولم يستطع ان يثبت قدرته على ذلك (١٤٠) .

٣. لقد ركنت السعودية الى استخدام النفط كمحدد رئيس من محددات تحقيق امنها ، مدركة ان استراتيجية الدول فيما يتعلق بالنفط تقوم عادة على اساسين اثنين :-

- أ - استراتيجية السلم وهي ما تعلقةت بسقوف الانتاج والاسعار .
- ب - استراتيجية الحرب وهي ما تعلقةت بحظر تصدير النفط .

ولقد جرى استخدام الاستراتيجية الاولى منذ اكتشاف النفط وتشكيل منظمة الاوبك والواوبك وللبحث تفصيل في هذا الموضوع وخاصة ما تعلق منه بالسياسة السعودية في هاتين المنظمتين . كما جرى استعمال الاستراتيجية الثانية في نوفمبر عام ١٩٥٦ (إبان العدوان الثلاثي على مصر) حيث قامت سوريا بتفجير انابيب النفط العراقي ، وقد كان نجاح هذه الاستراتيجية محدوداً لكونها تجربة فردية من قبل دولة غير منتجة ، ولكون الرأي العام العربي - انذاك - غير مستعد لقبول فكرة استعمال النفط في المعركة ، اما التجربة الثانية فكانت اثر عدوان حزيران عام ١٩٦٧ ، وقد كانت تجربة محدودة ايضاً وذلك :-

- ١ - لأن الدول العربية كانت منقسمة على نفسها انقساماً كبيراً .
- ٢ - لأن المعركة قد انتهت خلال ايام قليلة فلم يكتب للإحساس العربي بمواجهة الخطر بالتنامي .
- ٣ - لكون الولايات المتحدة بحاجة ماسة للنفط العربي ولذا فقد حاولت ان تحتوي الصدام بشكل او بآخر .
- ٤ - لإستمرار اختلاف الهدف العربي وراء استعمال النفط كسلاح في المعركة .
- ٥ - لأن الدول العربية المنتجة للنفط وخاصة الخليجية منها كانت ذات قدرة مالية ضعيفة لا تمكنها من تحمل اعباء المقاطعة .

اما التجربة الثالثة فقد كانت في نوفمبر ١٩٧٣ ، وقد سجلت شيئاً من النجاح على المستوى النظري ، وذلك لأن فكرة استعمال سلاح النفط قد جاءت في جو سياسي افضل ونجاح عسكري اكبر ، إلا ان خلافات اساسية ايضاً قامت بين الدول العربية على هذا الصعيد فليبيا والعراق لم تطبقا الحظر لإجتهاادات اخذت بها ، كما ان السعودية لم تنفذ ذلك بشكل قاطع كما اسلفنا بالاحصائيات . هذا الى جانب ان حاجة الدول الغربية والولايات المتحدة للنفط العربي قد ازدادت ووضع الخطر امام الدول العربية حول استخدام سلاح النفط (١٤١) .

وبالرغم من ذلك فقد رافق مفهوم استعمال النفط كسلاح سياسي بيد الدول العربية مرحلة اكتشاف هذه المادة في المنطقة العربية ، وقد اقرت جامعة الدول العربية كثيراً من التوصيات منذ حزيران ١٩٤٦ ، حتى الآن تدعو الى ضرورة قطع النفط عن الغرب كرد فعل سياسي لما يقوم به ضد الدول العربية . إلا ان معظم تلك القرارات لم ينفذ ويعزى ذلك الى مواقف بعض الدول العربية المنتجة وعلى رأسها السعودية التي كانت تؤمن - كما اسلفنا - بأن قضية النفط كأعتبار تجاري يجب ان تفصل عن الاعتبارات السياسية (١٤٢) . إلا ان هذا التوجه كان يلقي معارضة عربية في كثير من الاحيان خاصة في فترات ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ (١٤٣) . فثارت حفيظة الشعوب العربية وتفجرت المناادة بوقف تصدير النفط الى الدول التي دعمت اسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبالفعل فقد قامت الدول العربية بعرقلة الضخ إلا ان هذا لم يستمر اكثر من اسبوعين (١٤٤) .

وكان من نتيجة ذلك ان ترك النفط أثراً سلبية على العلاقات العربية - العربية ، فقد قسّم الدول العربية الى فريقين فريق يملك وفريق لا يملك والهوة مستمرة في التوسع بينهما ، والخطر من ذلك ان كل فريق اخذ ينتهج خطأ سياسياً إن لم يكن مضاداً للآخر ، فهو على الاقل مختلفاً معه خاصة بعد ان شعرت الدول التي لا تملك وهي الاكثر سكاناً - ان مسؤولية الحماية قد القيت على كاهلها ، بينما تحقق المزيد من العوائد للدول التي تملك (١٤١) .

وتركز إختلاف وجهات النظر العربية لهذا السلاح في رؤية دول المواجهة ان النفط سلاح يمكن استخدامه في المعركة العربية بينما رأت الدول المنتجة وخاصة الخليجية منها ان هذه المادة تشكل عموداً فكرياً لإقتصادها الوطني وهي التي تمكنها

من تقديم العون لدول المواجهة ، ولا يجب ان يقم بهذه السهولة في الصراع العربي مع الآخرين فنظرت الى النفط من منظور اقتصادي بحث دون التفكير بالقضايا السياسية او الاستراتيجية . بينما كانت الدول العربية الاخرى معنية في رؤيته من منظور سياسي وتؤكد ضرورة استعماله في الاطار السياسي للمفهوم القومي الشامل دون ان تحصر نفسها في دائرة المصلحة الاقتصادية (١٤٥) .

أما بالنسبة للسعودية فقد اكدت ان النفط ليس طلقة مدفعية ولكنه سلاح شمولي والاسلحة الاقتصادية بنظرها تتطلب عادة المزيد من الدراسة والوقت حتى تظهر نتائجها . وان الحديث عن استعمال سلاح النفط يظهر العرب وكأنهم يهددون العالم كله بينما المعركة تقتضي الضغط على الولايات المتحدة التي هي - بالفهم السعودي - اقل دول العالم تأثراً بالحظر النفطي ، على العكس من اوروبا واليابان في الوقت الذي تقف هذه الدول مع العرب رأيت السعودية ان على الدول العربية اعتماد سياسة تقوم على إقناع المواطن الامريكي والاوروبي أن مصالحه تنسجم مع الحقوق العربية وأن العرب لا يرغبون في إيذائه ومن ثم يؤكد له ان سياسة حكومته ربما تخلق مواجهة مع مصالحه (١٤٤) . واخذت السعودية تعمل بكل حرص ان لا يقع قرار استعمال النفط كسلاح في المعركة بيد العرب الرديكاليين مما يعني الحد من حريتها في الحركة (١٤٥) . خاصة وانها اخذت تسعى بعد خروجها من عزلتها بعد عام ١٩٧٠ للعب دور سياسي ذي نفوذ خاصة وأنها الدولة النفطية الاولى في المنطقة ، فأخذت بالدعوة الى انتهاج سياسة « الرد المون » اي استخدام استراتيجية التهديد باستخدام النفط دون القيام بذلك فعلياً ، لأنه سلاح رادع اكثر من كونه سلاحاً هجومياً (١٤١) . وذلك اعتماداً على قناعتها بأن امريكا والغرب لن يترددا في استعمال القوة اذا ما تعرضت منابع النفط لاية محاولة لمنع تدفقه اليهم (١٤٦) . وقد اكد الطرفان انه في حالة فرض حظر بترولي من جانب الدول العربية فإنهما سيبديان تسامحاً اقل مما ابدياه في عام ١٩٧٣ (١٤٧) ، (١٤٨) . وبالرغم من تفاوت ردود الفعل على هذه المواقف والتي تراوحت بين ضرورة الاخذ بعين الاعتبار مفهوم الامن العربي المشترك وبالتالي استعمال النفط كسلاح الى ابعاد مدى بما في ذلك تدمير منشآته وبين الاخذ بالسياسة الموالية للغرب ، إلا ان المحور المعتدل هو الذي تركز وهو يدعو الى ضرورة افهام الولايات المتحدة واوروبا ان اي تطور مناوئ في موقفها سيؤدي الى خلق حالة عدم استقرار عالمية وذلك بتولد نزاع بين الدول المنتجة والدول المستوردة وبتفجر صدام داخلي بين الدول العربية سيؤثر وبالضرورة على سهولة تدفق النفط العربي . ولقد اخذت الدول العربية من جانبها

بالتخفيف من حدة قراراتها ودعت الى ضرورة عدم اللجوء الى حظر بترولي جديد إلا في حالات الخطورة (١٤٧) ، (١٤٨) . وإمتصاص حالة التوتر في العالم العربي اخذت بعض الاصوات تعلق ملحوظة بضرورة إستخدام القوة النفطية في المعركة رغم عدم الجدية في ذلك (١٤٩) .

أما الولايات المتحدة والدول الغربية فقد قابلت القرار العربي بشيء من عدم الاكتراث حيث كانت تدرك ان العرب محتاجون لأن يسوقوا نفطهم ولا بد من ان يحافظوا على اسواقه في الخارج (١٥٠) . وإن ما تلّوح به الدول العربية المنتجة للنفط ماهي الا إسترضاء للتيارات الراديكاليه ، وعندما سُئل ابا إيبان وزير خارجية اسراييل (ايار ١٩٧٣) عن رأيه في إمكانية قيام العرب بحظر تصدير النفط اجاب بأن هذا الاحتمال غير وارد لأن معظم الدول العربية لا بديل لها عن بيع النفط ولا مورد لها غيره (١٤٩) . والسعودية من جهتها استمرت في انتهاج سياسة فصل النفط عن السياسة ، ولم تتخذ موقفاً متشديداً خاصة عندما لوّحت الادارة الامريكية بإمكانية عرقلة شحن بعض الاسلحة اليها في الوقت الذي كان فيه التهديد اليمني الجنوبي والعراقي يزدادان (١٥١) . كما وضعت خطة استراتيجية توازن بين إستخدام النفط كسلاح وبين مصالحها في تصدير النفط ، وذلك بعد ان حذّر الرئيس نكسون من مغبة تنفيذ حظر تصدير النفط وقال « أن النفط بدون اسواق - وكما تعلم ذلك السيد مصدق من سنين - لا يفيد بلداً ما كثيراً ، والسوق نحن وأوروبا » (١٥٢) . إلا ان الدول العربية من جهتها لم تأخذ هذا التهديد بشكله الظاهري ، إذ ان المشكلة لا تكمن في حقيقة ان يجد النفط سوقاً له فقط ، ولكن ايضاً فيما اذا كانت هذه السوق ستجد نفطاً (١٥٣) .

وظلت السياسة الوسطية المعتدلة مسيطرة على النفط وتجارته ، ف جاء بيان وزراء النفط العرب (الكويت ١٧ تشرين اول ١٩٧٣) متحاشياً إصدار قرار يفرض المقاطعة الرسمية والفورية على صادرات النفط الى الولايات المتحدة ، وإكتفى البيان بتخفيض الانتاج ، وقد جاء ذلك استبعاداً للإتجاه المتشدد وإرضاء للموقف السعودي الذي يفضل اعطاء واشنطن فرصة اخرى (١٥٣) . فلم تتعرض مثلاً الرسالة التي بعث بها الملك فضل الى هنري كيسنجر الى امكانية التهديد بإستعمال النفط (١٥٤) ، إلا ان الولايات المتحدة لم ترض حتى بهذا القرار الضعيف فأخذت تؤكد ان الدول المنتجة للنفط بدأت بتسييس منتج تجاري (١٥٥) .

كما يادر المجلس الاقتصادي العربي الى دراسة استخدام القرارات الاقتصادية العربية ومن بينها النفط في الصراعات مع الآخرين وقدم تقريراً تركّز على ضرورة تحقيق الحد الاردنى من المطالب السياسية المتفق عليها وعلى ضرورة الربط بين السياسيات المتخذة عربياً والاجراءات المتخذة في مجال المصالح الاقتصادية الاقتصادية (١٥٦) .

وهكذا نرى ان النفط اساس من اساس تكوين السياسة الخارجية السعودية فإلى جانب كونه مصدراً للثروة فقد اقحم السعودية في كثير من الصراعات العربية والدولية . فكما ترجم النفط على اساس انه ثروة وقوة فقد ترجم ايضاً الى كونه بؤرة جذب لأطماع الآخرين ومما إضطر السعودية الى السعى الى تأمين الاستقرار حول منابعه ، فهو مصدر النفوذ والقوة لها ومحور اتصالها مع العالم العربي الخارجى وإرتباطها به (١٣١) ، خاصة بعد ان انتقل الثقل السياسى والاقتصادى فى الوطن العربى الى منطقة « الثراء » وقد طبع ذلك الحركة السياسية العربية بطابع الجزئية حين شعرت الدول الغنية ان الوحدة العربية هي تهديد لمكاسبها وراثتها (١٥٧) ، وخاصة ان الدول المنتجة لم تستطع ان تستوعب العائدات التى حصلت عليها مما زاد من حركة الانكفاء على الذات القطرية بين دول العالم العربى . فأخذت الدول الغنية تنزع بنفسها بعيداً عن اى توجه قومى ، وبدا ذلك واضحاً فى عملية خلق مجلس التعاون الخليجى الذى ركز على ضرورة البحث عن هوية خاصة به تحافظ من خلالها دولة على مكتسباتها رغم كل التوجهات القومية التى نادى بها بعض الدول العربية النفطية الاخرى .

وفى تحليل سريع للأرقام التى شكلت ميزانيات صناديق التنمية العربية نرى ضالة ما تقدمه لمشاريع الانماء العربى (١٥٨) ، كما ان توزيعها جاء متناسقاً مع الحركة السياسية العربية الجزيئية دون الالتفات الى ضرورة شمولية العمل التنموى (١٥٩) . ولم يرافق سياسات المساعدات المساعدة اى تصور استراتيجى لمستقبل التنمية فى الوطن العربى (١٠٠) ، وظلت نسب الاسناد المالى العربى تتراجع بدل ان تشهد المزيد من التنامى لمجارة ما يحدث فى العالم على الاقل . وظل النفط يعتبر سلعة كباقى السلع يجب الفصل بينها وبين السياسة ، فتكرس الصدام بين السلاحين العربيين العسكري والاقتصادى ، فبرزت بعض النظريات التى تقول ان السلاح العسكري العربى هو الذى يحسم المعركة وأن مصالبة هذا السلاح بإدخال النفط فى

الصراع انما هي محاولة للتهرب والقاء العبء على كاهل الدول المنتجة للنفط .
وتقول هذه النظريات ان الاستغراق في الدعوة الى ضرورة اقحام النفط سيخلق
جبهة عريضة من الاعداء ، وسيجعل الدول المستوردة تندفع بقوة نحو البحث عن
البدائل الى جانب ان هذه الدول تملك ايضاً بيدها سلاح التكنولوجيا والغذاء الذي
هو ضروري لحياة الدولة المنتجة . هذا بالاضافة الى ان المقاطعة الاقتصادية ومنها
البتروولية لم تحقق على مدى التاريخ اي نصر . وينكر اصحاب هذه النظريات على
الدول صاحبة القدرة العسكرية ان جهدها الدفاعي هو الذي حقق امتيازات مالية
كبيرة للدول المنتجة للنفط (١٦٠) .

السعودية ومنظمة الأوبك :

لما ان كانت الوسيلة الاساس للسعودية لتحقيق مصالحها الوطنية هو
النفط وما يتعلق به وبصناعته ، فإن القدرات المتعلقة بمستويات الانتاج والاسعار
والاستثمار في مجال الانتاج لها قيمة هامة في مجال السياسة الخارجية السعودية ،
وفي مجال السياسة النفطية فيها ، ولعل هذه القدرات تقودنا وبالضرورة الى
دراسة منظمة اوبك والدور السعودي فيها (١٢١) .

شهدت ك تطورات هامة في العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بين
دولها ، وقد اثرت الخلافات السياسية في المنظمة على الحد الادنى الذي كانت تقف
عنده المصلحة الاقتصادية الجماعية للدول الاعضاء . وتولدت هناك نزاعات سياسية
مستعصية قصرت عنها المصلحة الاقتصادية . ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر
الحرب العراقية الايرانية ، حيث تولد قطبان رئيسان شكلتهما دول اساسية وهامة
في المنظمة ، فإيران اخذت موقفاً قابله موقف عراقي مؤيد بموقف سعودي . ولقد بدأ
الحوار يتجدد في المنظمة التي كانت على وشك الانحلال والانهيان (١٠٠) .

لقد تنازعت مدرستان تفسير السلوك النفطي السعودي :

الاولى - قالت بأن تعديلات طفيفة في السعر مقارنة بأسعار الدول الاعضاء هو
شئ معقول في ضوء الاحتياطي الضخم للسعودية ، لأن النفط هو المصدر الوحيد
للثروة فيها . وهذا ما نادى به الاقتصاديون الغربيون حتى يضمنوا استمرار تدفق
النفط السعودي بأسعار معتدلة نسبياً .

والثانية - تركز الاعتبارات السياسية وراء القرارات النفطية السعودية .
فالسعوديون يرون انهم إن باعوا نفطهم بأسعار اقل من اسعار السوق فإنما يتم ذلك بدوافع سياسية ويفسرونها على انها اعطاء حوافز للولايات المتحدة والغرب لمساندة القضايا العربية . بينما يرى المناهضون لذلك ان ضخ كمية زائدة عن الحصص التي تحددها سقوف الانتاج في أوبك هو امر اكثر تحسناً للحسابات السياسية - ولن يعطي النتائج المرجوة منه ، إذ ان العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية متداخلة بطريقة معتمدة ، وإستمرت السعودية في الاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٩ بالمحافظة على معدل الانتاج اليومي الذي يهبط عن ٧ مليون برميل بينما يتجاوز في بداية عام ١٩٧٩ معدل الى ٩ مليون برميل إثر اندلاع الثورة الايرانية . وذلك لأن من ضمن القرارات السعودية المرتبطة بالنفط ما يتعلق بتوسيع الطاقة الانتاجية ، وما يترتب على ذلك من نتائج ومن اهمها منع اعضاء الوبك من فرض رفع الاسعار الى اعلى بتخفيض الانتاج . إلا انه مما لا شك فيه ان هذا يعتمد بشكل كبير علي اوضاع سوق النفط العالمي ، ففي عام ١٩٨٠ لم يتمكن السعوديون مثلاً من منع زيادة الاسعار إلا انهم نجحوا في تخفيضها بإنتاجهم الى حد طاقتهم القصوى . إلا ان هذا كان له جانب سلبي إذ عرض السعودية الى النقد حيث :

- ١- ان مثل هذه الخطوة نظر اليها انها اتخذت لصالح الغرب .
- ٢- إنها اثارَت شكوك الدول الاعضاء في نوايا السعودية تجاهها ، وخاصة العراق وإيران .
- ٣- انها كشفت ضعف السعودية امام الضغوط الغربية لزيادة انتاجها في ظل ظروف اسواق منكمشة خاصة في الفترات ١٩٧٣-١٩٧٤ و ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وأواخر عام ١٩٨٠ (١١٧) .

أما وجهة النظر السعودية فتؤكد صحة سياستها هذه ، رغم ما حملته من تناقض المصالح الاقتصادية مع المصالح السياسية ، إذ نقول ان الاعتدال في الاسعار قد يؤدي الى خسائر اقتصادية أنية ، ولكن له منافع بعيدة المدى وهي عدم تشجيع الدول الصناعية والمستوردة للبحث عن مصادر بديلة وتطويرها الى الحد الذي يستغنى عنده عن النفط السعودي والعربي كما ترى السعودية (١٣١) .

إن العواصف الساسية التي تهب على منطقة انتاج النفط تؤثر دائماً في عملية اتخاذ القرارات النفطية المتمثلة في قرارات زيادة الانتاج او تعديل الاسعار ، ولا بد هنا من الاخذ بعين الاعتبار ان ما حدث في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية جعلها هي الاخرى تبحث عن مصادر للنفط الذي تحتاجه حيث ان انتاجها سوف لن يكفي حاجتها وهذا يعني لجوءها الى دول الاوبك وتطوير علاقاتها السياسية معها ومع الولايات المتحدة والغرب . ومن هنا جاء القول بأن للسعودية دوراً أساساً في لعبة سوق النفط هذه كونها ودول الخليج من اهم مصادر النفط . ومن المتوقع ان يقع العبء على السعودية لخلق الموازنة في السوق وذلك ان اتجهت الدول الى الدعوة الى ضرورة خفض الانتاج او خفضه إن كانت معظم الدول المنتجة للنفط لا تستطيع خفض إنتاجها ، لأنها اما بحاجة اليه لإعادة بناء اقتصادها المتضرر من الحروب (العراق وايران) او هي بحاجة اليه لإستكمال تنمية اقتصادها (الجزائر ونيجيريا وإندونيسيا) . وعليه فإن السعودية ستجد نفسها محور السياسة النفطية لمنظمة اوبك وستظل تواجه هذه الحقيقة لفترة طويلة (١٣١) . وهذا ما يخشى ان يؤدي الى إستنزاف الاحتياطي النفطي السعودي بسرعة قياسية بحيث من المتوقع ان يبدأ هذا الاحتياط بالنفاذ تدريجياً اعتباراً من عام ١٩٩٥ (١٦١) .

السعودية وإيران في منظمة الأوبك :

لم يكن الوفاق احد سمات العلاقات السعودية الايرانية ضمن منظمة الاوبك ، فحين كانت ايران ترغب في فرض ارادتها على المنظمة لتتماشى قراراتها مع المصلحة الايرانية كانت السعودية تبحث عن التوازن في هذه القرارات بشكل يحفظ العلاقات هادئة مع الدول المستوردة . وهكذا كان هناك اختلاف كبير في الرأي بين الدولتين - مصدري الاوبك الرئيسين - وخاصة فيما تعلق بإختيار مقياس السعر الجديد . فأخذ الشاه يحارب على كافة الصعد ، من اجل التحكم بالانتاج لمواجهة المتطلبات المالية المتنامية لدولته ، خاصة في الفترة التي بدأت بالعام ١٩٧٢ . بينما كانت السعودية في وضع مالي مريح فلذا رأت ان تكون اجراءاتها النفطية من اجل خدمة اهداف سياسية ، فأخذت تميل الى الحد من الآثار الجانبية الاقتصادية المتفكرة . وظل هذا الصراع قائماً حتى بعد ان وافقت الاغلبية على الطرح الايراني والذي قبلته السعودية على مضض (١٦٢) ، حيث دعت الى إعلان سعر اقل وفي ذلك برأيها عدالة ومعتدلية (١٦٣) . والسعودية تؤمن ان القفزات الكبيرة في الاسعار تشكل تهديداً للإستقرار الاقتصادي العالمي ، وان القرارات التي اتخذت في هذا الخصوص إنما هي اجراءات ذات مقاصد سياسية لا إقتصادية (١٦٢) .

وهكذا كانت السعودية تعيش صراعاً محتدماً بينها وبين الدول المتشددة وخاصة ايران ضمن منظمة الوبك ، وقد كانت تطمح دائماً - خاصة ايام الشاه - ان تقوم امريكا بدور متوازن لخلق نوع من التفاهم بينها - اي السعودية - وبين ايران وذلك حفظاً على تماسك المنظمة ذاتها وحفاظاً على المصالح الامريكية في المنطقة والتي يمكن ان تنعكس ايجابياً على المصالح السعودية ، وكل هذا أثر بصورة مباشرة على إتخاذ القرارات السياسية السعودية سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى العربي .

الفصل الثالث

« السعودية في النظام الاقليمي العربي »

الفصل الثالث

« السعودية في النظام الاقليمي العربي »

إن الدول وكما أدركنا وهي تمثل وحدات تعمل في أية منظومة تحرص دائماً على ان تلعب دوراً يقربها من منطقة القلب في النظام الذي تنتمي اليه . وتختلف الانظمة من حيث تكوينها حسب مقتضيات المصلحة او العرق او الموقع الجغرافي . إلا ان تسيّد البعد الاستراتيجي قد ظهر في العصر الحديث فتشكلت منظومات قامت بعد اقتصادي واخرى على بعد عسكري ولم تعد الجغرافيا او التماثل الاجتماعي او التاريخي يحددان هوية المنظومة وعليه فإن دراسة الدولة السعودية ضمن اطار مفهوم احد هذه المنظومات يكون طرفاً أساساً في تحديد منطلق السياسة الخارجية لها .

الباب الاول تعريف بالنظام الاقليمي

يعرف النظام بأنه تكوين يضم وحدات متعددة بينها تفاعلات وعلاقات بحيث تظهر عملية التفاعل ان لكل عنصر من هذه العناصر وظيفة (Function) يؤديها ، الامر الذي يجعل النظام (الكل والبناء الكلي) في حقيقته شيئاً مختلفاً عن مجرد حاصل جمع العناصر المكونة له . اي ان النظام ليس مجرد تجميع الاطراف المكونة له . إذ انه في المحصلة طبيعة مختلفة نوعياً من الكم الذي يتألف منه . حيث تدرك كل وحدة « الدولة » التي تنضم او ترغب في الانضمام او تجد نفسها مضطرة الى الانضمام الي نظام اقليمي معين ان عليها ان تتنازل عن بعض من ارادتها وسيادتها المطلقتين ، وأن تغير من اولوياتها ، بما يتفق ومصالحة المجموع ، مدركة ان ما تتنازل عنه لصالح الكل تحصل عليه من ناتج تنازلات الوحدات الاخرى لها . ولتوضيح ذلك يقال ان لو استغنت دولة ما عن بعض ناتجها القومي في سبيل بناء النظام الاقليمي وتقويته فإنها حاصلة على حسن الجوار وما يلحق ذلك من مردودات امنية او قوة في الحضور الدولي يؤمنان لها المزيد من الفائدة تعادل ما تنازلت عنه احياناً او يفوق عليه .

إن مفهوم النظام الاقليمي ببعده العلمي هو مفهوم حديث رغم انه يملك جذوراً قديمة في الفكر السياسي انطلاقاً من كون التنظيم الدولي قد بحث اصلاً إرتكازاً على مفهوم الاقليمية . كما بحثت معظم النظريات الفكرية السياسية في المحاولات التي اتبعت لخلق تنظيم عام للمجتمع الدولي في العلاقة بين ما يعرف بالاقليم وما يعرف بالعالمية او الدولية ، وخاصة عندما كانت هذه المحاولات تبحث في موضوع حفظ السلام والامن الدوليين (١٦٤) .

إن اقامة النظام الاقليمي الذي يضم عدداً محدوداً من الكيانات التي تحمل في طياتها حداً ادنى من التشابه ، تقتضي البحث في مسألة وجود قدر مشترك من المصالح الذي يكون ارضية يعتمد عليها في بناء قوة الوحدات الداخلة ضمن هذا النظام . ولعل الاهتمام الذي تبديه الدول بالنظام الاقليمي لا ينطلق من حساب الربح

والخسارة ، وإنما بإدراك هذه الدول أنها في ممارستها السياسية الخارجية لا بد وأن تأخذ في الحسبان محددات ومفاهيم ومرتكزات هي اقليمية في اساسها وتنطلق من نتاج التفاعلات التي تقوم بين دول الاقليم (١٦٤) .

وتعد ظاهرة التكتل الاقليمي ظاهرة مميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد عمت البلاد المتقدمة والنامية على السواء فلم يعد العالم المعاصر يسمح بتقديم الوحدات الصغيرة ، ولم يعد بإمكان اية دولة منفردة مهما بلغت قوتها ان تتوازن في مصالحها وأمنها مع كتلة او تجمع (١٦٥) .

لذلك يمكن القول ان العلاقات الدولية دخلت مرحلة الاقلال من حدة الاستقلال لصالح مفهوم الترابط والاعتماد المتبادل . وتجلت هذه الظاهرة في اكثر من تطبيق ، فكان هناك السوق الاوروبية المشتركة والكوميكون والتجمعات الاقتصادية في دول امريكا اللاتينية ودول امريكا الوسطى ودول منطقة الكاريبي ودول شرق افريقيا ومجالس التعاون الاوروبية ، وأخيراً لا أخراً التوجه الاوروبي نحو الوحدة (١٦٦) .

ويعود التنظيم الاقليمي الى اصول يقوم عليها وإتجاهات تميزه ، يمكن حصرها في ثلاث ركائز :

١ . التقارب الجغرافي ويستثنى من ذلك الدول العظمى التي تجاوزت امكانياتها وقدراتها المسافات .

٢ . التناسق والتماثل بين المعطيات التفصيلية لمكونات الدول للتشابه في النواحي الثقافية والفكرية او الاجتماعية او الاقتصادية او التاريخية او اللغة . وهذا عادة ما يكون من الامور النادرة ، وتكاد لا توجد إلا في العالم العربي وبعض اجزاء من امريكا اللاتينية .

٣ . اما الركيزة الثالثة ، وهي التي بدأت تحكم قيام التجمعات الدولية ، فهي لا تشترط بالضرورة توفر الركيزتين السابقتين او احدهما ، وإنما تتولد من تفاعلات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية تجعل من منظومة الدول تربة صالحة لقيام نظام ما تحدده المصالح الحيوية الناشئة تحت ظرف او آخر (١٦٤) .

ولا يعني قيام نظام اقليمي معين ان تقوم تفاعلاته وعلاقاته بمعزل عن النظام الدولي ، فلم تكن الاقليمية بديل عن العالمية بل هي درج موصلة اليها ، خاصة وقد شهد العالم ثورة مذهلة في الاتصالات والمواصلات والتناسق الاستراتيجي والتكامل التنموي ، وما ذلك إلا صدى لمعطيات مكونات النظام الاقليمي نفسه . ومن الضروري ان تصب كل هذه التفاعلات في النظام الدولي بشكل او بآخر . وترتكز دراسة اي نظام اقليمي على قراءة الخصائص والسمات للنظم المكونة له وإستطلاع مستوى القوة ونمط العلاقات ومستوى الامكانيات من حيث وجود تمايز في توزيع القوة من حيث قاعدتها العسكرية والاقتصادية والصناعية والمساحة والموارد الطبيعية والتكنولوجية ، ثم شكل السياسات ونمط التحالفات التي تتبعها الدول الاعضاء ، ثم الاطلاع على ماهية القضايا الخلافية من حيث طبيعتها اقتصادية كانت ام سياسية ام ايدولوجية . كما ان هناك جانباً آخرأ وهاماً وهو ما يقصد به الاطار السياسي او بيئة النظام وأهمية كل وحدة داخلية فيه . وغالباً ما تتجه دول القلب الى التنسيق والتضامن بينما تتجه دول الهامش الى التطلع خارج النظام الاقليمي . وهذا يجب ان لا ينسينا ان الدول ليست هي في مركز ثابت دائماً ، وليس من الضروري ان تظل تمتلك نفس الموقع ونفس المستوي من الفاعلية ، وكذا الحال بالنسبة لدول الاطراف والهوامش . وقد تسعى بعض دول الهامش الي محاولة لعب دور اكبر داخل النظام معتمدة في ذلك على مساعدة قوى كبرى خارجية ، بل قد تلجأ بعض دول القلب الى دول الهامش لتساعدها او تدعمها في صراع ما مع مجموعة اخرى من دول القلب (١٦٤) . اي ان هناك نظم تتشكل بعيداً عن الاطر التقليدية تفرضه استراتيجيات الدول ومصالحها . وهذا يفسر كثيراً من التكتلات والتحالفات الدولية التي تقوم على مفهوم استراتيجي .

الباب الثاني النظام الاقليمي العربي

- إن اي حديث عن النظام الاقليمي العربي يقودنا بالضرورة الى الحديث بدءاً عن مفهوم « الشرق الاوسط » الذي استخدم للدلالة على منطقتنا ، وهو :
١. مصطلح لا ينطلق من خصائص المنطقة او طبيعتها او موقعها ، ولكنه يرجع الى طبيعة ماهية العلاقات مع الغير .
 ٢. يعتبر مصطلحاً سياسياً يترتب عليه دائماً ادخال دول غير عربية في المنطقة ، وفي اغلب الاحيان اخراج دول عربية منها .
 ٣. إن الشرق الاوسط هو منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والاديان والشعوب واللغات ، فالقاعدة اذن هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل . وقد ارتبط تعبير او مصطلح « الشرق الاوسط » بتطور الفكر الاستراتيجي الانجليزي . فحتى الحرب العالمية الاولى عرف الفكر العربي ثلاثة مصطلحات هي « الشرق الادنى » وتركز حول الدولة العثمانية ، « والشرق الاوسط » وتركز حول الهند ، « والشرق الاقصى » وتركز حول الصين .
- وفي اول آذار عام ١٩٢١ انشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني « إدارة الشرق الاوسط » لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق (١٦٧) ، (١٦٤) .
- ولقد برزت فكرة الشرق الاوسط لتصوير فسيفسائي يضم شبكة معقدة من اشكال التعدد اللغوي والسلالي لا يوجد لها تاريخ موحد والهدف من ذلك يكمن في :-
١. العمل على رفض مفهوم القومية العربية او الدعوة الى الوحدة العربية وتبعاً لهذا التصور تصبح القومية فكرة يحيط بها الغموض ، إن لم تكن غير ذات موضوع على الاطلاق ، وذات مضمون لا يتعدى مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب ولكن هناك فاصل بين ذلك وبين الدعوة الى الوحدة العربية (٦٤) .

٢. تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة التي وصفها التصور بأنها خليط من القوميات والشعوب واللغات ، ولكل قومية دولها الخاصة بها ، وفي هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها وهذا يفسر تشجيع الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي لمنطق الاقليات في المنطقة ، ومن هنا أيضاً جاء القول بأن « الشرق الاوسط » يمثل وحدة ثقافية ، وأن على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة ، وان العرب عاشوا دائماً في فرقة وان فترات الوحدة القديمة كانت تتم بقوة السلاح (١٦٨) .

نشوء مصطلح النظام الاقليمي العربي :

لقد نشأ اصطلاح النظام الاقليمي العربي بمفهومه الحديث في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومع تأسيس الجامعة العربية ومتزامناً مع انحسار الوجود العسكري الاستعماري المباشر عن معظم اقطار العالم العربي وتتابع نيلها الاستقلال ، وظهور انظمة الحكم العربية بمظهرها الوطني المستقل ، وانضمام معظمها تبعاً الى الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . الامر الذي يمكننا من تسمية هذه الحقبة الزمنية بأنها عهد الاستقلال للوحدات المكونة للنظام الاقليمي العربي (١٦٩) .

وهكذا ندرك ان إزادات وحدات النظام الاقليمي العربي المكونة له لم تكن هي الاساس في قيامه بل كان هناك تأثير واضح للدول ذات المصالح في المنطقة على انطلاق فكرة هذا النظام ، بل وعلى صبغة بالسمة التي توافق مصالحها . فشهدنا اشكالاتاً مختلفة للتدخل الخارجي للتأثير على سلوك الدول الاعضاء وعلى توازن القوى بينها . وقد حرصت الدول الكبرى على الحيلولة دون قيام دولة كبيرة في المنطقة مستعملة كافة الوسائل ، مستغلة حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربية حتى وصل بها الامر الى التدخل المباشر ، كان آخره ما شهدناه على ساحة الخليج العربي .

كما شهد النظام الاقليمي العربي عدة مرات حركة اعادة ترتيب توازنات القوى داخله مما ولد اعادة ترتيب في محور السياسات الاقليمية ، فأخذت قضية استخدام الثروات العربية تبرز بقوة على سطح الاحداث ، واصبحت من القوة بحيث

حددت الكثير من العلاقات بين دول النظام الاقليمي العربي ، مما جرّ تلك الدول الى الانكفاء على الذات والبحث عن تحالفات خارجية تضمن لبعض الانظمة البقاء ولو كان ذلك ينافي المد القومي العربي ، فصار الاتجاه الى الواقعية السياسية مطلوباً ، وضعف الاقتناع بالركيزة الفكرية القومية اي ان الايمان بفكرة النظام قد تشتت (١٦٤) .

وهنا تركزت فكرة اقامة نظام اقليمي استراتيجي ، يعتمد القدرة المؤثرة للدول الكبرى ، فالعلاقة بين بعض الدول العربية والغرب والولايات المتحدة اصبحت ذات اولوية اكبر من العلاقات العربية العربية ، حيث باتت المصالح الاقتصادية هي التي تحكم العلاقات هذه وتصبغها بصبغتها .

ولقد وجدت الدول الاوروبية والولايات المتحدة ضالتها في الوضع العربي الجديد فأخذت تركز فكرة التنازع والصدام بل وتدعو الى ضرورة اقامة نظام اقليمي عربي جديد يضم فقط الدول المؤيدة لها والسائرة في فلكها .

الباب الثالث

السعودية في النظام الاقليمي العربي

إن السعودية كباقي معظم الدول العربية قد تغيرت مواقعها في النظام الاقليمي العربي وذلك تبعاً للأحداث التي اثرت في هذا النظام ، وردود الفعل التي واكبت هذه التحولات الاقليمية والدولية ، ولكننا نجد ان العامل الاقتصادي هو الذي رسم موقع الدولة السعودية بشكل متكرر :

١. مرحلة إنتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء تشكيل الجامعة العربية وإنتهاء بعام ١٩٥٥ :-

لقد شهدت هذه الفترة ظهور نظام دولي اخذت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يستقران على قمته . كما بدأ النظام العربي آنذاك مخترقاً منذ نشأته الاولى وذلك بقيام اسرائيل والمحاولات المستمرة للتحكم في تطور النظام والتأثير عليه . فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية تمارس دوراً نشطاً في المنطقة العربية مستندة الى النفوذ المتراكم للدول الاوروبية ، وتنفيذاً لإستراتيجيتها القائمة على بناء سلسلة من الاحلاف لتنفيذ سياسة الاحتواء لخنق الاتحاد السوفياتي (١٦٤) .

أما السعودية فقد انتهجت سياسة ثابتة طوال هذه الفترة تركزت على إستثمار موقعها الديني والاقتصادي وتقوم على مقاومة مشروع اقامة سوريا الكبرى او الهلال الخصيب ، وقد استطاعت ان تستأثر باهتمامات التيارات الوطنية في سوريا بعد ان اظهرت شيئاً من المناورة والمقاومة للسياسات البريطانية . ونظراً لعدم وضوح العلاقات السعودية الامريكية لكون الدور الامريكي لم يأخذ دوره التأثيري في تطور السياسة العربية بعد ، فلم تستطع الحركة القومية العربية ان تسجل على السعودية موقفاً تحالفاً مع الولايات المتحدة (١٦٤) .

أما في نهاية الفترة فلم يكن للسعودية موقف واضح اذ اخذت ترصد ما يجري على الساحة العربية ، كما وقفت الى جانب مصر ضد التوجه العراقي الداعي

الى توقيع معاهدة تحالف مع تركيا ، وذلك في محاولة من العراق لدعم موقفه في النظام الاقليمي العربي ، مما اعتبرته مصر والسعودية محاولة لإدخال طرف خارجي هامشي في قلب النظام العربي . وقد وقفت السعودية الي جانب مصر وذلك في العمل علي منع العراق من احداث تغييرات في منطقة القلب العربي . وهكذا استمرت العلاقات الوثيقة بين السعودية ومصر ، حيث اهتمت مصر بالسعودية التي اوضحت صلاتها القوية بالولايات المتحدة ، وأمنت القيادات المصرية بأن السعودية هي التي عطلت حلف بغداد ، فأقامت معها اتفاقيات عسكرية .

٢. المرحلة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) :-

لقد شهدت هذه المرحلة الحرب الباردة وإزادات حدة التوتر الدولي كما تطورت فكرة التوسع الاستراتيجي وترسخت سياسة الاحتواء الامريكية ، الامر الذي دعا الدول الصغيرة الي محاولة الخلاص من اخطار تطاحن العملاقين . فظهرت سياسات الحياد الايجابي . فأعلنت امريكا من جانبها ما عرف بمبدأ « ايزنهاور » الداعي الي ملء الفراغ في المنطقة بعد انحسار النفوذ الغربي الفرنسي والبريطاني . وفي هذه الفترة ايضاً انقسم النظام الاقليمي العربي الي جبهتين متعاديتين ، كانت السعودية والاردن ولبنان طرفاً يعيل الي قبول السياسة الامريكية التي دعت الي التعرض لأي عدوان على دول المنطقة من قبل اي قطر خاضع للشيوعية الدولية ، بينما اتسع نفوذ الاتحاد السوفياتي في كل من سوريا ومصر (١٦٩) . الامر الذي وخلق هذا قلقاً شديداً في السعودية التي اخذت بإعادة حساباتها في علاقاتها مع مصر فأسرعت عام ١٩٥٧ الي قبول « مبدأ ايزنهاور » وإقتنعت بالرأي الامريكي الذي اكد لها ان الاهداف المصرية تساعد على تنفيذ الخطط السوفياتية ، ومن ثم تسرب الشيوعيين العرب الي المراكز القيادية ، فسارعت السعودية الي تأييد الاردن الذي بدأ خلافه مع مصر ، كما اخذت السعودية بإعادة اتصالاتها مع بغداد (١٦٤) .

٣. فترة الاعوام (١٩٦٢ - ١٩٦٧) :-

إنحسرت الحرب الباردة مما اخذ يغير معايير التزام الدول الصغيرة بالخط السياسي للدولة العظمى . فبعد ان كان اي تقارب ترغبه الدولة الصغيرة او تبديه نحو احد القطبين يلقي قبولاً ويثمن كثيراً ، تغير الحال مع بدء مرحلة الوفاق ، مما جعل اهتمام الدول العظمى بالولاءات التقليدية والهامشية يخف . بل واخذت الدول

العظمى تطالب دول الفلك بضرورة تقديم مميزات استراتيجية وسياسية . وقد انعكست هذه الحقيقة الدولية الجديدة على الوضع في العالم العربي . كما رافق ذلك وقوع احداث هامة في المنطقة العربية ، حيث فشلت الوحدة السورية المصرية ، وفي العراق استمر الضعف في الامكانيات الاساسية ، كما شهد ايضاً انقلاباً في شباط ١٩٦٣ . وفي مصر بدأت الامكانيات السياسية بالضعف . بينما في السعودية بدأ تحسن يطرأ على هذه الامكانيات بعد تنحية الملك سعود . كما تحسنت صورة السعودية مع تحسن قدرتها الاقتصادية في الوقت الذي اصاب الاقتصاد المصري نزف كبير بسبب حرب اليمن ، التي عمقت الخلافات المصرية السعودية ، حيث تبنت مصر الثورة اليمنية ، بينما اخذت السعودية على عاتقها مهمة مساندة الحكم الملكي منطلقاً من ذلك الى قيادة التيار المحافظ في النظام الاقليمي العربي الذي شكل عام في مواجهة مصر التي كانت تقود العمل القومي العربي ، مما حدا بالمملكة العربية السعودية الى استخدام الدين في محاولة لتحقيق التفوق على الايديولوجيات العلمانية الاخرى ، ساندتها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تدعو الى قيام حلف اسلامي ، وقد وصف هذا النشاط السعودي بأنه اول عمل سياسي تقوم به دولة عربية يفضي الى دمج النظام الاقليمي العربي داخل نظام اوسع مما هدد كيان النظام العربي ، كما شهدت السعودية استقراراً في الاحوال السياسية التي رافقت وصول الملك فيصل الى سدة الحكم (١٩٦٤) . وقد استندت السعودية لتنفيذ كل ذلك قدرتها الاقتصادية التي اخذت بالتحسن سواء عن طريق زيادة الانتاج او ضبط الانفاق الداخلي الذي شهد نزفاً كبيراً ايام الملك سعود .

٤. الفترة التي استمرت بين عامي (١٩٦٧ - ١٩٧٧) :-

استهلّت هذه الفترة بتعمق الخلافات العربية وإزدياد الهوة بين الامكانيات العربية الكلية والامكانيات الاسرائيلية ، إلا انه وبالرغم من كل ذلك فقد شهد النظام الاقليمي العربي ولادة ايجابيات كثيرة ساهمت في خلقها حرب حزيران .

اما على الصعيد الدولي فقد بدأت مرحلة الوفاق على مستوى القمة تشهد مزيداً من التعمق ، كما برزت القوة الاقتصادية الاوروبية واليابانية . وإزدادت الازمة السياسية الداخلية في امريكا بسبب حرب فيتنام ثم فضيحة وترجيت ومحاولة الصين الشعبية لتكون طرفاً في القمة الدولية . وبالرغم من تنامي التوجه

نحو الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، إلا انه ظل هناك الصراع الأمريكي السوفياتي محتدماً على دول النظام الاقليمي العربي . فالولايات المتحدة تريد ترويض العناصر الثورية العربية لإفشال محاولات الاتحاد السوفياتي التقرب من الدول العربية ذات التأثير المركزي . كما اخذ الصراع الدولي يشتد لضمان استمرار تدفق النفط وبأسعار مناسبة . اي ان الصراع اتسم بالطابع الاقتصادي اكثر من قبل .

أما العلاقات العربية - العربية فقد تميزت بضعف توفر مقومات العمل الجماعي المكثف بصورة تضمن العمل المشترك ، حين كان التفاوت كبيراً بين الدول الاعضاء . وأخذت الوحدات الرئيسية في النظام تركز على العمل الداخلي ، وتعمقت ظاهرة تشابك المصالح المتعارضة فتلاقت سياسات الدول الغنية في أمور النفط واسعاره بينما تشتتت في ميادين أخرى كالصراع العربي الاسرائيلي .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد كانت في هذه الفترة محط الانظار باعتبارها القوة الاقتصادية الاولى . كما ان تصاعد قوة التيار المحافظ خلق فرصة امام السعودية لتتولى قيادة النظام الاقليمي العربي . إلا ان الواقع ان المملكة العربية السعودية لم تكن تتجه نحو البحث عن « القيادة » بقدر ما كانت تبحث عن « النفوذ » مقدرة في ذلك مقوماتها واهدافها اذ ادركت ان « القيادة » تتطلب « علاقات قوة » و « توافق كامل » بين مقومات القوة المادية ومقومات القوة المعنوية . وأدركت السعودية ان امر تسلمها القيادة يتجاوز خبرتها في ميدان السياسة الخارجية ومقدرتها فيها ، الامر الذي اضطرها الى ان تلقى بثقلها في سبيل منع اطراف النظام العربي من تحميلها مسؤولية القيادة ولم يمنعها ذلك من توسيع دائرة عملها السياسي الخارجي وتركزها حول :-

أ - البحث عن حماية امنها في مواجهة التغيرات التي وقعت بسبب غياب النفوذ المصري وتزايد الرغبة الايرانية في السيطرة وممارسة الوصاية على منطقة الخليج ، فقامت السعودية بمواجهة هذه الاخطار بالمحافظة على الحد الأدنى من علاقاتها مع ايران مع الحرص على تسليح نفسها وتنفيذ سياسة التنسيق بين دول الخليج العربي والتصدي للمحاولات المصرية في جذب طهران في اتجاه القلب العربي . وإستغلت بذلك قيادتها للثروة العربية التي بدأت تتسلم قيادة العالم العربي .

ب - اتجهت السعودية في هذه المرحلة الى تفسير التضامن العربي بأنه شكل من اشكال التقارب الذي لا يلقي علي عاتقها تبعات ضخمة ، ولا يوقعها في خضم نزاعات عربية تستنفذ طاقتها السياسية ، ولذا فإننا نراها تدخل في معالجة سطحية لحل قضايا جوهرية ، وتسعى الى تأجيل انفجار الازمة دون العمل على بذل اي جهد للدخول في صلبها ، الامر الذي لم يفسح المجال امام النفوذ الاقتصادي السعودي ليصل الى مرحلة الترجمة السياسية (١٧٠) .

ج - اكدت السعودية في هذه المرحلة سياسة خاصة بها تجاه القضايا العربية وعلى رأسها وسائل معالجة الصراع العربي الاسرائيلي . فلم تتخذ قراراً حاسماً تجاه التسوية حرباً او سلباً ، مفسرة ذلك كونها تخشى خطر الانقسام الداخلي او تنشيط التحالفات العربية وإعادة سياسة الاستقطاب بين اعضاء النظام . اما السبب الاساس في ذلك فهو الرغبة في عدم الانخراط داخل التفاعلات السياسية الحادة .

٤. الفترة التي تلت ١٩٧٧ :-

بدأت هذه المرحلة ما بعد كامب ديفيد ، وهي مرحلة شهدت بعداً جديداً للصراع العربي الاسرائيلي . إذ انه بخروج مصر من ساحة احتمال اللجوء الى العمل العسكري ، لم يعد هذا الصراع يمثل مكان الصدارة في محور السياسات الاقليمية العربية فعليا ، حيث اخذت تبرز شعارات التسويات السلمية . وقوى مركز الثروة العربية وإستخدامها في التنمية وفي رسم نمط العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة . وقد انعكس الفارق بين الدول الغنية والفقيرة على شكل النظام الاقليمي العربي واصبح التميز واضحاً على المستويات الاقتصادية والمستويات الاجتماعية ، بل وأثر ذلك على نمط التفاعلات داخل هذا النظام (١٧١) ، (١٧٢) . فقد اعيد ترتيب توازنات القوى في المنطقة حيث اهتزت القيادة التاريخية لمصر بسبب الهزيمة العسكرية والازمة الاقتصادية وإزدياد الاعتماد على مصادر خارجية للقوة (١٧٣) . الامر الذي هيا الظروف لدفع السعودية لأخذ دور قيادي هيأته لها قدرتها الاقتصادية المتنامية ، وقد سميت هذه الحقبة بالحقبة السعودية ، حيث اخذت تلعب دوراً واضحاً على مستوى

قيادة النظام مما خلق ما عرف بمصطلح « عدم التناسق في المكانة ». فمصر بالرغم من كونها دولة لها قاعدة سكانية وصناعية وقدرة عسكرية كبيرة فإنها لم تستطع ان تحافظ على مركز القيادة بسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهتها . كما ان السعودية ذات القدرة الاقتصادية الهائلة لم تستطع ان تأخذ مركز القيادة لضعف حجمها السكاني وتواضع قدرتها العسكرية ، وشح الخبرة الدبلوماسية ، وعدم رغبتها في لعب دور القيادة . كما شهدت هذه الفترة ايضاً مفارقة بين الثروة والقدرة على حمايتها ، إذ ان كل الدول الخليجية ومنها السعودية كانت تملك ثروات هائلة إلا انها لم تكن قادرة على تأمين الحماية العسكرية لهذه الثروة (١٦٤) .

ولا بد من الاشارة الى الخلل الذي اصاب التوازن في العلاقات السعودية - الامريكية في هذه الفترة ، وذلك اثر توقيع مصر لإتفاقيات كامب ديفيد . إذ ان السعودية وعلى الرغم من علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة ورغم ميلها الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالوسائل السلمية ، إلا انها خشيت ان تعزز هذه الاتفاقية الدور المصري واخذ الواجهة في العلاقات الامريكية في المنطقة . ومن هنا يمكن لنا ان نفسر الموقف السعودي الذي بدا سلبياً تجاه مصر ، حيث انضمت الي اجتماع بغداد ، وكانت من الدول المؤيدة الى مقاطعة مصر ومحاصرتها .

ورغم ذلك فإن السعودية ظلت تحمل القدر الاكبر من اعباء تنفيذ سياسة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والعرب سواء على مستوى التنسيق العسكري والاقتصادي بينهما ، او في محاولة رفع الاسوار بينها وبين الدول التي لم تكن ضمن هذا التحالف ، وذلك تنفيذاً لرؤيتها ان امنها الداخلي ومصالحها الذاتية لا يمكن الوصول اليهما عن طريق التضامن مع الدول العربية ، وإنما بتأتي ذلك عن طريق تقويتها للعلاقة مع دول الغرب والولايات المتحدة بالذات . وهي ترى كذلك ان علاقاتها مع الدول العربية ستحملها عبئاً مالياً هي في غني عنه . ومن هنا فقد اتخذت السعودية قرارات سياسية تعتمد على استعمال المعونة والمساعدات ، كما استمرت بالبحث عن الدور « النفوذ » بل وحاولت الخروج عن هذا المطلب الى البحث عن دور « قيادي » اذ لم تعد تكتفي بتزعمها قيادة دول مجلس التعاون الخليجي بل ارادت ان تسحب هذا الدور على دول بيان دمشق الذي وقع إثر انتهاء

حرب الخليج . ومن هنا جاء الخلاف مع مصر وسوريا اللتين طالبتا بضرورة إعطاء البعد الامني الاهمية القصوى في الاتفاق مما يعني بالضرورة زيادة الدور القيادي لهاتين الدولتين ، بينما رفضت السعودية ودول الخليج ذلك المطلب .

وليس بخاف ان المشاكل التي تعرض لها البيان المذكور تعني ان الدول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ترفض الاحتكام الى النظام الاقليمي العربي وتفضل الاحتكام الى نوع من النظام الخليجي الذي اصبحت مرجعيته إستراتيجية أمريكية - اوروبية - دولية . وحاولت دول الخليج ان تتجاهل ان معنى ذلك هو ان لإيران وتركيا اولوية التعامل قبل مصر وسوريا ، مما سيقود الى تغير اولوية الانتماء كونها عربية اسلامية الى اسلامية غير عربية ، ولعل هذه اكبر خطورة تهدد النظام الاقليمي العربي (١٧٤) .

ومما يجدر ذكره ان الثروة البترولية قد اسهمت في احداث تغيير كبير في النظام الاقليمي العربي ، وقد شمل ذلك الابعاد القيمية والهيكلية ، وانقسمت الدول العربية حسب وضعها الاقتصادي ومال توازن القوى الى صالح الاغنياء الذين اخذوا بمنعون تسرب الثروة الى الدول الفقيرة .

وفي هذه المرحلة واتت الفرصة السعودية اكثر من مرة لتأخذ دوراً اكثر فعالية لو انها استطاعت ان تحسن لعبة المواجهة مع المتغيرات التي رافقت انتقال القوة في العالم العربي من ايدي العسكر ومن ايدي اصحاب الايديولوجيات الى ايدي اصحاب الثروة والتجار والاغنياء وسماسرة القوة . فالسعودية لما لها من قدرة اقتصادية كبيرة كان يجب ان تستمر في تطوير موقفها الذي اتخذته في مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وما سبق لها من مواقف في عام ١٩٧٣ وما تلاها . إلا أن السعودية ادركت ان هناك تناقضاً كبيراً بين ثروتها وبين قدرتها على حماية هذه الثروة . كما عاشت تناقضاً آخر تمثل في عدم قدرة الانسان السعودي على التأقلم مع ثروته الباهظة . اما المسألة الخلافية الثالثة فهي التناقض بين دور المملكة العربية السعودية القيادي اقتصادياً وبين دورها النابع قومياً ، فهي تعاني من مشاكل نقص القوة العسكرية والاجتماعية ، فالثروة والأمن ليسا من الضرورة ان يسيرا جنباً الى

جنب كما تصورت النخبة الحاكمة في السعودية ، التي وجدت نفسها دون وعى في خضم السياسات العربية فوّقت في شرك القيام بدور قيادي دون ان تكون مؤهلة لذلك ، فتسابقت دول كبرى على كسب ودها وصادقتها الأمر الذي غرر بالنخبة القيادية السعودية ، فظنت انها قد امتلكت هذا الدور ومن هنا نرى سبباً آخر أدى الى التزامها بقرار مؤتمر بغداد (آذار ١٩٧٩) الذي عارض اتفاقيات كامب ديفيد رغم الضغوط الامريكية الهائلة التي وضعت على السعودية لتغيير موقفها من هذه الاتفاقيات .

الباب الرابع السعودية وأمن الخليج

لقد تبنت السعودية - خليجياً مفهوماً أمنياً ينبع من قوتها ومركزها القيادي إقتصادياً ، ويدخل هذا المفهوم نظرياً ضمن مفهوم الامن الاقليمي بوجه خاص ومفهوم الامن الجماعي بوجه عام . مع إدراك ان مفهوم الامن اساساً يرتبط بمفاهيم المصلحة القومية والاهداف القومية والقوة والسلطة ، وبالتالي فإنه يدخل في صلب صناعة السياسة الخارجية لأية دولة من دول الخليج .

ولقد ترتب على ذلك ان اصبحت منطقة الخليج مضماراً للصراعات العنيفة بين اطراف إقليمية ودولية متعددة تعارضت مصالحها وأهدافها وقد خلق ذلك نوعاً من عدم الامن في المنطقة زاد من تفجر المفاهيم والصياغات التي كانت مطروحة لتحقيق امن الخليج . بينما كانت ايران ايام الشاه تعتبر جبهة متقدمة لحماية مصالح الغرب ، وأصبحت بعد الاطاحة بحكم الشاه مركزاً لتصدير الثورة الى الخارج والى منطقة الخليج بالذات ، وقد وقع العبء الاكبر على السعودية للتصدي لهذه التوجهات الايرانية الجديدة .

وكانت مسألة امن الخليج قد بدأت بالظهور في الفترة التالية للإنسحاب البريطاني عن شرق السويس عام ١٩٧١ ، وقد عملت بريطانيا قبل ذلك بجهود كبيرة لضمان حالة الاستقرار في تلك المنطقة والمحافظة على النظم والاوزاع التي كانت قائمة . كما ادى الانسحاب البريطاني من المنطقة الى زيادة مسؤولية الولايات المتحدة في مواجهة الكتلة الشرقية ، هذا بالاضافة الى الدور الذي اخذت تضطلع به ايران والتي حرصت على فكرة إقامة نوع من « الدفاع الاقليمي » للخليج ، غير ان دول المنطقة رفضت هذه الفكرة ومن هنا تولد الصراع والتنافس المتعدد الاطراف (١٧٥) . وتوالت الاتصالات بين دول المنطقة للوصول الى حل توفيقي يرضي جميع الاطراف ، إلا ان هذه الاتصالات لم تجد شيئاً حيث تركز الخلاف حول « طبيعة » امن الخليج ، فبينما رأت الدول العربية ان هذا الامن يجب ان يرتبط

بالامن العربي رفضت ايران ذلك لأنه لا يوافق مصالحها (١٧٦) . وقد زاد من حدة هذا الخلاف ذلك الصراع الذي يرجع الى اطر اجتماعية وميزات تاريخية للمنطقة ، إضافة الى ذلك التفاوت في المستوى الحضاري بين دول المنطقة التي كان معظمها يعاني من تداخل في الحدود الجغرافية مما أثار مشاكل مستمرة الى وقتنا الحاضر ، وقد زاد من ذلك الاكتشافات النفطية في المناطق الحدودية (١٧٧) . وقد توج ذلك الصراع التنافس بين هذه الدول في الرغبة في السيطرة على المنطقة والقيام بدور الدولة الكبرى فيها ، خاصة بين ايران والسعودية والعراق ، وما رافق ذلك من حرص إيراني على تأكيد السيادة الفارسية علي المنطقة .

إن عنصر الامن في منطقة الخليج العربي هي مسألة غاية في التعقيد ، فالمصالح الاجنبية ترتبط ارتباطاً حيوياً مع المنطقة مما يخلق تداخلاً قوياً بين « أمن الخليج » من وجهة نظر عربية ومحلية وبين « أمن الخليج » من وجهة نظر القوى الدولية الخارجية التي تعتبر المحافظة على مصالحها في الخليج امتداداً لامنها القومي . وفي هذا الاطار ينظر الى كل من السعودية وايران على انهما نقطتا الارتكاز للمفهوم الغربي بشكل عام والامريكي بشكل خاص « لأمن الخليج » فحرصت الولايات المتحدة على خلق نوع من التعاون السعودي الإيراني بإعتبار ان ذلك عامل من عوامل الاستقرار في المنطقة . هذا الى جانب استمرار المراقبة الإيرانية لتزايه القوة العسكرية السعودية واستمرار المراقبة الأمريكية لتطورات الثورة الإيرانية ، وما رافق ذلك من ظهور نوع من العداء الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا اخذت الولايات المتحدة بدراسة عدة خيارات لضمان استمرار حماية مصالحها في المنطقة ، ومن تلك الخيارات اعتمادها المباشر على قوتها العسكرية ومحاولة التخلي عن السياسة الأمريكية التي وضعها الرئيس نكسون والقاضية بخلق قوى اقليمية تتولى بنفسها الدفاع عن نفسها وحماية المصالح الأمريكية . كما وضعت الولايات المتحدة خياراً يتمثل في محاولة استعادة الثقة بالسياسة الأمريكية مع الاعتماد على نموذج كامب ديفيد في سبيل بدء مفاوضات سلام تجبر فيها اسرائيل على تقديم بعض التنازلات (١٧٨) . وهذا كله مرتكز على المصلحة الأمريكية والاوروبية في ضمان استمرار تدفق النفط اليها .

وهكذا فقد شغل الغرب وامريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في بلورة مفهوم الامن الاستراتيجي وإحكام الحصار حول الاتحاد السوفياتي وسد الثغرات التي يمكن ان ينفذ منها الى مناطق حيوية وحساسة ، ومن اهم هذه الثغرات واطورها منطقة الخليج العربي ، وذلك لكونها تحتوي علي اكبر مستودع للبترول في العالم . ولعل اختلاف الوضع الاستراتيجي في الخليج قد فرض على الغرب والولايات المتحدة ان تختار بدائل اخرى لتحكم سيطرتها عليه بعد ان انسحبت بريطانيا عن مناطق شرق السويس (١٩٧١) وبعد تفجر الثورة الايرانية (١٩٧٩) مما خلق توتراً في المنطقة فرض ضرورة إعادة طرح فكرة الفراغ الاستراتيجي ، حيث بُحِثت امكانية استخدام اسلحة نووية تكتيكية في منطقة الخليج كرد على احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بغزو ايران . وتلا ذلك ما عُرف « بمبدأ كارتر » الذي يرى ان المصالح الامريكية في منطقة الخليج هي مصالح حيوية لا بد من حمايتها ولو اضطرت الولايات المتحدة الى استخدام القوة العسكرية . وإنسحب هذا المبدأ على كل القرارات الامريكية حتى حرب الخليج . كما طرحت فكرة اقامة وجود عسكري امريكي دائم في المنطقة . إلا ان هذا الخيار قد استبعد لما كان يمكن ان يثيره من مصاعب سياسية وإقتصادية تتمثل في الرفض العربي لهذا الوجود وفي حجم النفقات الباهظة التي تتطلبها عملية الامداد والاعاشة وما يرافق ذلك من ضرورة وجود نقطة إرتكاز .

وما ان اندلعت الحرب العراقية الايرانية (ايلول ١٩٨٠) حتى برزت الى السطح حقائق وظروف املت على الولايات المتحدة الامريكية ان تغير من استراتيجيتها وفرضت على دول الخليج العربي التي كانت تخشى التهديد المباشر من قبل ايران المسارعة الي إقامة مجلس التعاون الخليجي (ايار ١٩٨١) . اما التغير الذي اتجهت اليه الدول الغربية وامريكا ، فقد تمثل في ضرورة خلق وجود عسكري في الخليج .

كما رأَت الاستراتيجية الامريكية ان وجودها العسكري في منطقة الخليج ضرورة لحماية مصالحها الحيوية رغم ما يكتنف هذا من اعباء . ومما زاد من تمسك اصحاب نظرية الوجود العسكري الامريكي الدائم في المنطقة بنظريتهم هو ان الادارة الامريكية قد ادركت ان القوى الاقليمية العربية في الخليج لا تمثل بديلاً كافياً لسد

الفراغ الاستراتيجي وحراسة المصالح الامريكية الحيوية . وقد اثبتت حرب الخليج ان القوى العربية لا تستطيع سد الفراغ الاستراتيجي الذي تؤمن به الولايات المتحدة وتعتمده ، رغم ان كلاً من الولايات المتحدة والخليجية قد أدركت ان الوجود الاجنبي في المنطقة يثير الفهم العربي لمبدأ الامن القومي ويستفزه ، كما ان هذا الوجود يستلزم اكتساب شرعية دولية وإقليمية (١٧٩) .

وكان على السعودية التي ارتبطت سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً مع الولايات المتحدة الامريكية ومع دول اوربا الغربية ان تبحث عن سبيل يؤمن لشركائها تنفيذ استراتيجية أمنية هي جزء من استراتيجيتها الامنية . لذا فقد عملت السعودية على مناقشة اي فكرة تدعو الى بناء امن قومي عربي يعتمد اتفاقيات الدفاع المشترك في اطار الجامعة العربية . بل وخلقت حولها جواً من الشك سواء في علاقتها اليمنية او العراقية او الاردنية او حتى الخليجية . ومن المعروف ان ما من منطقة تصبح ذات ثقل جيواستراتيجي او ثقل اقتصادي ولا تملك القدرة على الدفاع عن نفسها إلا وتصبح مطمعاً للدول القوية ذات المصالح في هذه المنطقة (١٨٠) . لذا فقد وصل الامر بالولايات المتحدة انها غدت مستعدة استعداداً كاملاً لخوض اي نوع من انواع الحروب بما في ذلك الحرب النووية للحيلولة دون دخول هذه المنطقة في دائرة نفوذ اية دولة اخري عدوة كانت ام صديقة . اذ لم يعد النفط في الاعتبار الاقتصادية مجرد مصدر للطاقة فقط ، إنما اصبح مصدراً لرؤوس الاموال السائلة الصالحة لعمليات الاستثمار الدولي (١٨١) . كما ان وجود هذا النفوذ سيؤدي الى توجيه العوائد الى بناء تنمية عربية شاملة تخلق من الدول العربية كتلة اقتصادية سياسية جيوبولتيكية هائلة . ومن هنا نفسر الموقف الامريكي من ايران

ساندة الشاه ومن ثم العمل على تحطيم هذه القوة الايرانية بعد سقوط الشاه في الثورة الاسلامية سلطة الحكم . فقد تدخلت القوتان الامريكية والغربية في زيادة توزيع القوة في المنطقة وذلك بالتدخل المباشر او غير المباشر في الحرب العراقية الايرانية والحرص على تدمير الآلية العسكرية الايرانية التي افلتت من اومن ثم الاستدارة نحو العراق وتحطيم قدرته العسكرية خلال حرب الخليج

١٤ - مجلس التعاون الخليجي - الامن والاستراتيجية :

إن الحديث عن مجلس التعاون الخليجي خاصة فيما يتعلق بالقضايا الامنية يشكل اساس الحديث عن السعودية في هذا المجلس بكونها هي الدولة الاكبر والاغنى ، إلا انه لا بد وأن نقدم للدور السعودي الامني الخليجي هذا بتصوير قضية الامنية في ذهنية مجلس التعاون الخليجي بشكل عام .

لقد اخذ مجلس التعاون الخليجي بعين الاعتبار ضرورة اعطاء الاولوية في برامجه التعاونية لبناء القدرة العسكرية للدول الاعضاء وذلك انطلاقاً من اليات العمل الامني (١٨٢) . وقد ادركت هذه الدول ان تكثيف وجود القوات الاجنبية المباشر وغير المباشر لا يمكن ان يحقق لها استقراراً حقيقياً . كما ان هناك ارتباطاً عضوياً بين مصالح الولايات المتحدة والغرب في حماية الخليج وبين حماية اسرائيل . وادركت هذه الدول ان مفهوم الامن في الخليج وم ذو عدة ابعاد ، ويرى فيه الغرب والولايات المتحدة وسيلة لتحقيق ضرورة صالحة لمصالحهم الحيوية ، وهي ضمان استمرار تدفق النفط ، وهذا لن يتأتى بسهولة اذ لا بد وان يصطدم بالتصور العربي الخاص للإمن القومي . ومن هنا نقول ان الهدف الاساس من اقامة مجلس التعاون الخليجي هو اساس امني في الاولى . إلا ان عدم قدرة هذه الدول سكانياً أولاً وإستراتيجياً ثانياً على بناء فكرة رادعة جعل من الضروري ان تعتمد اولويات سياستها الخارجية على نوازلها وعلى قدرتها على التعامل مع هذه الموارد وتحقيق ذلك إما عن طريق علاقات متميزة مع الولايات المتحدة والغرب لغايات امنية لها محاذيرها وأما ان استبدال سياسة لسياسة العسكري بسياسة التعاون الاقتصادي وتقديم ذات والقروض والمعونات المالية (١٨٣) .

لقد إرتبط امن الخليج دائماً بالقضايا والصراعات المتفجرة حوله ، فالقضية اللبنانية والحرب العراقية الايرانية والصراع العربى الاسرائيلى وحرب الخليج الاخيرة قد اثرت جميعها بدرجات متفاوتة على قضية الامن فى الخليج فكل هذه الحروب قد هددت بخطر التوسع . وقد اكد ذلك انتقال مركز الثقل وعنصر الجاذبية للعالم العربى من مكانه التقليدى فى مصر والمشرق العربى الى منطقة الخليج وذلك بعد تنامى الثروة النفطية وتفجر الثورة الايرانية وإزدياد اهمية مضيق هرمز الى جانب ترسيخ مفهوم الامن الاسرائيلى على اساس ارتباطه الوثيق بالتصور الامريكى للامن فى المنطقة .

فتنازع مفهوم امن الخليج منهجان الاول ينظر اليه على انه مسألة مرتبطة بالامن والسلام الدوليين وهذا المرتكز الذى استند اليه الامريكيون حين برروا هجومهم على العراق وصراعهم معه فى حرب الخليج الاخيرة . وثانيهما ان أمن الخليج هو اولاً وقبل كل شىء جزء من الامن العربى ، اى ان المنهج الاول قد ركز على الجوانب العسكرية فقط كونه اخذ المشكلة فى إطار الصراع الدولى ، بينما ركز المنهج الثانى على الجوانب الاقليمية والتنموية ، ومن ثم فقد أخذ يدعو الدول الكبرى لى تدعم القدرة العسكرية لدول المنطقة بحيث تتمكن من حماية وجودها دون تدخل مباشر . وذلك لكون أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الامن القومى العربى ، وبالتالي فإن الدفاع عنه هو مسؤولية شعوبه واهله فى المقام الاول (١٨٤) .

لقد وصلت قضية الامن فى الخليج العربى احياناً كثيرة الى درجة الوهم خاصة اذا ادركنا ان مجمل الدخل الذى حصلت عليه دول البترول ومجموع ارباحها قد تراوحت فى وقت من الاوقات ما بين ٢.٥ - ٣ تريليون دولار ، انفق اكثر من نصفها على مقتضيات الامن وذلك فى التحضير لمعركة ليس لها على ارض الواقع وجود اكيد ، وذلك لكون المنطقة تعيش خلف خطوط حمراء لا يسمح بتجاوزها . واصبح الانفاق على الاسلحة امراً يحكمه الخيال وتفعل الاوهام فيه فعلها ، ولعل كثيراً من هذه الاوهام كان وليد اوهام اخرى ، وهكذا تسلسلت النظرة الى خلق نوع من الخوف حتى يكون البحث عن الامن مبرراً (١٣٤) .

ولما كانت السعودية هى الدولة الكبرى فى منطقة الخليج فإنها هى التى تسوس تجمع (مجلس التعاون الخليجى) وهى التى ترسم له سياساته الكبيرة

والمصيرية . وحتى نتحسس هذا الدور نقول ان السعودية قد احتلت المرتبة الثالثة بعد العراق واسرائيل فى نسبة حجم الانفاق الدفاعى الى الناتج القومى . إلا انها تحتل المرتبة الاولى فى الاجمالى المخصص للإنفاق الدفاعى (٧٩) . كما يبلغ متوسط الانفاق على الجندى السعودى تسعة اضعاف ما ينفق على الجندى الاسرائيلى و ١٣ ضعف متوسط الانفاق على الجندى الايرانى و ١٨ ضعف متوسط الانفاق على الجندى العراقى (١٨٥) . وقد ذكرت المصادر ان القوات السعودية لم تتجاوز حد ٥٢.٥٠٠ جندى عام ١٩٨٥ وصلت الى ٦٥ الف عند انفجار حرب الخليج انفق عليها اكثر من ١٧ بليون دولار حتى عام ١٩٨٥ (١٢٣) . وبالرغم من كل هذا الانفاق الهائل ، إلا ان السعودية لم تستطع ان تصل بهذه القوات الى درجة الحماية الذاتية ، ولم تستطع السعودية كذلك ان تشكل فى يوم من الايام خطراً على اسرائيل (١٨٦) ، وذلك لكون المرجعية الامنية للدولتين واحدة ، وعليه نفسر التوجه السعودية الدائم الى الحل السلمى للنزاع العربى الاسرائيلى ، لأن فى انتهاج اى اسلوب آخر هو وقوع فى التناقض والتضاد بالنسبة للسعودية .

ولقد إتسم الموقف السعودى فى الابتعاد بالامن الخليجى عن المواقع الساخنة وعدم الاقتراب من خطوط التماس . وكذلك رفض الاندفاع نحو دائرة الاحلاف العسكرية (١٨٧) .

وهكذا يكون الهاجس الامنى هو الذى حكم السلوك الخارجى السعودى والخليجى ، إلا انه كان هاجساً فيه كثير من التخوف من الدخول الى ساحة الصدام العسكرى المباشر . حيث كانت السعودية ودول الخليج تتحسس من التدخل الاجنبى السافر فى المنطقة لما يحمله ذاك من ردود فعل ربما تكون ذات عواقب غير محمودة . وكثيراً ما اعرب القادة السعوديون عن قلقهم من استخدام القوة العسكرية فى المنطقة . وحتى فى ازمة الخليج فإن السعودية ترددت قبل ان توافق على استقدام القوات الامريكية والحليفة الى اراضيها . وفى حوادث سابقة حرصت السعودية على ان لا تظهر علانية بأنها الدولة التى تستدعى الاجنبى وذلك للحساسية العربية وللحساسية الاسلامية . وعلى سبيل المثال فقد اصدر وزير الخارجية السعودى بياناً شجب فيه العملية الامريكية الفاشلة فى إنقاذ الرهائن فى طهران (نيسان ١٩٨٠) حيث اعرب عن قلق حكومته من العمل الذى قامت به الولايات المتحدة الامركية ضد

ايران ، وقال ان استخدام القوة العسكرية قد تعدى الحدود المقبولة للسلوك الدولي ، كما قال الامير فهد ان التدخل الاجنبي في الخليج يمكن ان يشكل شرارة حرب عالمية وان سياسة حكومته هي استبعاد التدخل الاجنبي في المنطقة (١٢٥) .

كما اعلنت السعودية انه من المؤكد ان العالم يتجه اكثر من اي وقت مضى الى البحث عن حل سلمي لجميع مشاكله كما انه يقف في مواجهة كل دولة تميل الى انتهاج العنف في حل مشاكلها ، وأن السعودية دولة سعت الى وضع كل قدراتها الاقتصادية للمساهمة في خلق السلام والأمن في المنطقة كما عملت على دعم جميع الدول التي تحتاج الى المساعدة لوصول الى درجة من الكفاية . وساهمت باستخدام هذه القدرات على مواجهة ازمات كادت تعصف بالمنطقة كالازمة اللبنانية والحرب العراقية الايرانية (١٨٨) .

أما بالنسبة لرؤية السعودية لقضايا الامن الخليجي بعد الثورة الايرانية فإنها تنطلق من الشروط الموضوعية لأمن النظام السعودي الذي يعتمد على امن العائلة الحاكمة ، ويقوم على توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي مرتكزاً على الشرعية الدينية وعلى امن الدول المجاورة ، وعلى سياسة منع انتشار الايديولوجيات المناهضة لها وممارسة تقوية التطور الرأسمالي ونمط تحالفاته مما يمكن السعودية من أخذ دورها كدولة اقليمية كبيرة . ومن هنا انطلقت في صياغة سلوكها الخارجي بما يتسق مع المصدر الشرعي الداخلي وبما يتناغم مع العلاقات الهيكلية مع الولايات المتحدة والدول الغربية . إلا ان تفجر الثورة الايرانية قد وضعت امام السعودية طرحاً جديداً مضاداً يمس موضوع الطرح السعودي للأخوة الاسلامية . كما خلق تحدياً لجميع الانظمة السياسية في المنطقة ، فهو يقف ضد الانظمة العربية في الخليج ويحارب الدولة الراديكالية في العراق . وإنطلاقاً من ذلك اقامت السعودية نمطاً جديداً لعلاقاتها الاقليمية تقوم على عملية توثيق العلاقات مع مصر رغم توقيعها لمعاهدة كامب ديفيد . كما اخذت تنمي علاقاتها مع العراق وذلك في محاولة منها لإحتواء القدرة العراقية بما يتوافق مع الخط الامريكي في ادارة هذا الصراع ، وذلك لمواجهة ما حدثته الثورة الايرانية من صدع كبير في التوازن الاقليمي بشكل عام ، حيث حاولت ان ترسم اسلاماً راديكالياً متناقضاً مع الاسلام التقليدي الذي يمثل المرجعية الشرعية للأنظمة الخليجية وخاصة السعودية .

وقد أدى تفجر هذه الثورة أيضاً الى ازدياد الثقل الغربي في النظام الاقليمي العربي ، هذا الى جانب ما حدثته من انقسام في هذا النظام حيث ظهر على الساحة ما عرف بدول الصمود والتصدي واستقرت هوية محور عمان - بغداد واندفعت دول الخليج الى التأييد الضمني والمادي للعراق وذلك في محاولة لضرب ايران وتحجيم قدرتها ، فزاد التعاون مع الغرب والولايات المتحدة والاعتماد عليهما (٩١) .

وهكذا نرى ان النظام العربي الاقليمي بشقيه العام (عربياً) والخاص (خليجياً) قد تأثر الى حد كبير بالموقف السعودي ، ومرد ذلك الى القدرة الاقتصادية الضخمة التي تملكه هذه الدولة ، والتي لم تتأت من كامن القوة ذاته فقط ، ولكن لما لهذه القوة من علاقات دولية حيث اتضح ان الدول الغربية والولايات المتحدة تسعى الى التحكم بالتحويلات السياسية والاستراتيجية في هذه المنطقة الحساسة ، كما انها لا ترغب في حدوث اي تغيير يمكن ان يرسم نمطاً آخر للعلاقات او يؤثر في توازن القوى بما يضر مصالحها الحيوية .

كما ان النظام الاقليمي هذا والذي انتمت اليه السعودية وسياسات امن الخليج التي ساهمت في صنعها كلها قد وجهت معظمها منطلقاً من مرجعية اقتصادية حكمت مواقفها تجاه كل القضايا التي شهدتها المنطقة ، ورسمت سياساتها الخارجية التي شكلت السلوك الهام والاساس لهذه الدول .

وإستكمالاً للبحث فلا بد لنا من الاستئناس بقضايا تكون بمثابة دراسة حالة للفرضيات التي ذكرنا ، وكيف كان للعامل الاقتصادي اثره في تشكيل طبيعة القرار السعودي وبالتالي مدى مساهمة هذا القرار برسم صورة النزاعات . وسنرى كيف استخدمت السعودية قدرتها الاقتصادية لتغطية عجزها في سلوك خارجي ربما يضطرها الي التورط في نزاعات تقلقها وتكشف قدرتها العسكرية وتحملها الكثير من العبء ، ولتبيان ذلك سيتم استعراض بعض الازمات العربية والدولية التي شهدتها المنطقة وكان للسعودية فيها دور فاعل .

الباب الخامس

السياسة السعودية والأزمة العربية (البعد الاقتصادي)

لقد اخذت الدبلوماسية السعودية في المرحلة التي سبقت حرب الخليج تخوض في معالجة القضايا العربية بشيء من التحفظ وقدر من التراجع ، وذلك في محاولة منها للتعامل مع التضامن العربي دون الالتزام المطلق به . وقد طوّرت السعودية دورها بشكل عكس ثقلها الاقتصادي . وقد انقسم الموقف العربي حيال السياسة السعودية الي خطين اساسين ، اولهما الرضا عن الاتجاه السعودي هذا والدعوة الي تطويره محاولة لدفع السعودية لأن تستمر في القاء ثقلها الاقتصادي لإنهاء عصر الخلافات العربية . اما الخط الثاني فقد طالب بتوخي الحذر من هذه السياسة ودعا الي ضرورة الانكفاء على الذات إلا ان مبادرة الامير فهد (ايلول ١٩٨١ ذات النقاط الثماني لحل الصراع العربي الاسرائيلي والتي عرضت على قمة فاس في نفس العام) قد جاءت معبرة عن تسيّد الاتجاه الذي ارتكز علي مبدأ ان الامن السعودي لا يمكن ان يتحقق بالابتعاد او العزلة . ويرى هذا الاتجاه ان المواجهة المعتدلة والواعية للآزمات العربية والصراعات الاقليمية سوف تكون مدخلاً صحيحاً لتحقيق الأمن السعودي وسيؤدي ذلك الي زيادة قدر الفاعلية للمملكة العربية السعودية على جميع الصعد ، وعليه فقد رؤي ان يتطرق البحث الي ثلاثة من الاحداث التي شهدتها المنطقة في محاولة لإستقصاء الدور السعودي وطبيعته ، خاصة وان كثيراً من الدول العربية عانت ولا تزال تعاني من ضعف في اقتصادياتها الامر الذي كوّن نمطاً من العلاقات العربية - العربية اعتمد علي القدرة الاقتصادية للسعودية وعلى الرضا العربي ، والقبول بدور الوساطة السعودية . ومن هنا كان قبول احد النظامين في اليمن للوساطة السعودية متناقضاً مع خطه السياسي المناهض للنظام السعودي فكراً وسياسياً إلا انه قبل هذا التوسط وكذلك الحال بالنسبة للتدخل السعودي في النزاع المغربي - الجزائري (١٩٧٦) ، ثم النزاع المصري - السوري اثر اتفاق سيناء الثاني . ولعل الدور السعودي في الازمة اللبنانية والحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج الاخيرة يمثل نموذجاً جيداً لدراسة البعد الاقتصادي كأحد الادوات الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية (١٨٩) .

١ - الازمة اللبنانية :

بدأت الازمة اللبنانية تفاعلاتها في نهاية عهد الرئيس اللبناني شارل الحلو حيث كانت الحكومة ضعيفة ، وصاحب ذلك تنامي الفرقة بين الطوائف ، رافقه تزايد شعور سوري بأن قرار فرنسا الذي صدر عام ١٩٢٠ والذي قضى بفصل لبنان عن الوطن الام سوريا هو قرار غير شرعي ، بالرغم من ان كثيراً من اللبنانيين وافقوا عليه . كما بدأت تظهر على الساحة دعوات الى ضرورة وقف الاتصال اللبناني - الاسرائيلي ، وبحلول عام ١٩٧٣ بدأت تتدفق على لبنان اعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين بدأوا بتسليح انفسهم ، وأخذوا بالتحالف مع مسلمي لبنان الذين كانوا يعانون من حالة اقتصادية متردية ، خلقت نوعاً من السخط والشعور بالظلم والاحباط . فبدأ الصدام بين الفلسطينيين والقوات اللبنانية ، زاده حدة عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على ضبط فصائلها . ولم تستطع اتفاقية القاهرة (التي وقت في تشرين الثاني ١٩٦٩ والتي اعطت الحكومة اللبنانية سلطة الاشراف على المخيمات) ان ترتب الامور . فتفاقمت الاوضاع تديماً ، وأخذت اسرائيل التي بدأت تشعر بأن الخطر اللبناني يهددها تشن غارات مكثفة على الجنوب ، وأخذت قوات الكتائب اللبنانية التي كانت تتزعم اليمين اللبناني تهاجم الفلسطينيين . وفي ايار ١٩٧٣ ، اندلع قتال عنيف بين الجيش اللبناني والفدائيين تصاعدت حدته في مطلع عام ١٩٧٤ ، رغم سلسلة الهدنات التي وقعت بين الاطراف المتنازعة . ووصلت الاشتباكات ذروتها في نيسان ١٩٧٥ حيث تمزقت الدولة ولم تستطع الحكومة المركزية ان تضبط الامور ووصل الانشقاق الى صفوف الجيش . وظلت الحرب مشتعلة حتى توقيع اتفاقية الطائف في ١٥/١١/١٩٨٥ (١٩٠) .

تطورت الحرب الاهلية اللبنانية بصورة دراماتيكية ، وجدت معها كثير من الاطراف العربية والاقليمية والدولية نفسها تشارك في الحدث سواء في صنعه او في التأثير فيه او التأثر به ، وكانت السعودية احد هذه الاطراف .

اما السعودية قد رسمت سياساتها الخارجية - ومنها تعاملها مع الازمات -

على نهج اعتمد :

١. الحرص على عدم الولوج في الصراعات العربية او الاقليمية بشكل مباشر والاكتفاء بالمشاركة في معالجة الحدث بشكل يضمن لها تحقيق الهدف في تطوير قاعدة نفوذها .
٢. التريث ببداء المشاركة في معالجة الازمة .
٣. محاولة إعاقة قيام جبهات عربية او تكتلات تخلق مراكز قوى تؤثر على قاعدة النفوذ هذه .
٤. استخدام قوتها الاقتصادية والمالية والبعد عن الدخول في المواجهة العسكرية او حتى التلويح بها (حتى كانت حرب الخليج التي سيأتى الحديث عنها) (١٩١) .

وقد ركزت السعودية على ذلك سواء في علاقاتها مع اطراف النزاع المباشرين وذلك بتقديم المساعدات الاقتصادية او بتبني تمويلها او مع الاطراف غير المباشرين وذلك باستخدام علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وخاصة عندما اجتاحت اسرائيل لبنان (١٩٨٢) ومن المعروف ان هذه العلاقة هي علاقة اقتصادية ابتداءً (١٩٢) . وعليه نستطيع ان نقدر طبيعة الدور السعودي في هذه الازمة ، ففي القمة العربية السادسة التي دعا اليها الملك خالد والتي عقدت في الرياض في ١٦/١٠/١٩٧٦ عملت السعودية من خلال اللقاء على تثبيت دورها الذي كانت تسعى للعبه على المستوى الاقليمي العربي أولاً . وثانياً الابتعاد قدر الامكان عن الدخول في الساحة العسكرية والاقتصادية والاكتفاء بتقديم العون المادي (١٩٣) . فقد ساهمت السعودية في تمويل الميزانية الخاصة بقوات الردع بينما لم تحاول ان تصر على مقترحها بتولي الملحق العسكري السعودي في لبنان الفريق الاول علي الشاعر (وزير الاعلام حالياً) قيادة هذه القوات . وهذا يؤكد رغبة السعودية في الابتعاد عن لعب اي دور عسكري مباشر ، رغم انها وجدت نفسها مضطرة الى إرسال قوات رمزية للمشاركة في قوات الردع العربية إلا أنها سارعت الى سحبها في اول فرصة لاحت لها (١٩٣) .

وحتى تظل السعودية في دائرة الدولة صاحبة النفوذ - لا القيادة - فقد استضافت معظم اجتماعات اللجان التي شكلت لحل هذه الازمة انتهاءً بمؤتمر الطائف . كما انها حرصت في جميع مخاطباتها للولايات المتحدة إبان الازمة ان

تذكرها بمصالحها معها ومع المنطقة العربية . وفى اللقاء الذى عقد بين الامير فهد وبين الرئيس الامريكى كارتر فى واشنطن ٢٤/٥/١٩٧٧ ، اكد الجانب السعودى ان النفط لن يستخدم ثانية كسلاح ، وأن السعودية توافق على مساعدة الولايات المتحدة لتبنى احتياطياً نفطياً استراتيجياً (لمدة ستة اشهر) على امل ان تأخذ السعودية وعداً امريكياً بحل الازمة اللبنانية (١٩٤) . وذلك رغم ان الادارة الامريكية وجدت انذاك ان هناك فجوة كبيرة بين مواقف الاطراف العربية ، إلا انها ظلت على تنسيق كامل مع الحكومة السعودية (١٩٥) .

وهكذا بقيت السعودية فى حدود الدور الذى رسمته لنفسها - رغم ان هذا كان موضع تساؤلات عربية ولبنانية وصلت الى درجة الشك فى المقصد السعودى . وقد اقتصر هذا الدور على تقديم المساعدات دون الدخول فى القضايا العسكرية (١٩٦) . اى ان التدخل السعودى جاء فى اطار توفيقى على عكس الادوار التى حاولت كل من فرنسا والولايات المتحدة لعبها وباءت كلها بالفشل (١٩٣) . وقد ادركت السعودية ان العامل الاقتصادى ذو تأثير فاعل رغم محدوديته اذ انه اعاد اوراق كثير من القضية اللبنانية الى صانع القرار السعودى الذى ظل مدركاً لحساسية الازمة فلم يلج معتركها إلا فى المدى الذى يضمن عدم التورط فى صراع عسكرى او حتى سياسى .

ب - الحرب العراقية الايرانية :

لقد اثارت الحرب العراقية الايرانية التى تفجرت فى ايلول ١٩٨٠ وامتدت ثمانى سنوات كثيراً من القضايا والتحديات سواء على المستوى الاقليمى او على المستوى الدولى . اذ خلقت مخاوف حول قضية هامة اقلق بال الدول العظمى قبل غيرها لتعلقها بالمادة الاستراتيجية الاولى فى العالم وهى النفط . حتى ان دولة مثل الولايات المتحدة تعاملت مع هذا الصراع وأدارته كدولة خليجية (١٩٧) . لأن هذه الحرب لم تهدد طرق امداد النفط فقط وإنما هددت انتاجه أيضاً . فرأت الولايات المتحدة ان طرق امدادات النفط يجب ان تبقى مفتوحة وإلا فإن اى خلل سوف يشكل تهديداً خطيراً للوضع الاقتصادى الدولى (١٩٨) . فكان على الولايات المتحدة ان تحاول جهودها المحافظة على الوضع فى منطقة الخليج بصورة تحفظ لها مصالحها ، خاصة وان نزاعات بدأت تتفجر مرتكزة فى كثير من مبادئها الى مبادئ الثورة الايرانية . وكان

ذلك متساوياً مع الاستراتيجية الأمريكية التي لم ترد ان تقوم دولة قوية في المنطقة . ولذا فإنها - اي الولايات المتحدة - سعت جاهدة للحفاظ على الهدوء والاستقرار في الخليج خاصة في السعودية التي ادركت ان أي نصر تحققه ايران سيشكل خطراً مباشراً عليها ، وبالتالي فإنه خطر يهدد المصالح الأمريكية والغربية . لذا فقد قامت كل من السعودية ودول الخليج بدعم العراق الذي حقق انتصاراً كبيراً لم يلق كبير ارتياح لدى الولايات المتحدة او من السعودية حيث افرزت هذه الحرب عراقاً قوياً ومن مصلحة الولايات المتحدة ان تراقب ايران وغيرها عن كثب (١٠١) . وهذا يفسر الدفع الأمريكي نحو خلق ما عرف بحرب الخليج وذلك لتعطيم القدرة العراقية التي تأت له بعد حربه مع ايران التي ظلت مستعرة حتى جاء قرار مجلس الامن ٥٩٨ الذي قبلته ايران عام ١٩٨٨ .

ولما ان كانت السعودية هي اكبر دولة في منطقة الخليج ذات مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي - اي السعودية - المتأثرة مباشرة بنواتج الثورة الإيرانية وذلك :

- ١ . لكونها تضم شريحة شيعية مؤثرة .
- ٢ . لأنها تقع على خليج مشترك مع ايران .
- ٣ . لأن الثورة الإيرانية بدأت تطرح نظرة إسلامية جديدة تقوم على الراديكالية الثورية متحدية بذلك القيادة السعودية التقليدية للعالم الإسلامي ، مشككة بشرعية نظام الحكم السعودي .

لما ان كان ذلك فقد عملت السعودية على إقامة قدر عال من التنسيق مع الولايات المتحدة في مجالين : الاول : في تصديها لإيران في منظمة الاوبك وهذا ما تم عرضه في فصل سابق . والثاني : في دعم العراق ، حيث كانت السعودية على رأس الدول التي قدمت المساعدات الى العراق ، مع حرصها الكبير على ان لا تمتد الحرب عسكرياً الى ابعد من المنطقة العراقية . خاصة وقد تحقق الهدف السعودي في ان تكفلت الحرب بأضعاف جارتها الكويتين ، وهذا ما تلاقى مع الاستراتيجية الأمريكية التي اكدت ان هذه اول حرب لا تتمنى امريكا ان يخرج فيها أي طرف منتصراً (١٣٤) .

وهكذا قامت السياسة الخارجية السعودية في معالجتها للحرب العراقية الايرانية على اساس :

١. ان هذه الحرب تهدد معظم دول المنطقة بعيدها وقربها وان السعودية اكثر الدول تأثراً وذلك لان هناك طائفة شيعية تسكن المنطقة الشرقية ويبلغ تعدادها حوالي ١٢٥ الف نسمة (١٢٥) .
٢. ان هذه الحرب تؤثر على عملية تدفق النفط الى الخارج اذا انها واقعة بين دولتين نفطيتين من جهة وان مياه الخليج هي احدى ساحات هذه الحرب من جهة اخرى .
٣. ان على السعودية الحرص من ان تنجر الى التورط في صراع عسكري هي ليست بقادرة عليه .

ولذا فقد اتخذت السعودية خطأ سياسياً افترق في بعض ملامحه عما مارسته في ادارتها للالزمة اللبنانية إذ انها :

١. لم تحاول ان تركز علي محددات جديدة في سياستها الخارجية فعملت على اثاره المحدد الديني . إلا ان ذلك لم يكن طرحاً جدياً . اذ ادركت السعودية ان التركيز على هذا البعد سوف لا يخدم اهدافها خاصة وان ايران قد طرحت نفسها بديلاً اسلامياً جديداً كما سبق واسلفنا . لذا نراها قد ابتعدت عن حل هذا الصراع في الدائرة الاسلامية ، بل رأيناها تعتمد على الولايات المتحدة والدول الغربية في مساندها لدعم العراق في حربه هذه .

٢. اكدت السعودية على ان الصراع العراقي الايراني هو صراع اقتصادي في كثير من جوانبه اذ حذرت ايران من تطور اللجوء الى اغلاق مضيق هرمز بقصد الاساءة الى العراق ، اذ ان هذه الاساءة ستمتد الى الدول الصناعية الكبرى التي هي بحاجة ماسة الى النفط (١٩٩) .

٣. كان للبعد الاقتصادي اثره الواضح في تعامل السعودية مع هذه الازمة ، حيث تعاملت مع حقائنها من منطلق اقتصادي بحت ، فهي لم ترد ان يكون للولايات المتحدة او الغرب علاقة مع ايران او العراق (وهما بلدان نفطيان) الامر الذي يضر بمركزها كونها الدولة الحليفة الكبرى في المنطقة .

كما كان التعامل السعودي مع الازمة من منطلق اقتصادي حيث انها اکتفت بتقديم المساعدات الى العراق رغم انها ادركت جميعها ان العراق في حربه هذه انما يدافع عنها حيث ان اي انتصار ايراني يعنى بالتاكيد تنفيذ طهران لسياستها الساعية الى السيطرة على الخليج اما بطريقة مباشرة او عن طريق تصدير الثورة اليه . وفي الحقيقة كان الموقف السعودي هذا منسجماً مع السياسة الخارجية التي رسمتها السعودية لنفسها والمرتكزة على امور رئيسة منها :

١. عدم التورط عسكرياً .
٢. استعمال القدرة الاقتصادية لتنفيذ سياستها معوضة بذلك عن ضعفها العسكري والسكاني .
٣. خلق قوة خارجية تحقق لها اهدافها او تساندها في سبيل الوصول الى ذلك .
٤. الوصول بالازمات الى مرحلة يكون فيها تدخلها ضرورة ومطلوباً من اطراف النزاع وهذا ما حدث في الازمة اللبنانية ، وفي الحرب العراقية الايرانية التي خلقت ايراناً منكم القوى اقتصادياً وعسكرياً ، كما جعلت من العراق دولة بحاجة الى الدعم السعودي وحرصت على بناء قدرة امنية جديدة تقوم على تعاون اكبر مع العراق وامريكا (١٩٥) .

لقد قلبت الحرب العراقية الايرانية حقائق النظام الاقليمي العربي فلم يعد التقسيم يعتمد المرجعية المذهبية الفكرية (اختلفت العراق وسوريا) كما لم يعد البعد الديني هو منطلق التحالفات والتكتلات (فحاربت العراق ايران ووقفت السعودية مع العراق) وتعاملت بعض القوى العربية في تلك الفترة مع ايران كونها العدو الاول .

وبالمحصلة نرى ان البعد الاقتصادي هو الذي كان خلف تطور الحرب العراقية الايرانية وكان هو الهاجس الذي سيطر على تعامل الدول جميعها مع هذه الازمة . كما ان معظم الاطراف الخارجية قد اعتمدت الفاعل الاقتصادي للتأثير على مجريات الحرب . اما السعودية فقد تحاشت التصادم مع القوة الايرانية المتولدة او استفزازها خاصة وانها قوة تملك تدفقاً عقائدياً وجماهيرياً . ولذا فقد اخذت السعودية تعمل على احتواء هذه القوة ، إلا انها ركزت على زيادة المساعدات الى العراق ، وذلك حتى تضمن استمرار محافظتها على دورها في المنطقة معتمدة على البعد الاقتصادي كمحدد رئيس للسياسة الخارجية التي لعبتها ازاء هذه الحرب .

ج - حرب الخليج :

تعتبر حرب الخليج الاخيرة الفصل الثاني من الحرب العراقية الايرانية وذلك من حيث :

١. ان كانت الحرب الاولى تحمل الى حد بعيد طابعاً اقتصادياً ، فإن حرب الخليج هي اقتصادية بكل ابعادها .

٢. إن حرب الخليج هي استكمال للحرب العراقية الايرانية ، حيث ان الحرب الاولى قد افرزت كما ذكرنا قوة ايرانية مثلومة وقوة عراقية متمرسية ، خشي ان تخل بالتوازن العسكري في المنطقة وهذا يعنى بالضرورة تمكن العراق من السيطرة على اكثر من ٢٠٪ من احتياطي النفط . لذا لا بد ان تستكمل عملية اضعاف الطرف الذي خرج منتصراً من الحرب الاولى . وهكذا كانت حرباً اطرافها :

١. العراق الذي اراد طرحاً جديداً لتوزيع الثروة النفطية يتناقض مع الطروحات القديمة .

٢. الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا التي تحرص على استمرار تدفق النفط لها وبالسعر المقبول لها .

٣. السعودية في مقدمة دول الخليج وهي ساحة المعركة والدول المتأثرة مباشرة بأية محاولة لتغيير مناهج توزيع القوة الاقتصادية في المنطقة .

أما بالنسبة للسعودية فإنها ادركت منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية ان استقرار الوضع في منطقة الخليج يعنى بالضرورة عدم السماح لأية قوة متميزة ان تظهر على الساحة النفطية . ولذا جاءت السياسة الخارجية السعودية في حرب الخليج ذات تطور كمي ونوعي . اي انها جاءت متفقة مع محددات السياسة الخارجية السعودية التقليدية . فبالرغم من ان السعودية قد دخلت صراعاً عسكرياً مباشراً لأول مرة ، إلا ان هذا التدخل كان يحمل تفسيراً سعودياً تركز حول ان هذا القرار قد جاء بعد استنفاد جميع المحاولات الدبلوماسية ، وبع ان تهددت الاراضي السعودية حسب ما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية (١٣٤) .

وفي دراسة التعامل السعودي مع الازمة نرى :

١. ان السعودية قد ادركت مدى ضعفها العسكري رغم كل ما انفق على بناء هذه القدرة .

٢. انها بالتالي لن تستطيع الدفاع عن نفسها دون الاستعانة بقوى خارجية .

٣. السعودية لم تستطع ان تضمن عن طريق الكم الضخم من المساعدات سندا من معظم الدول التي كانت تتلقى هذه المعونة الاقتصادية التي كانت تعطى بحثاً عن موقف سياسي داعم . ومن هنا جاء التزمّت في الكم الهائل من التوجه نحو الدخول في مغامرة عسكرية دون الالتفات بعيداً عن الانكفاء الى العامل الاقتصادي خاصة اذا درسنا التصرفات السعودية - اقتصادياً - مع الاطراف التي لم تدعم الجبهة التي وقفت مع دول الحلفاء .

أما بالنسبة للوضع العربي فقد حاولت السعودية إنتزاع القيادة العربية . كما خلقت توجهاً واضحاً نحو اعادة ترتيب التكتلات والاحلاف في المنطقة العربية . ولقد كان في قلب هذه الترتيبات بناء علاقة خاصة مرتكزه على محور دمشق - القاهرة - الرياض معتمدة في ذلك على تراكم ثروتها دون الاضطرار الى الانفاق على المستوى العربي . فأخذت الدول النفطية الخليجية تتصرف في علاقاتها مع الدول الاخرى على اساس المنع والحرمان اكثر من الاحتكام الى البعد القومي . فشهدت العلاقات العربية العربية تراجعاً كبيراً رافقه انفتاح واسع في المساعدات الى الدول التي ساندت موقف الحلفاء ، ومنها ما قُدم للإتحاد السوفياتي .

لقد اكدت حرب الخليج ان الامن السعودي لم يتم تحقيقه عن طريق ضخامة المشتريات من الاسلحة والانفاق الهائل عليها ، كما لم يتم تأمينه عن طريق سياسة المساعدات (١.٩) التي قدمت بصورة لم تعد تلقى قبولاً لدى الدول المتلقية خاصة وان السعودية تعيش دائماً تحت ضغط هاجس الخوف من « الطوق » الذي يتمثل في العراق شمالاً واليمن جنوباً (٢.١) . لذا فقد اعتمدت السعودية على زيادة ارتباطها بالولايات المتحدة والدول الاوروبية كما خططت كي تضاعف قواتها المسلحة لتبلغ ٢٠٠ الف رجل خلال فترة السنوات السبع القادمة (٢.٢) . بعد ان ظهرت مؤشرات تدل على ان ايران ستظل قوة متنامية وأن العراق سيظل مصدراً للقلق السعودي (٢.٣) . ولذا فإن على السعودية ان تعيد النظر في الكيفية التي ستستعمل فيها قوتها الاقتصادية كأحد المحددات الهامة لسياساتها الخارجية .

« الخاتمة »

إن دراسة السياسة الخارجية السعودية ودراسة الفاعل الاقتصادي في تشكيل هذه السياسة قد وضعتها الباحث امام الحقائق التالية :

اولاً : إن السياسة الخارجية لأية دولة لا تعتمد في رسمها على قواعد ثابتة تحكم سلوك هذه الدولة ، فالمتغيرات في حالة تحول مستمر وتجيء كردود فعل متفردة بخصائصها متناسبة مع الحدث المتفرد بخصائصه هو أصلاً . إلا ان هناك محددات يمكن من خلالها معرفة معالم التصرف الدولي وهناك ارهاصات يمكن ان تقود الى شيء من التكهن ببعض حدود التصرف المقبل .

ثانياً : إن محددات السياسة السعودية قد جاءت محكومة بأولوية الاعتماد على القدرة الاقتصادية وذلك في البحث عن دور نافذ على الساحتين الخليجية والعربية ، وبعدها التفرد بوضع خاص متميز على المستوى الاسلامي .

ثالثاً : لقد تميزت السياسة الخارجية السعودية بأنها سياسة ادركت ان هناك قوى عربية تملك من كوامن القوة ما ينقصها هي - فهناك دول عربية ذات قدرة عسكرية وبشرية تؤهلها الى تسلم مركز القيادة العربية وهناك دول لها بعد استراتيجي الى جانب قدرة عسكرية جيدة ، الى غير ذلك من الامكانيات ، فعلى السعودية ان تعتمد على ما تملك من كامن قوة .

رابعاً : إن السعودية قد ادركت حجم قوتها العسكرية والبشرية والاقتصادية فدرست هذه القدرات وفاضلت بينها فلجأت الى استخدام اكثرها فعالية الا وهو العامل الاقتصادي الذي حقق لها - الى حد ما - الكثير من اهدافها .

لذا فإن السعودية عليها :

١ . البعد من التورط في مشاركة تحملها العبء العسكري مما يعني المزيد من الخسارة وتزعزع موقفها العربي والاسلامي وإنكشاف الضعف الذي تعاني منه .

٢ . تفويض قدرتها الاقتصادية لتسد جميع ثغرات الضعف العسكري والسكاني .

٣. الارتكاز على العلاقة المتميزة مع بريطانيا سابقاً ثم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، الى الحد الذي أصبحت فيه هذه العلاقة احد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية ، مدركة ان هذه العلاقة تحكمها المصالح الاقتصادية المشتركة .
٤. عدم اغفال ان الدول العربية المحدودة الموارد والمحتاجة ستجد امامها فرصة لإستعمال قدراتها على فرض وجودها بصورة اكثر حزمياً ، إذ وجدت هذه الدول انها كثيراً ما كانت تستخدم فقط لتنفيذ سياسات الدول التي تملك ، وان ما كان يقدم لها من مساعدات لم يكن إلا لشراء المواقف السياسية او العسكرية .
٥. ان التحالف الدولي سيشهد خللاً سيضيّق مجال الخيارات امام السعودية وغيرها من الدول التي اعتمدت على المساندة الخارجية لدعم مواقفها اعتماداً على العلاقة الاقتصادية التي ارتكزت اليها هذه المساندة .
٦. وعى ان هناك دعوة متنامية تطالب بإعادة توزيع الثروة العربية ، وعدم اعطاء الفرصة للدول التي « تملك » لتتحكم بالقرار السياسي . إذ ان الدول التي « لا تملك » لديها القدرات الكامنة عكسرياً وبشرياً التي تمكنها من المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى العربى . ولديها كذلك امكانية خلق اوضاع جديدة تؤدى بالمجتمع العربى الى تغيير كثير من مفاهيمه ، مما يعنى ان العلاقات العربية - العربية ستشهد نوعاً من اعادة الترسيم ليتحقق بعدها تحديد انماط جديدة من هذه العلاقات يحكمها التوجه نحو اعطاء مزيد من الفرص للمصلحة العربية المشتركة لإثبات اولويتها .
٧. وبالتالي فإن سياسة خارجية سعودية جديدة هى ظاهرة ولا شك تكون وليدة لنتائج الاحداث التى شهدتها المنطقة العربية والتي كان فيها الدور السعودى واضحاً اكثر من غيره . وستعتمد هذه السياسة على ضرورة الاخذ بأهمية اعادة اللحمة الى النظام الاقليمى العربى والانطلاق منه نحو بناء توزيع جديد للقوى فى العالم العربى ، وهذا سيرتبط بشكل او بآخر بتنامى الدعوة الى توزيع القدرات العربية بما يحفظها من التردى ثم السقوط بيد الآخرين . والابتعاد عن اعطاء الاولوية للبعد الاقتصادي فى رسم السياسة الخارجية .

٨. إدراك انها لن تستطيع تحمل المزيد من العداءات ، او المزيد من توتر العلاقات مع دول الجوار . وبالتالي فإن عليها ان تفتح المزيد من القنوات مع هذه الدول التي بدأت تتحسس من الافراط السعودى .
٩. إن ايران التي لم تتخل عن اخذ موقع تصادمى مع دول الخليج عامة والسعودية بوجه خاص اخذت تقوى من مركزها السياسى والعسكرى فى المنطقة ، لذا فإن على الحكومة السعودية ان تعيد قراءة علاقتها مع ايران وان ترسم سياستها الخارجية بشكل يؤمن لها بعداً عربياً الى جانب مركزها الدينى لتستطيع مواجهة هذا المد الايرانى الذى اخذ يستمد قوته من العمق الذى حققته له الجمهوريات الاسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتى . كما ان الممارسة السعودية الاقتصادية مع دول منظومة العالم الاسلامى يجب ان تأخذ مساراً مختلفاً يحق للدولة المانحة الهدف الذى تسعى لتحقيقه .
١٠. لقد كانت حرب الخليج الاخيرة وقبلها الحرب العراقية الايرانية مؤشرات هامة للقيمة التي يجب ان تعطى للعامل الاقتصادى فى السياسة الخارجية لدول المنطقة من حيث ان هاتين الحربين قامتتا على خلفية التفرد بتملك مصادر النفط الذى مثل للدول المنتجة مورد تنمية وللدول الصناعية المستهلكة مادة استراتيجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها .

« المراجع والمصادر »

١. N. Machiavelli, The Prince, Trans by: George Bull Harmoundsworth, Penguin Books, 1971, P. 11.
٢. د. اسماعيل علي سعيد ، نظرية القوة ، مبحث في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الاسكندرية ، بلا تاريخ ، ص : ك - ٤٤ ، ١٨٠ - ١٨٥ .
٣. K. J. Holsti, International Politics, A Frame work for Analysis, 3rd. ed. Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1977, pp. 160-166, 170-171, 262, 229.
٤. Morton Berkowitz, P. G. Bock and Vincent J. Fuccillo, The Politics of American Foreign Policy, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1977, p. 286.
٥. Frederick W. Frey, The Perception of Power: A Development Perspective, Paper delivered at the annual meeting of the International Studies Association, Los Angeles, 1980, p. 24.
٦. Robert A. Dahl, On The Concept of Power, Behavioral Science, 2, July 1957, pp. 201-215, 411.
٧. Karl W. Deutsch and Lewis J. Edinger, Germany Rejoins the Powers, Stanford, California, Stanford University Press, 1959.
٨. د. لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة د. محمد بن أحمد تقي و د. محمد السيد سليم ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩ ص ٢٣٧ - ٢٤٤ ، ١٩٣ - ٢٠٠ ، ٢٥٨ .
٩. James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, Lippincot, Philadelphia, 1971, pp. 68-99.
١٠. د. اسماعيل صبرى مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، جامعة الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ ، ص ٥١ ، ٥٤ - ٦٠ ، ٦١ - ٦٨ .
١١. Hans J. Marganathau: Power and Ideology of International Politics, International Politics and Foreign Policy, Free Press, New York, 1971, pp. 170-177.

- 21 Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, New York, Alfred Knof, 3ed. ed. 1960. p. 4, 31. .١٢
- Max Webber, The Theory of Social and Economic Organization, .١٣
trans by E. A. Shils and T. Parsons, London, William Hodge,
1941, p. 152.
١٤. د. فاروق يوسف يوسف احمد ، القوة السياسية : إقتراب واقعي في الظاهرة
السياسية ، الطبعة الثانية المعدلة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص
١٤-١٧ ، ٥٥ .
- R. A. Dahl, Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, New .١٥
Jersey, Prentice Hall, 1963, pp. 50-51.
- Peter Blan, Exchange and Power in Social Life, New York, John .١٦
Wiley & Sons, 1964, P. 112.
- H. Goldhammer and E. A. Shills, Types of Power and Status, .١٧
American Political Science Review, Vol, 45, 1963, pp. 171-182.
- F. M. Powicke, The Christian Life in the Legacy of Middle Ages, ed. .١٨
Grump and Jacob, Oxford, 1932, p. 28.
١٩. د. ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي : القوة ، المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٩ - ١٣ ، ١٠٢ - ١١٨ .
- Talcott Parsons, On the Concept of Political Power, Proceedings .٢٠
of the American Philosophical Society, Vol. 107, No. 3, June
1963, p 232.
- Rymond Aron, Peace and War, Tr. by Richard Howard and Annette .٢١
Baker Fox, New York, Frederick A. Praeger, 1967, p. 2, 47.
٢٢. روبرت كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة د. احمد ظاهر ، مركز
الكتب الاردني ، ١٩٨٩ ، ص ٢٩١-٢٨٥ ، ١١٨-١٢٣ ، ٥٦-٥٩ ، ٨٣-٨٥ ،
٢٣٤-٢٤٧ ، ٤٠٩ - ٤٤١ ، ٤٤٧-٤٧٢ .
- Keith A. Dunn, Constraints on USSR In Southwest Asia, A Military .٢٣
Analysis, Orbis, Vol. 25, No. 3, Fall 1981, pp. 607-629.

- Thomas Hobbes, Leviathan, Part I and II, Indianapolis, Indiana Polis, 1958, p. 56. .24
- Fred H. Willhoite, Power and Governments, an Introduction to Politics Brooks, Cole publishing Co., Pacific Grove, California, 1988, pp. 5-6, 26-38, 238-265 . .25
- Dennis H. Wrong, Power, Its Forms, Bases and Uses, New York, Harper and Row, 1979, p. 2, 253. .26
- E. H. Cerr, The Twenty Years Crisis 1919-1939. an Introduction to the Study of International Relations, New York, Harper and Row, 1964. .27
- .28 جيمس دورثي وروبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة د. وليد عبد الحى ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١ - ١٧ ، ٦٢ - ٩١ .
- Morton A. Kaplan, Macropolitics: Selected Essays on the Philosophy and Science of Politics, Adline Publishing Co., Chicago, 1969, p. 68. .29
- Martin Wight, Power Politics: Looking Forward, Pamphlet, No. 8, London, Royal institute of International Affairs, 1946, p. 11. .30
- Arnold Wolfers, The Royal of Power and the Role of Indifference, International Politics and Foreign Policy, Vol. 5, No. 6, pp. 146-151. .31
- Quoted in Foundations of National power, ed. by Harlod and Margaret Spront, D. Van Nostrand Comp., New York, 1951, p. 39. .32
- .33 د. كاظم هاشم نعمه ، العلاقات الدولية ، الجزء الاول ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ - ١٧١ .
- Bertrand Russell, Power a New Social Analysis, Norton, New York, 1938, p. 35, 86. .34

- Felix E. Oppenheim, Dimensions of Freedom, St. Martins Press, New York, 1961, p. 100. .٢٥
- C. Wright Mill, The Power Elite, New York, 1956, p. 171. .٢٦
- W. H. Riker, Some Ambiguities in the Nation of Power, American Political Science Review, Vol. 58, 1964, p. 341. .٢٧
- Harlod Sprout and M. Sprout, Foundations of International Politics , 1962, p. 138. .٢٨
- Klaus Knorr, The War Potential of Nations, Princenton, 1956, p. 48. .٢٩
- Harlod Spront, Geopolitical Hypothosis, in the Chnological Prespective, World Politics, Vol. 15. No. 2, pp 188-189. .٤٠
- Harry K. Davis and Robert C. Good, eds, Reinhold Niebuhr on Politics, New York, Charles Seribanr's Sons, 1960, p. 75. .٤١
- Frederick L. Schuman, International Politics, 4th ed., Macgran, Hill Book Co.,Macgran, 1969, p. 63. .٤٢
- George F. Kenan, Realities of American Foreign Policy, New York, W. W. Norton Co., New York, 1966, p. 11. .٤٣
- Robert Strausz Hupe and Stephen T. Possony, International Relations, New York, Mac-graw Hill Book Co. 1954, p. 11. .٤٤
- ٤٥ . كارل د. د. دويش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة محمود نافع ومراجعة نور الدين الزراوي ، مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٥٥-٦٣ ، ١١١-١١٢ .
- Thomas H. D. Mahonay, ed., Reflections on the Revolution in France, Boobbs- Merill, Indianapolis, 1955, pp. 87-89. .٤٦

- Ernest B. Haas, The Balance of Power; Perception Concept and Propaganda, World Politics, Vol. 5, July 1953, pp. 370-398, 442-477. .٤٧
- Martin Weight, Diplomatic Investigation: Essays in the Theory of International Politics, Harvard University Press, Cambridge, Mass.1960, pp. 149-175. .٤٨
- Inis Claude, Power and International Relations, Random House, New York, 1962, pp. 13-20, 45, 46. .٤٩
- .٥٠. د. محمد على العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية ، التطبيق ، الاستخدامات الاعلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ ، ص ٨٥ - ٨٩ ، ٤٧ ، ٧١ ، ٧٥-٧٦ .
- Glenn H. Snyder, Balance of Power in the Missile Age, Journal of International Affairs, Vol. 14, No. 1, 1960, pp. 21-34. .٥١
- Address to NATO Meeting, Brussels, May 30, 1975. Quoted by Craig R. Whitney, New York Times, May 31st., 1975, p. 10. .٥٢
- J. Burnham, The Managerial Revolution, Harmonds -Worth, Penguin Books, 1962, p. 64. .٥٣
- Robert Bierstedh, Analysis of Social Power, American Political Science Review, Vol. 15, 1950. .٥٤
- F. Neumann, Approaches to the Study of Political Power, in F. Lindenfeld, ed., Reader in Political Sociology, New York, Funk& Wagnalls, 1968, p. 45. .٥٥
- .٥٦. بيرتراند راسل ، القوة ، ترجمة عبد الكريم احمد ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، تاريخ بلا ، ص ٩٨ .
- Charles P. Kindleberger, Power and Money, Basic Books, New York, 1970, pp. 52-70, 133-147. .٥٧

- Roy T. Grow, Soviet Economic Penetration of China (1945-1960), .08
In Steven J. Rosen and James R. Kurth, eds. Testing Theories of
Economic Imperialism, Lexington, Mass. D. C. Heath, 1974, pp.
261-281.
- Klaus Knorr, Power and Wealth, New York, Basic Books, 1973, .09
p. 117.
- John S. Odell, Correlates of U. S. Military Assistance and Military .1.
Intervention, In Rosen and Kurth, eds., Testing Theories of
Economic Imperialism . Lexington, Mass. D. C. Heath, 1974,
pp.143-163.
- Peter Baner and Basil Yamey, Foreign Aid; What is at Stake, The .11
Public Interest, Vol. 68, Summer 1982, pp. 53-69.
- Philip Tanbman, New York Times, Citing State Department Data, .12
New York Times, Feb. 20th 1984.
- Wallstreet Journal, Feb. 20th 1984. .13
- Robert Guesson, State Systems, New York, Free Press, 1978, .14
p. 121.
- Trygre Mathisen, The Functions of Small States, University for .15
Laget, Oslo, Norway, 1971, p. 218 .
- Harry R. Strack, Sanctions: The Case of Rhodesia, Syracuse .16
University Press, Syracuse, New York, 1978.
- Donald L. Losman, International Economic Sanctions: The Case of .17
Cuba, Israel and Rhodisia, Al-Baquerque University , New Mexico,
1979.
- William H. Bolin and Jorge Del Canto, LDC Debt, Beyond Crisis .18
Management, Foreign Affairs, Vol. 21, No. 5, Summer 1983, pp.
899-1112.

D. A. Baldwin, Power and Social Exchange, American Political Science Review, LXXII, 1974, pp. 1229-1242. .٦٩

D. A. Baldwin, Economic Statecraft, Princeton University Press, Princeton, 1985, pp. 290-316, 296, 295-316. .٧٠

Howard H. Lentner, Foreign Policy Analysis: A Comparative and Conceptual Approach, Charles & Merrill, Columbia Ohio, 1974, pp. 240. .٧١

Frederic Benham, Economic Aid to Under Developed Countries, Oxford University Press, 1964, pp. 88-105. .٧٢

J. N. Rosenau, (ed.), International Politics and Foreign Affairs, The Free Press, New York, 1969, p.p. 57-64. .٧٣

.٧٤ كينث تومبسون وروي مكريديس ، نظرية السياسة الخارجية ومعضلاتها ، في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠ .

.٧٥ د. محمد علي العويني ، اصول العلوم السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٦٣-١٦٤ .

.٧٦ د. عبد الله سعود القبايع ، السياسة الخارجية السعودية ، الطبعة الاولى ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ ، ص ٢٣ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ١٥٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٣٧٧ - ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٤٠٩ - ٤٢٤ .

.٧٧ د. بكره مصباح تنيره ، مقدمة مناهج بحث وإعداد السياسة الخارجية ، في محاضرات الندوة الدبلوماسية الحادية عشرة ، دراسات في السياسة والتاريخ والاقتصاد ، وزارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ ، ص ١٧٥ - ١٨٢ .

.٧٨ د. فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، الطبعة الاولى ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٣٩ - ٧٦ .

.٧٩ حسن ابو طالب ، اسس صنع السياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٣٦ - ٤٨ ، ٥٢ .

٨. Walter Lippman, U. S. A. Foreign Policy, Boston , 1943, p. 9.
٨١. د. بطرس بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، الطبعة السابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠٩ - ٣١٥ .
٨٢. إتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، السنة الرابعة ، اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٦٨ ، ص ١٤٢ - ١٤٦ .
٨٣. Raymond J. Ahearn , Political Determinants of U. S. Trade Policy, Orbis, 26 (2), Summer, 1982, pp. 413 - 429.
٨٤. James R. Cobbleck, Choice in American Foreign Policy, Thomas Y. Crowell, New York, 1973, pp. 18-19.
٨٥. د. مازن اسماعيل الرمضانى ، اطار نظرى لدراسة السلوك السياسى الخارجى ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٧٧ .
٨٦. David Mellan, Theory and Partices: International Relations, 4th ed. Prentice Hall, New York, 1974, p. 244.
٨٧. د. غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٠ .
٨٨. عبد العاطى محمد احمد ، الدبلوماسية السعودية فى الخليج والجزيرة العربية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٣٥ ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٤٨ .
٨٩. نبيل احمد حلمى ، الوضع القانونى للحدود ومضيق هرمز ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ١١١ .
٩٠. أنس مصطفى كامل ، صفقة الطائرات الامريكية للسعودية وأمن الخليج ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ٦٠ .
٩١. نبيل عبد الفتاح ، الحرب وقضايا الامن فى الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٩٧ - ٩٨ ، ٩٩ - ١٠١ .

٩٢. نائلة صبره ، المساعدات المالية الى دول البحر الاحمر الافريقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٩ - ٣٢ .
٩٣. حسن ابو طالب ، الصراع بين شطري اليمن جذوره وتطوراته ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٤٣ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٣٠ - ٣٣ .
٩٤. George Lenczowski, Tradition and Reform in Saudi Arabia, Current History, Vol. 52, No. 305, Jan. 1967, p. 103.
٩٥. د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الطبعة الثانية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٧ ، ٤٨٠ .
٩٦. د. عبد الحميد النطفجي ، تقدير اعداد السكان السعوديين خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ م ، مركز البحوث بكلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨١ ، ص ٥٢ .
٩٧. محمد احمد الرديني ، سكان المملكة العربية السعودية ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
٩٨. د. محمد هشام خواجيكه ، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٩٢ ، بيروت ، اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١١٠ .
٩٩. تصريحات آية الله روحاني وآية الله خلخالي ، جريدة الاهرام القاهرية ، ١٩٨٠/٢/٢٤ .
١٠٠. د. محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان ١٩٨٥ ، ص ١٦٤ - ١٦٦ ، ٩١ - ١٢٠ ، ١١٥ - ٩١ ، ٢٠٢ - ٢٠٣ .
١٠١. عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، الطبعة الاولى ، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠ - ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

- 1.2 Adeed I. Dawisha, The Middle East: A Conceptual Definition In Foreign Policy Making in Developing States, ed. by Christopher Clopham, Saxon House, Teakfield LTD., Westmead, Farnborough Hants, England, 1972, p. 55.
- 1.3 د. محمد علي رضا الجاسم ، دراسات في الاقتصاد السعودي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٥ .
- 1.4 فؤاد فائق سعيد ، السياسة الخارجية الاردنية : دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ، رسالة ماجستير غير منشوره ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، تشرين الثاني ، ١٩٨٨ ، ص ١٠ - ١١ .
- 1.5 محمد سليمان الرشيد ، المعونات الخليجية للدول الافريقية : دراسة تحليلية ، في بحوث دبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، الرياض ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٩ - ٢١١ .
- 1.6 ابراهيم شحاته وروبرت مابرو ، معونات دول الاوبك : دراسة تحليلية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ١ ، السنة ٤ ، ١٩٧٨ ، ص ١١٦ .
- 1.7 وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ، تقرير للإدارة الاقتصادية عن النفط ، ١٩٨٤ .
- 1.8 Ragaie El-Mallakh and Mihssen Kadhim, Arab Institutionalised Development Aid : An Evaluation, The Middle East Journal, Autumn 1976, pp. 478 - 479.
- 1.9 Ragaie El-Malakh, Saudi Arabia Rush to Development, Groom Helm, London, 1982, p. 368.
١١. عبد الوهاب عبد الواسع ، جريدة الرياض ، العدد ٧٩١٧ في ١٩٩٠/٢/٢٥ .
- ١١١ Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Financial Flows From OPEC Members to Developing Countries, Paris, 1976.
- ١١٢ OECD, The Aid Programmes of OPEC Members, Paris, 1976, p. 101.
- ١١٣ Louis W. Koeing, The Chief Executive, New York, Harcourt, Brace Javanovich Inc., 1975, p. 213.

١١٤. خير الدين الزركلي ، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٩٤ .

١١٥. ملحق رقم (١) .

١١٦. مشروع « درع السلام » ومشروع « حارس السلام » ومشروع « حارس الطوارئ » وأخيراً مشروع « درع الجزيرة » .

١١٧. د. محمود حسن احمد خليل ، اسس العلاقات السياسية الدولية للمملكة العربية السعودية ، في دراسات سعودية ، مجموعة من الابحاث المتخصصة ، وزارة الخارجية السعودية ، الجزء الاول ، الرياض ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ - ٣٢٠ .

١١٨. مجلة الدبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، العدد الاول ، جدة ١٤٠١ ، ص ٦٩ .

١١٩. M. Mashan Dejj, Saudi Arabia's Foreign Policy 1953-1973, Dissertation for Ph. D., University of Idaho Graduate School, U. S. A., 1977, p. 213 .

١٢٠. Richard F. Nyrop and others, Saudi Arabia: A Country Study, Foreign Area Studies, The American University, Washington, 3rd. ed., 1983, pp. 205-512 .

في ١٩٧٤/٦/٨ شكلت السعودية والولايات المتحدة الامريكية لجنة مشتركة ترأسها عن الجانب السعودي الامير فهد وعن الجانب الامريكي هنري كيسنجر وزير الخارجية السابق .

١٢١. حديث في واشنطن مع الامير بندر بن سلطان ، المملكة العربية السعودية وأمريكا ، مجلة المستقبل ، باريس ، العدد ٣٤٦ في ١٩٨٣/١٠/٨ ، ص ٤٤ .

١٢٢. د. عبد الله الأشعل مراجعة كتاب (The U. S. A. and Saudi Arabia) تأليف امين نخلة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد ١٣ ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٧٨/١/١ ، ص ٩٧ .
١٢٣. Military Balance, 1985-1986, International Institute for Strategic Studies, London, 1985-1986, pp. 69-88.
١٢٤. أ. فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة خيرى الضامن وجمال المشطة ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٦ ، ص ٥٠٥ - ٥١٤ .
١٢٥. ريتشارد برليس وفريق من المحللين ، امريكا والسعودية : تكامل الحاضر .. تناظر المستقبل ، تقرير مقدم للكونجرس الامريكى ، ترجمة سعد هجرسى ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، وسينا للنشر ، القاهرة . ١٩٩٢ ، ص ٢٥-١١ ، ٤٩ ، ١٠٩ .
١٢٦. Fouad A. Al-Farsy, Saudi Arabia Relations in a Changing World, American Arab Affairs, No. 19, Winter 1986-1987, p. 23.
١٢٧. حسن ابو طالب ، المملكة العربية السعودية وظلال القدس ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، وسينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١١ - ١٧ .
١٢٨. Emil Nakhleh , Arab American Relations in the Gulf, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C., 1975, p. 49.
١٢٩. تقديرات امريكية متشائمة لأوضاع سوق النفط العالمية في الثمانينات ، نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة ٦ ، العدد ٨ - ٩ ، آب - ايلول ١٩٨٠ ، إعتماداً على تقرير مكتب الميزانية التابع للكونجرس ، ص ٣٢ .

Ian Smart, Oil, The Superpowers and the Middle East, International Affairs, Vol. 53, No. 1, January 1977, p. 24.

١٣١. وليم كوانت ، السعودية في الثمانينات ، الطبعة الاولى ، ترجمة حسين موسى ، الحقيقة برس ، بيروت ، آذار ١٩٨٩ ، ص ٣٣ - ٣٤ ، ١٩-٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦-١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٨٢-١٨٣ .

١٣٢. Fred Halliday, A Curious and Close Liasion: Saudi Arabia's Relations with the United States. In Tim Niblock, ed. state Society and Edonomy in Saudi Arabia, Groom Helm, London, 1983, p. 133.

١٣٣. Helen Lackner, A House Built on Sand, A Political Economy of Sadi Arabia, Ithaca Press, 1978, p. 131.

١٣٤. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، مركز الاهدام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٧ - ١٦٧ ، ٩٨-٩٩ ، ١٢٢-١٣٦ ، ٣٦١-٤٢١ .

١٣٥. Mohamed Rabie, The Politics and Economics of Oil, Middle East Policy, Vol. 1, No. 1, 1992, pp. 97-106.

١٣٦. بيتر ر. اوريل ، النفط والقوة العالمية : خلفية أزمة النفط ، ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦ - ٣٢ .

١٣٧. د. حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي ، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، آب ١٩٧٤ ، ص ٢٠٣ - ٢٢٠ .

١٣٨. S. Fred Singer, Limits to Arab Oil Power, Foreign Policy, No. 3, Spring 1978, pp. 66 - 67.

١٣٩. أما بالنسبة للإنتاج لغاية ١٩٨٤ فإن المعلومات مستقاة من
OPEC Annual Statistical Bulletin, 1984, p. 52.
- أما بالنسبة للإنتاج عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ فإن المعلومات مستقاة من
Monthly Energy Review, Feb. 1986, p. 107, Energy Information
Administration, Washington D. C.
١٤٠. روبرت اليبونى ، استراتيجية التنمية الاقتصادية فى السعودية ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٠ - ٥١ .
١٤١. د. بطرس بطرس غالى ، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ٤١ ، السنة ١١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٩ - ١٠ ، ١٦ - ١٧ ،
٢١ - ٨ .
١٤٢. George Lenczowski, Oil and State in the Middle East, Cornell,
University Press, Ithaca, New York, 1960, p. 188.
١٤٣. Leonard Mosley, Power Play: Oil in the Middle East, Penguin
Books, Baltimore, 1974, p. 343.
١٤٤. Christian Science Monitor, September 4, 1973.
١٤٥. Nadav Safran, The War and Future of Arab - Israeli Conflict,
Foreign Affairs, Jan. 1974, p. 219.
١٤٦. م. س. اجوانى ، السياسات فى منطقة الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العربية ، العدد ٢٥ ، الكويت ، يناير ١٩٨١ ، ص ١٨٢ .
١٤٧. احمد يوسف احمد ، اسلوب القدرة فى مواجهة سلاح البترول العربي ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ٤١ ، السنة ١١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٩٥ - ٩٧ .

١٤٨. جيمس شليزنجر في مجلة U. S. News and World Report ، ١٨/٥/١٩٧٥.
١٤٩. Robert Lacy, The Kingdom, Arabia and the House of Saud, Avone Books, New York, 1981, p. 440, 400.
١٥٠. جيمس ايكنز ، الازمة النفطية ، مجلة عالم النفط ، المجلد السادس ، العدد ٥ ، ستمبر ١٩٧٣ ، ص ٤ .
١٥١. هوليداي فريد ، النفط والتحرر الوطني في الخليج وإيران ، ترجمة زاهر ماجد ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٤٠ .
١٥٢. عالم النفط ، المجلد السادس ، العدد ٤ ، ستمبر ١٩٧٣ ، ص ١ .
١٥٣. Ian Seymour, OPEC Instrument of Change, New York, St. Martin's Press, 1981, p. 112.
١٥٤. عالم النفط ، المجلد السادس ، العدد ٩ ، اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ١ .
١٥٥. عبد العزيز الصويغ ، أزمة الطاقة الى أين ؟ ، الطبعة الاولى ، دار التهامة السعودية ، ١٩٨٠ ، ص ٤١ .
١٥٦. برهان الدجاني وشفيق الاخرس وعامر الشريف ، المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي : دراسة اقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص ٨ .
١٥٧. محمد سيد احمد ، الفوائض النفطية ودورها في تغير معالم الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣ ، السنة الاولى ، ايلول ١٩٧٨ ، ص ٧٤ .
١٥٨. John Law, Arab Aid: Who Gets it, For What and How?, Chase World Information Corporation, New York, 1978.

١٥٩. تقرير الامين العام السنوى التاسع لعام ١٩٨٢ ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٨٨ .
١٦٠. د. بطرس بطرس غالى ، البتروول العربى فى مواجهة تحدياته ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٩ ، السنة الثالثة عشرة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٥٥-٦٢ .
١٦١. د. عمر الخطيب ، مستقبل الخليج العربى كمورد للنفط فى الفكر الاستراتيجى الامريكى ، فى الخليج العربى والعالم الخارجى ، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربى - جامعة البصرة ، ٤/٢٩ - ٤/٥١ ، ١٩٨٤ ، ص ٤١٦ - ٤١٧ .
١٦٢. إيان سيمور ، الايوك : اداة تغيير ، ترجمة عبد الوهاب الامين ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٧ - ١٩٩ .
١٦٣. Middle East Economic Survey (MEES), 28. 12. 1973.
١٦٤. جميل مطر ود. على الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، الطبعة الاولى ١٩٧٩ ، ص ١٣ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١٣٧ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١٢٧-١٤٦ .
١٦٥. حديث جلالة الملك الحسين مع جريدة الاهرام القاهرية عقب توقيع اتفاقية مجلس التعاون العربى ، الاهرام ١٧/٢/١٩٨٩ ، ص ٧ .
١٦٦. د. فاروق محمد شلبى ، الاطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون العربى ، دراسة مقارنة ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، كانون الثانى ١٩٩٠ ، ص ٢٤٣ .
١٦٧. Yahya Armajani, Middle East, Past and Present, Englewood Cliffs, Presnt Hall, New Jersy, 1970, pp. XXXIV.

168. Aba Eban, Voice Of Israel, Horison Press, New York, 1969, p. 20.

169. د. على محافظه ود. حسين المومني ، في النظام الاقليمي العربي :
الوضع الراهن والتطورات المستقبلية ، ورقة قدمت الى المؤتمر
الاستراتيجي العربي الاول ، الجامعة الاردنية ، عمان ١٥ - ١٧ / ٩ / ١٩٨٧ ،
ص ٣٢ - ٣٥ ، ٥٥ .

170. John Campbell, Oil Power in the Middle East, Foreign Affairs.
Vol. 55, No. 5, Oct. 1977. pp. 89-110.

171. د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ،
سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت
١٩٧٩ ، ص ٥٦ .

172. نعيم الشربيني ، تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي ، مجلة النفط
والتعاون العربي ، المجلد ٣ ، العدد ٤ ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ - ٥٩ .

173. Fouad Ajami, The Struggle for Egypt's Soul, Foreign Policy, No. 35,
Summer 1979, pp. 3-30.

174. أحمد يوسف احمد ومجموعة من الباحثين ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ،
حلقة نقاش ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٣ ، السنة ١٥ ، ايلول ، ١٩٩٢ ،
ص ٦٢ .

175. د. جمال زكريا عبده قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخه المعاصر
١٩٤٥ - ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٣ ،
ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

176. K. R. Singh, The Security of Persian Gulf, In Iranian Review of
International Relations, Center of International Studies, Tehran ,
Spring - Summer 1977, p. 5 .

١٧٧. د. جمال زكريا وعبدہ قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات العربية . ١٨٤ - ١٩١٤ ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩ .

١٧٨. اسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم ادريس ، الامن والصراع في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٢ ، اكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٨ - ٢٧ .

١٧٩. طه المجذوب ، ثغرات في جدار الامن العربي : الفراغ الاستراتيجي والامن القومي والاقليمي للخليج ، صحيفة الاهرام القاهرية ، ١٩٩٢/١/١٨ .

١٨٠. Daniel Pipes, Increasing Security in the Persian Gulf, Orbis, Vol. 26, No. 1, Spring 1982, p. 30 .

١٨١. د. حامد ربيع ، الابعاد الاستراتيجية لصراع الدول الكبرى حول الخليج العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٥٦ .

١٨٢. لقد اشترت دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٢ اسلحة بقيمة ١٨ مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٥ اشترت بمبلغ ٢٣.٠٦ مليار دولار ، وفي عام ١٩٩٠ اشترت بما قيمته ٢٩ مليار دولار . اما في عام ١٩٩١ فقد بلغت مشترياتها ٤٨.٠٨ مليار دولار . وهذا يبين حجم الاموال التي تدفعها دول الخليج على التسليح ، مما يعنى ان كل ما تنتجه دول النفط او معظمها يعود مرة ثانية الى الدول الغربية عن طريق الاسلحة وغيرها . جريدة الراي ، ١٩٩٢/١٢/٢٠ .

١٨٣. فؤاد حمدي بسيسو ، مجلس التعاون الخليجي وأفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١ ، السنة الرابعة ، ايلول ١٩٨١ ، ص ٥٣-٥٥ .

١٨٤. د. على الدين هلال ، امن الخليج : نظرة عربية ، فى ندوة الخليج والعالم الخارجى ، الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربى ، ١٩٨٤/٥/١-٤/٢٩ ، نشر عام ١٩٨٧ ، عن جامعة البصرة .
١٨٥. المعلومة مستخرجة من « الميزان العسكرى العربى » ، نشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ، القاهرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، ص ١١٤-١١٥ .
١٨٦. J. E. Peterson, The G. C. C. and Regional Security, American Arab Affairs, No. 20, Spring 1987, p. 65.
١٨٧. د. السيد عليوه ، انعكاسات الغزو السوفياتى على منطقة الخليج والمحيط الهندى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٠ ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ٩٧ .
١٨٨. Hisham M. Nazer, Saudi Arabia's Contribution to Security and Peace In the Middle East, American Arab Affairs, No. 32, Spring 1990, p. 43.
١٨٩. حسن ابو طالب ، الوساطة السعودية والازمات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١٧٢-١٧٧ .
١٩٠. حسان يوسف الراشد ، دور المملكة العربية السعودية فى القضية اللبنانية ، فى مجلة بحوث اسلامية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ، الرياض ، العدد ٨ ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦٤-٢٨٠ .
١٩١. د. شفيق الرئيس ، التحدى اللبناني ، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٩ .
١٩٢. مها معتوق ، وقائع الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية فى لبنان ، مؤسسة مطابع معتوق ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٥٠ .

- ١٩٣ . محمد السماك ، القرار العربي في الازمة اللبنانية ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ١٩٥-٢٠٠ .
- ١٩٤ . Middle East Economic Survey, Cyprus, May 30, 1977.
- ١٩٥ . Nadav Safran, Saydi Arabia. The Ceaseless Quest for Security, The Belknap Press of Harvard University Press, 1985, pp. 245-251, 265-280.
- ١٩٦ . محمد عنان ، السعودية وهموم العربي خلال نصف قرن ١٩٢٣ - ١٩٧٨ ، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٥٩-١٨٢ .
- ١٩٧ . تصريح وزير الحرية الامريكى فى عهد ريغان ، نشرته جريدة الوطن الكويتية ، Wall Street Journal نقلاً عن جريدة ١٩٨٨/٧/٢٢
- ١٩٨ . توفيق الصراوى ، امريكا والخليج ، جريدة السفير ١٣/١٠/١٩٨٠ .
- ١٩٩ . وزارة الاعلام السعودية ، وثائق للتاريخ ، مختارات من كلمات ولقاءات الملك فهد بين عبد العزيز آل سعود ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ ، ص ١١٨ .
- ٢٠٠ . Robin Wright, Unexpected Realities of the Persian Gulf Crisis, Middle East Journal, Vol. 45, No. 1, Winter 1991, pp. 23-29.
- ٢٠١ . James E. Akins, The New Arabia, Foreign Affairs, Vol. 60, No. 3, Summer 1991, pp. 34-49.
- ٢٠٢ . The New York Times International, Oct. 25, 1991.
- ٢٠٣ . Abdul Aziz Bashir and Stepher Wright, Saudi Arabia Foreign Policy After Gulf War, Middle East Policy, Vol, I, No. 1, 1992, pp. 107-114 .

الملحق رقم (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Royal Embassy of
Saudi Arabia
Beijing



سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

بِكَيْت

(نصريح لمصدر مسؤول)

* الرياض في 1412/11/29هـ - الموافق 1992/5/31م واس
* ردا علي ماجاء في مضمون تصريحات الرئيس السوداني عمر البشير في لقاءه
* مساء الاربعاء الماضي مع الاجهزه الاعلاميه السودانيه من مزاعم
* وافتراءات باطله مفادها ان المملكة العربيه السعوديه حاولت تزويد
* المتمردين في الجنوب بالاسلحه
* قال مصدر مسؤول في تصريحه لوكاله الانباء السعوديه ان جميع ماشرح به
* الرئيس السوداني في هذا المعني لانتفاذ ونشرت بعض الصحف السودانيه
* ولا تزال تنوالي حملتها المدمومه وهو عار من الصحه جسمه وتفصيلا ولا اساس
* له علي الاطلاق بل انه يدعو الي السخريه والاشمئزاز في اسلوبه ومعناه
* وذلك لان المملكة العربيه السعوديه وكما هو معروف عنها تترفع دائما
* عن التداخل في الشؤون الداخليه للاخرين وتناي بنفسها احتراما لذاتها
* عن انتهاج هذه الاساليب الملتويه الرخيصه
* واذاف المصدر يقول / ونحن وان كنا لانود مجاراه بعض وسائل الاعلام
* السودانيه في اسلوبها الذي ان دل علي شي فانها يدل عني مكان النفس
* المريضه بالاحقاد التي تكشف عنها يوما بعد يوم
* لقد تريتنا بعض الوقت في الرد علي مزاعم حاكم السودان بحثا عن ملاسات
* الامر اذ ربما تكون هناك مكيدته مديره ضد المملكة ولكننا وعندما تثبتنا
* من حقيقه الموقف نبادر اليوم الي الرد مطالبين حاكم السودان باثبات
* ماضل به شعبه من المزاعم الباطله

* كما اننا نرى الوقت قد حان لتعريف وتذكير الشعب السوداني الي بمواقف
* المملكة العربيه السعوديه تجاهه من قبل ومن بعد ابتلائه بتسلط حاكمه
* البشير علي مقاليد الامور في السودان

* فلقد كنا نتوسم فيه الخير عندهنا زار المملكة لاول مره بتاريخ
* 1409/12/26هـ - الموافق 1989/7/29م علي راس وفد سوداني كبير فور توليه
* الحذاء وعرض انذاك علي خادم الحرمين الشريفين الازواج الاقتصاديه
* المترديه في السودان طالبا الدعم والمعون والمسانده وتلقي الاستجاب
* الغوريه من الملك المفدى فهد بن عبدالعزيز كما هي عادته وواصلت المملكة
* مسيره الدعم والموازره للسودان وشعب السودان مرحله جديده من مراحل
* المسانده الاخويه الاسلاميه العربيه التي تفرضها واجبات صلاه الدم
* والعقيده واللسان والهدف المشترك

* وقد بلغ اجمالي ماقدمته المملكة من مساعدات وقروض للسودان في مراحل
* مختلفه حوالي 2,701,3 الالف وسبعه مائه وواحد مليون وثلاثه مائه القادولار

Royal Embassy of
Saudi Arabia
Beijing

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مملكة العربية السعودية
بيكين

- ٢ -

- اولا / المساعدات الغير مسترده / هبات /
بلغت نحو / 1,349 / الف وثلاثمائة وتسعه واربعين مليون دولار ببيانها
كالتالي /
1/ مبلغ 359 مليون دولار امريكي قدمت علي شكل بترول وكان اخرها بمبلغ
سه وثلاثين مليون دولار في عام 1411هـ -
2/ مبلغ / 418 / مليون دولار قدمت لاغراض الدفاع وكان اخرها بمبلغ عشرين
مليون دولار قدمت في عام 1410هـ -
3/ مبلغ / 572 / مليون دولار قدمت لدعم الاقتصاد السوداني ولاغراض
اسلاميه واجتماعيه وتعليميه وصحيه وانسانيه 0

ثانيا 00 القروض النقدية وبلغت / 1049ر62 / الف وتسعه واربعين مليون
وستمائه وعشرين الف دولار موزعه علي النحو التالي 00

- 1/ قرض نقدي بمبلغ / 150 / مليون دولار
- 2/ قرض نقدي بمبلغ / 500 / مليون دولار
- 3/ قرض نقدي بمبلغ / 48ر2 / مليون دولار
- 4/ قرض نقدي بمبلغ / 200 / مليون دولار
- 5/ قرض نقدي بمبلغ / 100 / مليون دولار
- 6/ قرض نقدي بمبلغ / 50 / مليون دولار
- 7/ قرض نقدي بمبلغ / 1ر42 / مليون دولار

ثالثا / القروض الانمائية
وبلغت / 302ر98 / ثلاثمائة واثنين مليون وستمائه وثمانين الف دولار
للمساهمة في تمويل المشروعات التالية .

- 1/ الري بالرمه 26ر34 مليون دولار
- 2/ طريق هياس شمالا 25ر49 مليون دولار
- 3/ مطار بورسودان 9ر80 مليون دولار
- 4/ تنمية غرب السفانا 4ر41 مليون دولار
- 5/ الاتصال عبر الاقمار الصناعيه 9ر11 مليون دولار
- 6/ شبكة الاتصالات السلكيه والاسلكيه والغضائيه 6ر34 مليون دولار
- 7/ المعدات العلميه لوزاره التربيه 1ر17 مليون دولار
- 8/ طريق نيالاس كاس سي زالينجي 33ر18 مليون دولار
- 9/ سكر كنانه 32ر92 مليون دولار
- 10/ طريق الرهد الزراعيه 4ر19 مليون دولار
- 11/ اعمار الجزيره 15ر56 مليون دولار
- 12/ اعمار ومصانع السكر 29ر41 مليون دولار

Royal Embassy of
Saudi Arabia
Beijing

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



- ٢ -

الجمهورية العربية السورية
بيكين

- 13 / اعمار الجزيرة . / قرض ثاني / 1890 مليون دولار
 - 14 / دعم القطاع الزراعي 1173 مليون دولار
 - 15 / شراء معدات لسكة حديد السودان 9 مليون دولار
 - 16 / مشروع اعمار مصانع السكر / قرض ثاني 1453 مليون دولار
 - 17 / مشروع تغطية بعض الفجوات التحويلية في بعض المشاريع الانمائية
 - 18 / 50 مليون دولار المجموع / 30268 مليون دولار
- هذا وتجدر الاشارة الي ان المملكة العربية السعودية قد استمرت في تقديم هذه القروض رغم ان حكومه السودان لم تف بالالتزاماتها النظاميه لتسديدها

ومضي المصدر يقول ..

- « هذا بالاضافة الي النجذات الانسانية التي كانت تبادر المملكة الي بعثها للشعب السودان الشقيق كلما تدعو الحاجة الي ذلك ومنها الجسر الجوي الذي اقامته المملكة العربية السعودية مع الخرطوم في اغسطس في عام 1988 والذي بلغ طوله 121 / مائه وواحد وعشرين طائره بالاضافة الي ثلاث بواخر شكلت جسرا بحريا امتد من ميناء جدة الاسلاهي الي ميناء بورسودان وخمس طائرات عموديه وطائرات رش 0
- « وقد كانت جميع الطائرات والبواخر المشار اليها تحمل الي شعب السودان الشقيق الاف الاطنان من مواد الاغاثه الايوائيه والطبيه والغذائيه
- « انفاذا لامر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وحرصا منه ايده الله علي مشاركته المملكة في تخفيف معاناه الاشقاء السودانيين الذين تعرضوا لاطوار واضرار الفيضانات والسيول وواصلت وسائل الاعلام السودانيه
- « علي مدي شهرين نقل شكر وتقدير ابناء الشعب السوداني من مسوءولين ومواطنين وكتاب وغيرهم للمملكة بقياده خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ولدينا المنذفات الوثائقية بجميع ماصدر ونشر بالاسماء والتواريخ اذناك من شكر وثناء وان المملكة مع تقديرها لتلك المشاعر الصادقة من الاشقاء السودانيين ماكانت تهدف الا الي اسعادهم وتخفيف الالمهم في جميع الظروف الصعبة التي مروا بها 0

Royal Embassy of
Saudi Arabia
Beijing



مملكة العربية السعودية
بيكين

-٤-

- ١/ يضاف الى كلمة تقدم ذكره الكثير من المبادرات الاسلاميه والانسانية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين تجاه السودان وشعبه ومنها..
- ١/ بناء مركز اسلامي واخلوة لتحفيظ القران الكريم بقرية الجذبيه ابوالحسن بالجزيرة في السودان 0
- ٢/ مساعدات مالية لعدد من المؤسسات التعليميه والمدارس 0
- ٣/ تبرعات المواطنين السعوديين التي اوضحها الدكتور حمد الصفيير رئيس اللجنة التنفيذية للاغاثه في تصريح اعلنه بتاريخ 1409/5/17هـ -
- الموافق 1988/12/26م حيث قال ان تبرعات المواطنين والمؤسسات والهيئات الحكوميه لصالح المتضررين من السيول والفيضانات في السودان لا تزال تتوالى على اللجان المشكليه لجمع التبرعات التي افتتحها الملك فهد بن عبدالعزيز بمبلغ ثلاثين مليون ريال من حسابيه الخاص التي بلغت مائه وست عشر مليون ريال حتى ذلك التاريخ ثم تضاعف المبلغ عقب ذلك 0
- ٤/ في 1988/9/12م امر خادم الحرمين الشريفين بسرعة ارسال خمسمائة جهاز رش يدوي مع المبيدات اللازمه لمكافحة الحشرات في السودان وذلك في نطاق اهتمامه الدائم حفظه الله بكلمها يخدم شعب السودان ويخفف من معاناته 0
- ٥/ انشاء المستشفيات السعوديه في كل من ام درمان والفاش وكسلا وقد افتتح احدهما وزير الصحة والرعايه الاجتماعيه انذاك الدكتور حسين ابو صالح والتي كلمة مطولة عن دعم المملكة المتواصل للسودان الشقيق 0
- ٦/ بتاريخ دبعوم 1988م امر الملك المفدى بتزويد السودان بمليون ونصف جرعة من لقاح الحصى الشوكية 0

وقال المصدر وانزل من الجدير بالذكر ان نشير هنا الي تصريح رجل نراه اليوم وقد نخص علي عقبه وتنكر لثلمها قاله عن المملكه ذات يوم وهو الدكتور حسن القرابي الذي قال في تصريحه بتاريخ 1989/1/26م عندما كان وزيرا للخارجيه السودانيه وزعيما للجهه الاسلاميه القومييه في السودان ما نصه ان المملكه العربيه السعوديه بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز سباقه دائما الي يد العون للاخرين بدون منه او دعائه

واضاف في لقاء صحفي اجرته معه مجله الحوادث ان المملكه ظلت ولا تزال تمد البلاد الاسلاميه بعون خاص مما جعلها اكبر عامل للتضامن الاسلاسي تجسده بالدعم السياسي للقضايا الاسلاميه المصيريه وفي مقدمتها القضيه الفلسطينيه والقضيه الافغانيه

Royal Embassy of
Saudi Arabia
Beijing



جمهورية السودان
بيكين

«ومضي الدكتور الترابي يقول ان المملكة ظلت تعطي السودان بسخاء
«دون من او اذي وان خادم الحرمين الشريفين قاد حملة التبرعات لاغاثه
«السودان في محنته الاخيريه من جيبه الخما دبا وتقديرا للشعب السوداني
«الذي يباده الحب والعطاء من قلبه .
«واختتم الدكتور حسن الترابي حديثه بان المسلمين في مشارق الارض
«ومغاربها يقدرون للمملكه رعايتها للحرمين الشريفين ويشكرون الملك فهد
«علي جهوده الموفقه في خدمه الاسلام والمسلمين

«واستطرد المصدر يقول

«وفي ضواء كل ماتقدم ايضا هل يعقل ان تقوم دوله بكل هذه المسانده
«الاخويه الاسلاميه تجاه دوله شقيقه لا تترجو منها جزاء ولا شكورا ثم تنقلب
«عليها فتحاربها ببعض اسلحه الي اولئك المتمردين من اعداء السودان الذين
«يحاولون شق السودان بفصل جنوبه عن شماله
«كما افتراء واعلنه حاكم السودان علي شعبه زورا وبهتانا ولعله قبض ثمن
«هذا الموقف المشين من راس الفتنه صدام حسين كما سبق ان قبضه من قبل
«عندما تنكر لعروبتة واسلامه وراح يناصر احتلال حاكم العراق لدوله عربيه
«شقيقه وداعمه للعراق في كل الاوقات تحت سترا حجج واهينه من الافك
«والضلال مما كان محل استنكار واستغراب جميع ابناء الشعبين السعودي
«والسوداني الذين يعرفون مواقف المملكه تجاه السودان وشعبه
«وقال المصدر في ختام تصريحه ان لقد حرصنا علي كشف هذه الحقائق امام
«شعب السودان وامام الاخوه المقيمين بيننا من ابناء السودان والذين نكن
«لهم كما يكونه لنا من صادق الموده والاخاء لتكون هذه الحقائق بمشابه
«صفحه في وجه حاكم السودان الذي اعلن بموته وصورته للتلفاز السوداني في
«اسلوب ما كان ياتي ان يمدد من رئيس دوله لولا انه في نظرنا لا يمثل الافك
«حيث قال ان المملكه تبعض السلاح لنفسه في الجنوب ليحارب به شعب السودان
«كبرت كلمه تخرج من افواههم ان يقولون الاكذبا / صدق الله العظيم

الملحق رقم (٢)

تطور استهلاك العالم من النفط والغاز م ب ي م

١٩٨٥*	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
٨٧٠٥	٩٠٠٢	٧٨٠١	٦٥٠٥	٣٠٠٠	١٤٠٥	مجموع الاستهلاك
	٢٩٠٩	٢٧٠٩	٢٥٠٢	١٦٠٣	٩٠٥	الولايات المتحدة
٤٨٠٣	١٨٠٦	١٧٠٨	١٤٠٢	٤٠٣	١٠٢	أوروبا
	٥٠٩	٥٠٦	٤٠٢	٠٠٦	٠٠١	اليابان
٢٤٠٠	٢١٠٥	١٤٠٣	١١٠٦	٤٠٠	١٠٤	البلدان الاشتراكية
١٥٠٢	١٤٠٣	١٢٠٤	١٠٠٣	٤٠٨	٢٠٣	بقية العالم



المصادر :

- Abbas Al-Nasrawi, Arab Oil & US Energy Requirements, (AAAUG) - Massachusetts, 1982 - PP. 5,9,12.
- Ali Attiqha, Interdependence on The Oil Bridge, P.33.

لعام ١٩٨٥ استهلكت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ٤٨.٣ مليون برميل في اليوم.
• متوقع ..

الملحق رقم (٣)

تطور احتياطات دول الخليج والعالم من الغاز الطبيعي مليار م^٣

١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٧٠	
٤٢٦٦	٤١٣٦	٣٥٤٤	١٤٩٨	المملكة السعودية
١٣٠٩	١٢٠٥	١٠٣٧	١٢١٥	الكويت
١٨١	١٩٥	٢٠١	١١	البحرين
٤٢٤٠	٤٤٣٧	٤١٩٣	٢٠٧	قطر
٥٤٤١	٥٧٦٢	٩٢٧	٢٦٩	الإمارات المتحدة
٢٥١	٢٦٩	١٧٠	٥٧	السلطنة
٢٥٦٥	١٢٥	٩٢١	٥٥٢	العراق
١٣٢٤٠	١٣٣٠٠	١٣٣١٤	٣٠٣٠	إسرائيل
٣١٥٩٣	٢٩٤٢٩	٢٤٣٠٧	٦٨٣٩	المجموع
		٥٥٨١		الولايات المتحدة
		٤٢٤٩٣		الاتحاد السوفيتي
١٠٦٧٩٤	١٠٧٥١٨	٩٨٦٩٩	٣٨٠٩٩	العالم
٣٠	٢٧	٢٤٠٦	١٨	% الخليج

المصادر :

- نشرة الاوبك - مارس ١٩٨٨
- وميد، (بالانكليزية) - ١٩٨٦/١٠/٤
- ونفط العالم (بالانكليزية) - أغسطس ١٩٩١
- التقرير السنوي الثالث عشر لمنظمة الاوبك ١٩٨٦

الملحق رقم (٤)

الانتاج النفطي العالمي مليون برميل يومياً
ونسبة المساهمين الاساسيين فيه %

١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٠	
٦٥٠٣	٥٧٠٦	٦٢٠٨	٥٨٠٥	٤٥٠٤	٢٢٠٠	الانتاج العالمي
% من الانتاج العالمي						
٣٩٠٠	٤٣٠٨	٣٢٠٧	٢٩٠٣	٤٢٠٢	٤٤٠٣	الدول الصناعية
١٣٠٦	١٨٠٣	١٦٠٢	١٨٠٧	٢٢٠٥	٣٣	الولايات المتحدة (أ)
٦٠١	٦٠٩	٣٠٩	٠٠٨	-	-	اوربا الغربية
٣٨٠٨	٢٩٠٩	٤٣٠٧	٥٣٠٣	٥١٠٣	٤١٠٧	دول الاوبك
٢٤٠٩	١٨٠٩	٢٩٠٩	١٣٠١	١١	٩	دول الخليج (ب)
٩٠٧	٥٠٥	١٥٠٨	٤٠٥	٣	٢	السعودية
٢٢٠٢	٢٦٠٣	٢٣٠٦	١٧٠٤	١٥	١٤	الدول الاشتراكية

المصادر :

- لعام ١٩٦٠ المصدر: ر.و. اندجيكيان - الأوبك في الاقتصاد العالمي - دار المستقبل العربي - القاهرة - ص ١٤١ .
- جبهة الأوبك على ثلاث جبهات - مجلة الحوادث اللبنانية ١٩٨٦/٣/٧ .
- الانتاج الخليجي للأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ من نشرة ايس، ١٩٨٤/١٢/١٧ .
- نسبة مساهمة السعودية، احتسبت من خلال كميات الانتاج السعودي للسنوات المذكورة من اعداد مختلفة من نشرة الخليج التي يصدرها بنك الخليج الدولي.
- لعام ١٩٧٠

Dankwart A. Rostow, Oil & Turmoil P.278

Paul Aarts & Michael Reaner - Oil & the Gulf War - Middle East Report -

July - Aug 1991.

الملحق رقم (٥)

عائدات دول الخليج - مليون دولار

٨٥ - ٧٤	١٩٨٩	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٤	٧٣ - ٦١	
٥٤٤٨٩٤	١٨٢٧١	١٧٣٧٢	١١٣٢٠٠	٣١١٧٤	١٦٤٦١	السعودية
١١٧٦٠٤	٦٦٧٧	٧١٧٧	١٤٨٠٠	٦٥٤٥	١٠٤٢٠	الكويت
٨٤٢٢	٥٦٥	٨٩٠	١٠٦٠	٣٧٥	٣٠٧٣	البحرين
٣٤٣٣٤	١٩٥٩	١٦١٦	٤٥٩٠	١٦٠٠	١٧٦٠	قطر
١٠٢٠٣١	٤٤٢٤	٤٢٦١	١٨٧٠٠	٥٥٣٦	٢٦٧١	الإمارات
٣٠٠٤١	٣١٥٠	٢٣٣٠	٣٢٦٤	١٢١٤	٧٦٥	السلطنة
١٣٨٩٦٠		٦٩٠٠	١٠٤٠٠	٥٧٠٠	٧٣٧٧	العراق
٢٠٧٧٥٦		٢٠٣٧	٨٦١٩	١٧١٥٠	١٤٩٠٠	ايران



المصادر :

- الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية - ندوة التنمية ص ٦٨
- نشرة الخليج - بنك الخليج الدولي - ديسمبر ١٩٨٧ .
- نشرة الخليج - بنك الخليج الدولي - نوفمبر ١٩٨٨ .
- نشرة الأوبك السنوية لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٤ .
- جريدة أخبار الخليج - البحرين - ١٩٩٠/٣/١ .
- نشرة الأوبك مارس ١٩٨٨ .
- الأسبوع العربي ١٩٧٦ / ٢/٣ .

Anthony Cordsmen - Security of the Gulf - p 4

MEES 17/12/84 Middle East April 1989

Anthony Cordsmen - US Power Projection Capabilities in the Gulf & SW Asia -
Symposium on the External Interests Arab Gulf - Exter
University - 11 - 13 July 1990.

الملحق رقم (٦)

نسبة امدادات النفط الخليجي للدول الصناعية
من استيرادها الكلي %

١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٧٢	١٩٦٤	
٢٧.٩	٦١.٦	٢٨.٤	٣٩	١٩	٢٤	الولايات المتحدة
٤١		٦٢	٦٩	٦٣	٦٢	أوروبا
٦٨	٦٨.٨	٧٠	٧٩	٨٢	٨٥	اليابان

المصادر :

- لأعوام ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٧ .
- البرت وولستر - أنصاف حروب وأنصاف سياسات في الخليج - ص ١٣ .
- لسنة ٧٩ :
- تقرير اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب الأمريكي - والنفط والسياسات الأمريكية في المنطقة - مصدر سابق ص ١٤ .
- حول امدادات اليابان راجع الوطن الكويتية - ٨٩/٣/٦ .
- لسنة ١٩٩٠ :
- حول امدادات اليابان وأوروبا رادع : هنري عزام - تطورات أسواق الخليج بعد أزمة الخليج - الحياة ١٩٩١/١٠/٣ .
- أيضاً راجع حول امدادات الولايات المتحدة .
- Paul Aarts & M.Renner - Oil & The Gulf War - Middle East Report July - Aug. 1991.

الملحق رقم (٧)

نسبة حجم اعتماد دول الخليج على تصدير النفط
لمجموع صادراتها %

١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٤	١٩٧٠	
٩٥	٩٣	١٠٠	١٠٠	المملكة السعودية
٩٩	٩٩	٩٨	٩٠	العراق
٨٧	٩٢	٩٩	٩٤	الكويت
٨٧	٨٩	٩٠	٨٦	البحرين
٩١	٩٤	١٠٠	١٠٠	قطر
٨٩	٩٤	٩٨	١٠٠	الامارات
٩٨	٩٩	٩٩	-	عمان

المصادر :

- ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، (عدا البحرين وعمان)
راجع التقرير السنوي السابع لمنظمة الاوابيك - الكويت ١٩٨١
لأعوام ٨٠ ، ١٩٨٥ راجع : التقرير السنوي الثالث عشر لمنظمة الاوابيك - الكويت ١٩٨٦
- للبحرين :
د. توفيق سعيد بيضون - التجارة الخارجية الدولية والاقليمية للاقطار العربية - معهد الامماء العربي -
١٩٨٦ - ص ٩٣

الملحق رقم (٨)

تطور احتياطات النفط في منطقة الخليج / بليون برميل

الممر المتوقع	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٥٠		
١٤١.٥	٢٧	٢٥٧.٩	١٧١.٥	٦٦.٢	١٠	المملكة العربية السعودية
١٦٨	١٠	٩٧.٥	٩٢.٥	٦٨.٧	١٥	الكويت
٦	-	١٠.٨	١١.٦	١.٢	١.٣	البحرين
١٠	-	٣.٧	٣.٣	٣.٠	١.٠	قطر
١٤٥.٥	١٠	٩٨.١	٣٣.٠	١٠	-	الامارات
١٠	-	٤.٤	٤.٠	١.٥	-	سلطنة عمان
٩٦.٨	١٠	١٠٠	٥٦.١	٢٥	٨.٧	العراق
٨٦.٧	١٠	٩٢.٩	٤٧.٩	٤٠	١٣	ايران
	٦٧	٦٥٤.٥٨	٤٠٨.٥	٢١٣.٦	٤٨	المجموع
٩.٢	٣	٢٦.١	٢٨.٠	٣١.٤	٢٥.٣	الولايات المتحدة
	٧	٦٣.٠	٦١.٠	٢٨.٦	٦.٣	الاتحاد السوفيتي
	١٠٠	٩٥٩	٧٢١	٣٥٠	٩٢.٠	مجموع العالم
	٦٧	٦٧	٥٦.٧	٦١	٢٢.٢	% الخليج

المصادر :



- نشرة الاوابيك مارس ١٩٨٨
- جريدة الحياة ارقام نفطية ٢٣ / ٥ / ١٩٩١
- مجلة ومبدء البريطانية ٤ / ١٠ / ١٩٨٦
- عبدالرزاق فارس - مجلة المستقبل العربي المعداد ٣ / ١٩٩١
- مجلة نفط العالم (بالانكليزية) اغسطس ١٩٩١
- د. راشد البراوي - حرب البترول في الشرق الاوسط - ص ٣٨ و ٤٤
- لعام ١٩٨٥ اعتمدنا التقرير السنوي الثالث عشر لمنظمة الاوابيك - الكويت ١٩٨٦
- د. هنري هزام - جريدة الحياة ٣ / ١٠ / ١٩٩١

الملحق رقم (٩)

سكان المنطقة العربية والدخل الفردي السنوي
الف نسمة دولار

الدخل الفردي	السكان			البلد/ المنطقة
	عام ١٩٨٣	١٩٨٠	اواسط ١٩٨١	
١٤٥٥٨	٢٥٦٠٠	١٧٨٠٠	١٣٤٠٠	مجلس التعاون
١٣٩٠	٢٦٠٠٠	١٩٠٠٠	١٣٥٠٠	العراق
٥٣٠	١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٩٣٠٠	اليمن (بشطريه)
١٧٩٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٩٣٠٠	سوريا
٤٠٠٠		٣٠٠٠	٢٧٠٠	لبنان
١٧٢٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٣٤٠٠	الاردن
٦٩٠	٦٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	٤٣٣٠٠	مصر
٤٠٠	٣٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٢٠٠	السودان
١٩١٩	٩٧٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥١٧٠٠	المجلس المغاربي
	٢٩٥	٢٢١	١٧٠,٦	الاجمالي (مليون)



المصادر :

- ناجي حلوش - الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٦ - ص ٨٥ - ٨٦ .
- وصل متوسط دخل الفرد سنويا في الامارات ٢٣٧٧٠ دولار وفي قطر ٢١١٦٠ دولار عام ١٩٨١ . وهو أعلى معدل للدخل الفردي في الوطن العربي .
- الدخل الفردي للعراق مقدر لعام ١٩٧٦ .
- تحت الاستعانة بعدد من المصادر لاعتقاد عدد السكان في بعض بلدان الخليج لأعوام التقدير .

MEED - 9/8/1986

* المتوقع . .

الملاحق رقم (١٠)

	١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٧				%
	على	عن	اجمالي	%	على	عن	اجمالي	%	على	عن	اجمالي	%	
المجموع	١٥٨٣	٨٣٣	٤٢٥	٢٩٠٣	٥٥	١٣٤٩	١٣٤٩	٤٧٨٣	٥٠	٢٥١٢	٢١٢٢	٧١٨٨	٧٨
البيانات الشخصية	٨٩	٩	٩٤	١٩٢	٤٦	١٦	٦٢	٢٨٠	٦٠	٤٧	٤٣	١٧١	٧
البيانات العامة	٣٤	٥٦	١٩٢	٢٩٢	٥٤	١٠٢	٤٠١	٥٥٧	١٠	٦٥	١٧٣	٨١٧	٧
المعلمين	١٣	١٥	٤٦	٧٤	١٧	٢٢	٥٧	٩٦	١٧	٢٩	١٧٣	١٧	٥٣
المعلمين	٥٠	١	٢٣	٧٩	٦٢	٩	٦٥	١٣٦	٤٦	٩١	١٣٣	١٣٣	٥٣
الكتاب	٨٧	١٤٣	٦٨	٢٩٨	١٠٩	١٠٩	١٧٧	٥٠١	٢٢	١٢٧	١٣٣	١٣٣	٥٣
المجموع	١٣٠٠	٣٠٤	٦٤	١٩٦٩	١٥١٩	٣٩٤	٧٠٠	٣٢١٣	٤٧	١٩٤٠	١٣٣٠	١٣٣٠	٥٣

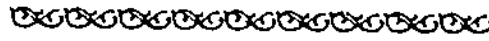
البيانات من نظامنا بتبعية الأمانة العامة

الملحق رقم (١٢)

حجم التجارة بين دول الخليج والدول الصناعية
الكبرى مليون دولار

اوربا الغربية*		اليابان		الولايات المتحدة		عام
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
١٥٩٤	٣٩٥٣	٦٦١	٣٠٠٧	٦٩٦	٧٤٤	١٩٧١
٤٤٢٢	١١٨٠٣٢	٢٧٦٧	١٤٢٧٥	٣٤٤٢	٤٣٤٥	١٩٧٤
٠٠	٠٠	٧٣٣٨	١٨٠٤٢	٩٩٠٧	١١٢٨٧	١٩٧٨
١٩٦٤٤	٣١٥٩٦	١٤٤٠٩	٤٠٧٩٤	١١٢٢٧	١٧٢١١	١٩٨١
١٥٩٠٩	٧٨٠٦			٦١٨١	٣٦٨٤	١٩٨٥
١٧٨٨٣	١٠٣٩٦	٥٤٨٢	٢٠٦٦٤	٧٣٣١	١٤٨٨٠	١٩٩٠

* الصادرات الخليجية والواردات فقط لبريطانيا والمانيا وفرنسا
دول الخليج هي دول مجلس التعاون وايران والعراق:



المصادر :

- مجلة التعاون الخليجي - العدد ٢١ مارس ١٩٩١ .
- اعداد متفرقة من مجلة «ميد» البريطانية لسنوات ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ .
- الحياة ١٥/٣/١٩٩١ .

الملحق رقم (١٣)

شراء السلاح ومصادره الرئيسية لدول الخليج

مليون دولار

المجموع	اخرى	فرنسا	بريطانيا	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي		
١٧٣٠	٢٢٦٠	١٤٠	٢٣٠	٣١٠٠	١٠٠٠	ايران	للفترة
١٣٦٦٥	٥١٠٥	١٨٠٠	٢٢٠	-	٦٥٠٠	العراق	ماين
٨٦٠٠	١٣٠٠	١٩٠٠	١٩٠٠	٣٥٠٠	-	السعودية	٨٣-٧٨
٢٤٣٥	٤١٠	٦٢٠	٩٨٠	٣٩٥	٣٠	الدول الاخرى	
٨٨٦٥	٨٦٨٥		٧٠	١٠	١٠٠	ايران	للفترة
٢٩٨٦٥	١١١٢٥	٤٨٠٠	٤٠	-	١٣٩٠٠	العراق	٨٧-٨٣
١٨٣٢٠	٢٣٢٠	٦٤٠٠	٢٤٠٠	٧٢٠٠	-	السعودية	
٢٨٦٥	٣٦٠	١١١٠	٣٥٥	٧٨٠	٢٦٠	الدول الاخرى	
٩١٣٠٥	٣١٥٦٥	١٦٧٧٠	٦١٩٥	١٤٩٨٥	٢١٧٩٠	المجموع	٨٧-٧٨

المصادر :

- US Arms Control and Disarmament Agency World Military Expenditure and Arms Transfers 1972 - 1982 - Washington - 1984

Anthony Cordsman - US Power Projection Capabilities - In the Gulf and SW Asia - Symposium on External Interests In the Arab Gulf 11 - 13 July 1990 - Exter University .

موازنات الدفاع في منطقة الخليج مليون دولار

٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	١٩٨٧
٨٧٠٤	١١٢٢٥	١١٣٥٥	١٢١٥٥	١٥٧١٠	١٩٤٧١	٢٣٦٩٢	٢٧٩٢٨	٣١٩٤٤	٣٧٠٨٩	٣٩٤٤١	٣٣٩٢٨	١٣٩٩٦
٧١٠٥	٩٢٨٨	٨٩٥٢	٩٦٢٦	١٢٣٩٠	١٤٩٩٠	١٨٤١٠	٢٢٠٤٠	٢٤٨٠٠	٢٠٤٠٠	٢١٢٤٠	١٧٢٣٠	١٠٤٩٠
٣١	١٠٨٦	١٠٤٢	٦٤٩	٨٠٦	٩٢٣	٩٠٢	١١٧٩	١٤٧٣	٤٥٠٠	١٦٠٦	١٣٦٩	١٣٣٠
١٤	٢٨	٣٩	١٠٨	١٤٢	١٥٧	٢١٥	٢٨١	١٦٦	١٤٨	١٥١	١٦١	١٦٠
١٢٤	١٦٧	٢٣٠	٢٦٠	٤٧٥	٦٠٤	٧٢٠	٩٤٨	١٧٨٠	١٢١٢	٢٣٠٨	١٨٠٠	١٨٠٠
٢٢	٨١	٥٠٥	٨٢٢	١١٩٧	١٧٢٤	٢٠٩٠	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٢٢	١٩٠١	١٥٨٠	١٧٠٠
٦٩٨	٧٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٩٩	١٠٥٧	١٣٥٥	١٥١٠	١٧٤٢	١٨٩١	١٩٢٥	١٧٢٨	١٥٦٦
٨٦٤٦	٩٥٢١	٨٧٤٧	٢٣٥١٠	١٢٥٤٠	١٢٥٤٠	١٢٧٨٠	١٥٥٧٠	١٣٥٦٠	١٨٩٦٠	٢١١٢٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠
١٥٥٥	١٦٨٤	١٨٩١	٨٨٢٢	١٠٠٠٠	١٧٤٦٠	٢١٦٨٠	٢٢٠٩٠	٢٢٢٦٠	٢٢٨٥٠	١٦٧١٠	١٦٥٠٠	١٦٥٠٠
١٨٩٠٥	٢٢٦٤٠	٢٢٠٩٢	٤٤٤٨٨	٤٠٤١٠	٣٩٤٧١	٥٨١٩٢	٦٦٥٩٨	٦٧٧٩٤	٦٨٨٩٩	٦٧٠٧١	٥٧٤٢٨	٥٠٤٩٦

المصادر :

٧٧ - ٧٥

٧٨ - ٧٨

- Cordtsman, Anthony - The Gulf and the Search for Strategic Stability, Westview Press - Colorado 1984 - P 503

- Cordtsman, Anthony, US Power Projection Capabilities in the Gulf and SW Asia - Exter University - 11 - 13 July 1990

الملحق رقم (١٥)

حجم العمالة الوافدة للأقطار العربية النفطية
وتوزيعها النسبي حسب الجنسيات (١٩٧٥)

قوة العمل الوافدة من جنسيات أخرى ^(*)		قوة العمل الآسيوية الوافدة ^(**)		قوة العمل العربية الوافدة		جملة قوة العمل الوافدة (بالآلاف)	الأقطار العربية النفطية المستقبلة للعاملة الوافدة
نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)	(بالآلاف) نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)	(بالآلاف) نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)	(بالآلاف) نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)	(بالآلاف) نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)	(بالآلاف) نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (%)		
١٠,٣	٢٦	٦٥,١	١٦٤	٢٤,٦	٦٢	٢٥٢	الإمارات العربية المتحدة
٢٣,٣	٧	٥٦,٧	١٧	٢٠,٠	٦	٣٠	البحرين
٥,٠	١٦,٥	١,٧	٥,٥	٩٣,٤	٣١٠	٣٣٢	الجمهورية العربية الليبية
٤,٥	٣٥	٤,٩	٣٨	٩٠,٦	٧٠٠	٧٧٣	السعودية
٩,٣	٥	٦٣,٠	٣٤	٢٧,٨	١٥	٥٤	قطر
١٤,٩	٣١	١٦,٣	٣٤	٦٨,٨	١٤٣	٢٠٨	الكويت

(*) لا تشمل العمالة الآسيوية الإيرانية وإنما تقتصر على المهاجرين من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

(**) تشمل الأوروبيين، والأتراك والبرانيين والأفريقيين وغير ذلك من الجنسيات.

المصدر: احتسبت من: تقديرات العمالة المهاجرة والعمالة الوافدة المستندة الى نتائج مشروع بحث درهام عن هجرة العمالة العربية المستخلصة عن Country Case Studies.

الملحق رقم (١٦)

العلاقات الاميركية السعودية العسكرية

جدول ب - ١ : طلبات ومبيعات الاسلحة الاميركية للمملكة السعودية ٧١ - ١٩٨٠
(ملايين الدولارات)

السنة المالية	المبيعات		
	قيمة ما سلم فعليا	مشاريع سلاح المهندسين	قيمة مجموع الاتفاقيات
١٩٧١	٤٦,٠	-	١٥,٢
١٩٧٢	١٥٩,٦	-	٣٠٥,٤
١٩٧٣	٢١١,٠	١,٠٦٤,٣	١,١٥٢,٠
١٩٧٤	٣٣١,٧	١,٣٨٩,٤	٢,٠٤٨,٢
١٩٧٥	٣٢٩,٦	٣,٩٣٧,٧	٥,٧٧٦,٠
١٩٧٦ (م)	٩٢٦,٩	٣,٧٤٥,٠	٧,٧٤٢,١
١٩٧٧	١,٥٠٢,١	٥٥٠,٦	١,٨٨٨,٢
١٩٧٨	٢,٣٦٨,٩	٧٠١,٦	٤,١٢١,٥
١٩٧٩	٢,٤٧١,٥	١,٥٢٢,١	٦,٤٦٨,٧
١٩٨٠	٢,٧٢٤,٧	٢,٣٩٣,٤	٤,٥٣٦,٨

المصدر : U.S. Department of Defence, Security Assistance Agency, Foreign Military
Sales and Military Assistance 1 - 2 - 5 , 7 - 8 are rounded

(٢) تشمل الفصل المؤقت يوليو (تموز) - سبتمبر (أيلول) ١٩٧٦.

الملحق رقم (١٧)

قدرات السعودية العسكرية

مجموع صرفيات الدفاع، (٨٠ - ١٩٨١) : ٢١ بليون دولار .

الجيش (٣٠ الف + الموظفين المدنيين)

التجهيزات

٣٨٠ دبابة (٥٢٠ تحت الطلب)

٢٠٠ عربة مصفحة حاملة جنود (٢٠٠ تحت الطلب)

٢٥٠ عربة مدرعة (١٤٤ تحت الطلب)

١٠ بطاريات صواريخ أرض - جو هوك المحسن (٦ تحت الطلب)

التنظيم

لواءين مدرعين

لواءين ميكانيكيين

لواءين مشاة

٣ ألوية من الحرس الوطني

كتيبي مدفعية

كتيبي مطارات

٣٣ بطارية مدفعية مضادة للطائرات

١٠ بطاريات صواريخ أرض جو

الطيران (١٤ الف مستخدم : ١٣٠ طيار ذي خبرة)

التجهيزات

١٠٥ طائرات (اف - ٥)

٢٧ طائرة لايتننج

جمعت الاحصاءات في هذا الملحق من عدة مصادر ، بما في ذلك معاهدة مع مسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية . بالاضافة الى ذلك فالشريات التالية مهمة :

- International Institute for Strategic Studies , The Military Balance 1980 - 81 (London: II . SS . 1980) P 47 .

- Abdel Kassim Mansur (Psend) . The American Threat to Saudi Arabic Armed Forces International , Sept 1980 . PP 52 - 53 .

٦٢ طائرة اف - ١٥ (تحت الطلب)
٥٩ طائرة نقل (C-130) وعشرين طائرة نقل من طرازات اخرى
صواريخ سايدوندر ومافريك
صواريخ جو - جو من طراز (AIM 9 L)
٥ اواكس (تحت الطلب)

التنظيم

٣ اسراب قاذفة - مقاتلة
سرب معترض (وسرب في طريق التنظيم)
سربين هيلوكبتر

البحرية (٢٠٠٠ مستخدم)

١٠ قطع هجومية مزودة بصواريخ هاربون (٣ اخرى تحت الطلب)
٣ زوارق طوربيد
٤ كاسحات الغام
٥٣ زوارق دورية
٤ سفن انزال

الحرس الوطني

٢٠ لواء (٤ محمولة، ٤ يتم تحديثها في الفترة ٨٢ - ١٩٨٥)

اهم برامج التحديث

- شمس السلام (Peace Sun) لتزويد المملكة بـ ٦٢ طائرة اف - ١٥ في الفترة

١٩٨٣ - ٨٢ .

٥ اواكس : ٥ طائرات E3-A في ١٩٨٥ .

- كتيبة مدرعة مزودة بدبابات (AMX 30).

- توسعة البحرية : برنامج فرنسي يتكلف ٣,٥ بليون دولار .

الملحق رقم (١٨)

النتاج النفط السعودي والاسعار والسياسات

قرارات الاوبك	سعر البيع للعمري الخفيف د/ب	مستوى الانتاج مليون ب / ي	السنة والفصل
في ١٦ اكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣، اجتمع ٦ اعضاء من الاوبك في الكويت وزادوا الاسعار المعلقة من ٣,١ د. ب الى ٥,١٢ د. ب. خلال الحرب العربية الاسرائيلية.	٢,٦ - ٢,١٠	٧,٦	١٩٧٣
في الفترة ٢٣ - ٢٤ ديسمبر (ك) ١٩٧٣، اجتمعت الاوبك في طهران وزادت الاسعار المعلقة الى ١١,٦٥ خلال الحظر النفطي العربي وتخفيض الانتاج.	١٠,٤٦ - ٨,٣٢	٨,٥	١٩٧٤
في اكتوبر (تشرين الأول) اجتمعت الاوبك في فيينا وزادت الاسعار بنسبة ١٠٪ كتقليب بين ما طالبت به السعودية ٥٪ وايران ١٥٪.	١١,٤٦	٧,١	١٩٧٥
في ديسمبر (ك) ١٩٧٦، اجتمعت الاوبك في الدوحة ووافقت السعودية والامارات العربية المتحدة على زيادة ٥٪ في اسعارها فيما زاد الآخرون السعر بـ ١٠٪.	١١,٥١	٨,٦	١٩٧٦
في يوليو (تموز) ١٩٧٧، اجتمعت الاوبك في استوكهولم لتوحيد السعر. زادت السعودية السعر بـ ٥٪ وتخلي الآخرون عن زيادة اخرى في يوليو.	١٢,٠٩	٩,٣	١- ١٩٧٧
	١٢,٠٩	٩,٤	٢- ١٩٧٧
	١٢,٧٠	٩,٠	٤- ٣- ١٩٧٧
	١٢,٧	٨	١- ١٩٧٨
في ديسمبر (ك) اجتمعت الاوبك في ابو ظبي ووافقت على زيادة متدرجة في السعر على اساس فصلي خلال ١٩٧٩، وبما مجموعه ١٠٪.	١٢,٧	٧,٦	٢- ١٩٧٨
	١٢,٧	٧,٧	٣- ١٩٧٨
	١٢,٧	١٠,٠	٤- ١٩٧٨
في الفترة من مارس - يونيو (أذار - حزيران) ١٩٧٩ عشية الثورة الإيرانية وما رافقها من هبوط مؤقت في الانتاج السعودي الى ٨,٥ م. ب. ي مما خلق نقصا في السوق. وفي مارس (أذار) سارعت الاوبك بجدول زيادات الاسعار الى مستوى ١٤,٥٥ د/ب للفصل الثاني. وفي اجتماع الاوبك في جنيف في يونيو حزيران اتفق على رفع السعر من ١٤,٥٥ الى ١٨ د/ب.	١٣,٣٤	٩,٨	١- ١٩٧٩
	١٨ - ١٤,٥٥	٨,٨	٢- ١٩٧٩
في ديسمبر (ك) ١٩٧٩ فشل اجتماع الاوبك في كركاس على الاتفاق على سعر موحد. زاد السعوديون سعرهم الى ٢٤ د/ب بأثر رجعي من ١ نوفمبر (ت) ١٩٧٩.	١٨	٩,٨	٣- ١٩٧٩
	٢٤ - ١٨	٩,٨	٤- ١٩٧٩
في يناير (ك): زاد السعوديون سعرهم منفردين الى ٢٦ د/ب بأثر رجعي من ١ يناير (ك) ١٩٨٠.	٢٦	٩,٨	١- ١٩٨٠
مايو (أيار) - يونيو (حزيران) ١٩٨٠: اجتمع وزراء الاوبك في الطائف في مايو (أيار) وازدادت اسعار النفط السعودي من ٢٦ الى	٢٨	٩,٨	٢- ١٩٨٠

٢٨ د/ب بمفعول رجعي الي ١ ابريل (نيسان). وفي اجتماع
الاوليك في الجزائر في يونيو (حزيران) اوفتت اسعار الاوليك من
٣٢ الي ٣٧ د/ب. واحتفظ السعر السعودي بحدود ٢٨ د/ب .

٣٠ - ٢٨	٩,٨	٣ - ١٩٨٠
٣٢ - ٣٠	١٠,٣	٤ - ١٩٨٠

سبتمبر (ايلول) - ديسمبر (ك) : ١٩٨١ : اجتمع وزراء الاوليك في
فيينا في سبتمبر (ايلول) وارتفع سعر السعودية الي ٣٠ د/ب بمفعول
رجعي الي ١ اغسطس (أب). اندلعت الحرب العراقية الايرانية في
اواخر سبتمبر (ايلول). عقد اجتماع الاوليك في بالي في ديسمبر
(ك)، وزادت السعودية سعر نقطها الي ٣٢ د/ب بمفعول رجعي
حتى ١ نوفمبر (ت)، ولكن اعلت نيتها لابقاء انتاجها مرتفعا من
أجل دفع اعضاء الاوليك لتخفيض اسعارهم الي مستوى السعودية.

٣٢	١٠,٣	١ - ١٩٨١
٣٢	١٠,٣	٢ - ١٩٨١

يونيو (حزيران) ١٩٨١ . اجتمع وزراء الاوليك في جنيف وقرروا
تحميد الاسعار. اصبح فائض الانتاج مشكلة رئيسية واقفه هبوط
السعر النوري بشدة اشترت السعودية في الانتاج بمستوى مرتفع
للتقريب ما بين الاسعار المتفاوتة داخل الاوليك.

اغسطس (أب) ١٩٨١ . اجتمع وزراء الاوليك في جنيف في محاولة
لتوحيد الاسعار رفقت السعودية رفع اسعارها اكثر من ٣٢ د/ب،
فيما تمسك الاخرون بسعر ٣٥ د/ب واكثر. انتهى الاجتماع دون
اتفاق. صرح اليساني بان سعر النفط السعودي سيبقى ٣٢ د/ب
خلال ١٩٨٢، وان مستوى الارباع سينخفض الي ٩ م. ب. ي
حتى سبتمبر (ايلول) ١٩٨١ مع بعض التعديلات الضرورية.

٣٢	١٠,٠	٣ - ١٩٨١
----	------	----------

المصادر : Middle East Oil , Exxon Background Series , 2nd , ed . New York : Exxon
Publication Affairs Department , 1980 .

-Selected Issues of Petroleum Intelligence Weekly (New York) , Middle East Economic
Digest (London) , and Middle East Economic Survey (Nicosia) .

• U . S . Department of Energy Information Administration . Monthly Energy Review ,
DOE EIA 0035 (81 - 03) (DOE March 1981) , P . 78

الارقام تقديرية وتشمل حصة السعودية في نفط المنطقة المحايدة ، قرابة ٢٧٥٠٠٠٠ برميل يوميا

« Abstract »

The Period following the second world war witnessed a basic and important development in the methodology of the study of the foreign policy of states. This methodology went beyond the confined frameworks of security functions as determining factor. It encompassed multi-faceted and multi-functional frameworks: economical, social, cultural, technological and even informational aspects. This did come as a consequence of the increasing number of issues facing international relations. Thus , the traditional approach, in which states policies are explained through historical chronology, proved to be insufficient as a means of identifying the foreign conduct of these states or their motives.

Numerous attempts were made regarding methodologies explaining foreign policies. The objective of any state is to attain a degree of power that enables her to secure its interests. Accordingly, the definition of this concept and its standards becomes imperative in the understanding of the foreign conduct of this state. Actual and potential levels of power expand the circle of options available and afford choices appropriate to the realizations of goals. Basically the foreign policy of a state depends on the level of power available to that state. This results in creating options or in positively influencing these options to ensure their successful application. This is what is called foreign policy conduct or the formulation of political decisions .

The ranking order of the components of power was subject to review. The resulting main changes gave pre-eminence to the economic factor above the others. Military and manpower capabilities, as factors of a state's strength, were sidelined. The economic factor is demonstrating its significance in the process of international power assignment.

Based on the components of its power, a state, if she is attain her objectives resorts to a thorough study of these components to select the active and effective ones. In other cases, she may resort to compensation in lieu of using her capabilities. If she were to spot a weakness in her military, manpower or geographical location, she may shift to a more effective factor that will enable her attain her objectives. Since the kingdom of Saudi Arabia is an active state on the Arab, Islamic and International levels, she was taken as an example and a subject for this study.

This study is composed of three parts:

1. The first deals with theory. A survey was made of the power theory in international relations as well as that of balance of power. Special emphasis was given to the economic dimension of this theory, stressing its importance and influence compared to other factors.
2. The second part emphasized foreign policy and its constraints, particularly the economic one. Other foreign policy constraints were highlighted. Thus the questions of oil, O. P. E. C. and aid were discussed as basic elements touching on the subject.
3. To complete the proposed thesis the study touched on Saudi Arabia's position in the Regional Arab Order. Special emphasis was made of that country's use of the economic dimension in conducting her foreign policy. This necessitated Gulf Security considerations, her role in the G. C. C. and her practices in confronting some of the crisis that engulfed the area.

٤١٩٦١٢

Finally, The conclusions Reached were based on the data available during the preparation of the study .